

مجلة بحوث كلية الآداب
جامعة المنوفية

البحث

٣

جدل المنهج والظاهرة

السرققات الشعرية

بين النقد الانسلاوبي والتحليل التناصى

إعداد

د / عيد ببيع

كلية الآداب - جامعة المنوفية

محكمة تصديرها بكلية آداب المنوفية

العدد الثالث والخمسون

ابريل ٢٠٠٣



جدل المنهج والظاهرة السراقات الشعرية بين النقد الأسلوبى والتحليل التناسي أولاً : تمهيد حول جدل المنهج والظاهرة

إن قضية السراقات الشعرية من القضايا النقدية التي شغلت التفكير النقدي عند العرب قديماً وحديثاً ، وإذا كنا نؤثر أن نطلق عليها ظاهرة ، فليس هذا من باب المخالفة غير المُبرِّرة ، ولكنها مبررة بما تقتضيه الدراسة الراهنة في هدفها وغايتها وإجراءاتها ، فدراسة القضية النقدية قوامها الرؤية التاريخية الشاحصة إلى آراء النقاد القدماء — غالباً — عامدة إلى التصنيف والترتيب ، وفي قليل من الأحيان التحليل ، وإنَّ جُلَّ الدراسات السابقة التي تناولت السراقات الشعرية قد تناولتها بوصفها قضية نقدية ، الأمر الذي حدا بالباحثين في هذه القضية إلى الانصراف إلى آراء النقاد القدماء في السراقات الشعرية رصداً وتحليلاً ، و لا نود أن ننال من هذه الجهود ، بيد أننا ينبغي أن نقصرها على الهدف الذي ربما انطلقت منه ، وبذلك تدخل مثل هذه الدراسات في مجملها في تاريخ النقد الأدبي ، وإن احتفظت ببعض الملاحظات والإشارات التي تدخل فيما يسمى بنقد النقد .

أما دراسة الظاهرة فهي لا تتبنى على آراء السابقين بقدر ما تنتقدها أو قل تنتقضها نقضاً ؛ لتأتى دراسة الظواهر نفسها — وليس دراسة نقد القدماء لها — بمثابة البداية من حيث بدأ القدماء لا من حيث انتهوا ، وإن كانت كلمة البداية هنا لا تعنى التكرار للتناول السابق ، ولكنها تعنى محاولة لتحقيق خطوة تالية نحو ما أراده القدماء أنفسهم لنا من البحث والدرس الطامح إلى التطور في الرؤى ، بحيث لا يقف العقل عند حدود التكرار والترديد ، وإذا كان لا بد من التعرض لآراء القدماء في القضية فإننا نعمد من ذلك إلى إلقاء الضوء على الزوايا الشاغرة في الرؤية النقدية القديمة ، ليكون هذا العرض بمثابة المبرر الذي يعضد مشروعية هذه الدراسة .

إن هذه الدراسة لتطمح إلى معالجة ظاهرة السراقات وفق رؤية مغايرة للرؤى التي عولجت بها قديماً ، ومن ثم لا بد لها أن تتجاوز المنطلقات التي أسست للرؤى القديمة ، والحديثة التي اعتمدت على المنطلقات ذاتها في الوقت نفسه، وحرى بنا أن نشير إلى أن الرؤية النقدية القديمة لم تحفل في معالجتها لظاهرة السراقات — كثيراً بسرقة الأبنية الهيكلية للظواهر البلاغية ، التي تمثل هي ذاتها

الظواهر الأسلوبية ، فوقفت - في معظمها - عند حدود اللفظ والمعنى ولم تتجاوزها ، ولعل من أوضح المواقف المغايرة لهذه الرؤية موقف عبد القاهر الجرجاني في معالجته لهذه الظاهرة في كتابيه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة . ولعلنا لا نجانب الصواب إذا انتسنا بمقولة جون كوين في التأسيس للرؤية الأسلوبية لهذه الظاهرة : " إن الشعر - في الواقع - نص يمكن إدراكه لكن لا يمكن التعبير الكامل عنه ، وحول هذا التناقض ينبغي للدراسة الشعرية أن تتواجه ، وبحسب قدرة المنهج على اجتياز هذه النقطة الحرجة تتحدد درجة شرعيته ، وهو ما لا يمكن إلا انطلاقاً من طرح التساؤل حول (معنى المعنى) بدءاً من إشكالية التجربة ذاتها حيث تنغمس جذور الشاعرية " (1) ، وذلك لظننا أن المنهج الأسلوبى في التحليل يملك هذه القدرة على اجتياز هذه النقطة الحرجة في معالجة ظاهرة السرقات .

ولما كان الربط بين ظاهرة السرقات الشعرية وفكرة التناص الحديثة من الذبوع والانتشار بحيث أصبحت السرقات المثل القائم المتردد فى كتب كثير من المحدثين عن التناص ، فقد أخذ هذا البحث نفسه بمكاشفة أخرى للظاهرة فى ضوء فكرة التناص ، انطلاقاً من المبدأ العام الذى أخذ البحث به نفسه من قراءة المنهج فى ضوء الظاهرة ، وقراءة الظاهرة فى ضوء المنهج ، فيما يمكن أن نطلق عليه جدل المنهج والظاهرة ، ومن ثم تأتى رؤية ظاهرة السرقات من المنظور التناصى ممثلة الشق الثانى من هذه الدراسة .

أما الجدل بين المنهج والظاهرة فيعى أن ظاهرة السرقات الشعرية فى ضوء الرؤية الأسلوبية سيكون لها تجلياتها الخاصة التى تمثل إضافة حقيقية لمعالجة الظاهرة ، وأن مناهج التحليل الأسلوبى سيضاف إليها أبعاداً نظرية تعدل بعض الرؤى النظرية أو تضيف إليها ، من خلال خصوصية الظاهرة موضوع الدراسة ؛ لأن الظاهرة - بلا شك - تستحضر عناصر ورؤى لم تكن بين يدي المنظرين حال صياغتهم لمقولاتهم النظرية فى التحليل الأسلوبى ، ومن ثم يصبح للسرقات خصوصية الرؤية فى ضوء منهج التحليل الأسلوبى ، كما يصبح للتحليل الأسلوبى خصوصية فى الممارسة التحليلية لظاهرة السرقات .

** لا يمكن أن نبدأ دراسة قائمة على معطيات الأسلوبية دون أن نحدد الإطار النظرى الذى تنطلق هذه الدراسة منه أساساً منهجياً نظرياً ، كما تنطلق فيه إجرائياً ، ولا أود - على الرغم مما تفرضه هذه الضرورة - أن أسهب فى تكرار أحاديث باتت من الذبوع والشبوع بمكان ، بيد أنني أومن يقيناً بأن صرامة المنهج لا تتواءم مع الدراسات الأدبية ، لأن النص - موضوع الدراسة - شريك فى اقتراح منهجية معالجته بإطارها النظرى وإجراءاتها ، وإذا كان بوسعنا أن نستعمل

عبارة أكثر حدة فإن النص يفرض هذه المنهجية فرضاً ، ومن ثم يأتي إثارتنا استعمال كلمة المنهجية بدلاً من المنهج ، لما تنسم به المنهجية من مرونة ونسبية تتواءمان مع الاستعمال الأدبي للغة ، في مقابل المنهج الذي يتواءم مع العلوم الطبيعية ، " فإن ضالة النقد المبتغاة ليست في محاولة علمنته أو منهجته وفق معطيات معارف بعيدة عنه أو لصيقة به ، ومن ثم ينبغي أن نفرق بين المنهج والمنهجية : فالمنهج نظام محدد الأدوات والإجراءات تجعل من شأنه القدرة على التطبيق على سائر ما يندرج تحته من مادة ، أما المنهجية فلا تعنى هذا التحديد الصارم ، فهي طبيعة تختلف من ممارسة نقدية إلى أخرى ، ... ومن ثم يمكن القول بأن مفهوم المنهجية في النقد يتمثل في تحديد الأصول النظرية التي ينطلق منها الناقد في الممارسة النقدية التطبيقية ، والأدوات والخطوات الإجرائية النظرية التي يهتدى بها في نقده ، مبيناً المبررات وفق ما يقتضيه النص أو المجموعة من النصوص التي يقوم بتحليلها ، وللناقد أن يستعين بما يشاء من نظريات المناهج النقدية مادام النص يحمل من الخصائص الفردية والظواهر الفنية ما يبرر هذه الاستعانة ، وبذلك تتحدد منهجية العمل النقدي في وضع إطار العملية النقدية الممارسة على النص ، الذي يعد بمثابة الهدف الخاص بالنص أو مجموعة النصوص التي تمثل مادة العمل النقدي ، ويتحدد بالدوافع القائمة في النص ، ووضع المنطلقات النظرية بتحديد الأدوات والإجراءات المؤدية إلى تحقيق هذا الهدف ، وهذا يبرر طرح بعض الأدوات ، والاعتماد على أدوات بعينها ، لا لأنها أدوات منهج تطبق على أي نص ، ولكن لأنها معطيات مطروحة يستلزم هذا النص بالتحديد الاستعانة بها دون ما سواها " (٢) .

ولعلنا لا نجانب الصواب إذا ذهبنا — تأسيساً على هذه الفكرة — إلى أن الظواهر الأدبية وما يستتبعها من القضايا النقدية التي أفرزتها حقبة ما في تاريخ النقد الأدبي تستدعي أيضاً النظرية المعرفية الحديثة الأنسب لمعالجتها ، يبدو هذا الاستنتاج صحيحاً إذا قدم الباحث بين يدي البحث في مثل هذه القضايا ما يبرر ارتباط الظاهرة — موضوع دراسته — وما أفرزت من قضايا بالنظرية المعرفية التي يتخذها مدخلاً نظرياً لمقاربتها وفق منظور نقدي معاصر ، وبذلك يعد الإجراء النقدي تحاوراً بين ثلاثة روافد : الظاهرة الأدبية ، النظرية النقدية الحديثة ، المعالجة النقدية القديمة لهذه الظاهرة ، ومن ثم يتوزع هذا الإجراء بين محورين تتداخل فيهما العلاقة بين هذه الروافد هما : محور النقد التطبيقي الذي يضطلع بمعالجة ظاهرة أدبية وفق منظور منهجي معين ، ومحور نقد الذي يتوزع بدوره بين اتجاهين : اتجاه نقد الرؤية النقدية القديمة التي أفرزتها الظاهرة ، ثم انعطفت على الظاهرة رسداً وتصنيفاً وتقييماً ، واتجاه نقد الرؤية النقدية الحديثة ، أو ما

يسمى بالمنهج النقدي ، وفق ما تطرحه الظاهرة على المنهج من مداخلات نظرية وإجرائية ، لم يلتفت إليها المنهج في معالجة غيرها من الظواهر .
وهذا الاتجاه الأخير هو الذي يسمح لنا بالقول : إن كل معالجة نقدية لظاهرة ما هو إعادة نظر في المنهج نفسه بقدر ما هو إعادة رؤية للظاهرة الأدبية .

وتأسيساً على هذا نأخذ أنفسنا في هذه الدراسة بالتقديم بنقاط التماس بين هذا الجانب من قضية السرقات والرؤية الأسلوبية الحديثة ، وذلك بمحاورة النظرية قبل أن نشرع في التطبيق ، لنكون على وعى بما نأخذ وما ندع من الأصول النظرية للمناهج ، وفق ما تقتضيه الظاهرة أو النص موضوع الدراسة ، وهذا يتطلب من الباحث تمثلاً للظاهرة التي يقوم بدراستها ، يوازيه تمثل مماثل للنظرية ، ولعلنا بهذا المسلك نتجنب موقفين سلبيين ينطوى عليهما الالتزام الصارم بالمنهج في الممارسات النقدية التطبيقية :

الموقف الأول : يتعلق بمن يقوم بعملية التحليل ، فإذا اقتصر من يقوم بعملية التحليل على الالتزام بمنهج بعينه فإن جهده " ينصرف إلى تطبيق المقولات النظرية على النصوص الأدبية ، وإذا لم يكن ثمَّ معينٌ لمن يقوم بهذا الجهد من تمثل المقولات النظرية جاء هذا الجهد مضطرباً ، وقلما ينجح المطبق إذا استسلم لآلية ما يُسمى بالمناهج النقدية " (٣) ؛ لأن الممارسة النقدية تقتضى إحاطة الناقد بالأصول النظرية التي يطلق منها ، فبغير هذه الإحاطة لن يتمكن من مساءلة النظرية ومناقشتها ، والتصرف فيها بالحذف والإضافة ، من المعروف أن نظريات المناهج النقدية لم تتم بفعل ناقد واحد ، ولكننا نجد المقولات النظرية نتاجاً لتفاعل معرفي بين عدد من النقاد ، أو ربما جيل كامل من النقاد ، يناقش اللاحق السابق ، فيضيف ويحذف ويتحفظ ويعدل ، وفي أثناء ذلك التفاعل العقلي نجد كل من أسهم في إنتاج هذه المقولات النظرية بأدواتها وإجراءاتها شاخصاً إلى ظاهرة أو بعض الظواهر في المنجز الإبداعي يستقى منها تصوراتها النظرية ، ويستنبط من قوانينها الخاصة القواعد العامة ، ومن ثم تأتي خصوصيات النصوص فارضة ما ينبغي أن تكون عليه الممارسة النقدية التطبيقية من مرونة وتصرف في النظريات المؤسسة للممارسة النقدية .

ولعله لا يكون خروجاً عن موضوع هذه الدراسة أن نشير إلى أن العقل العربي في مسار النقد الأدبي لا يلتفت كثيراً إلى تجنب هذا الموقف السلبي ، على خطورته ، إذ تأتي الممارسات النقدية العربية سالكة سبيل من يتلقف هذه المناهج النقدية وكأنها قانون ثابت لا يقبل الحذف أو الإضافة ، كما لا يقبل المساءلة ، على حين أن واضعي هذه المناهج أنفسهم ينظرون إليها على إنها ليست من التمام

والكمال بحيث تتلاءم مع هذا التقديس تلقاه هذه المناهج من التفكير النقدي العربي ، بل ربما وقف المُطَبِّق العربي عند بعض الآراء حول المنهج دون استقصاء لكافة الآراء المؤيدة والمعارضة ، لتعمق هذه الممارسة العربية موقفاً سلبياً يبلغ أقصى خطورة له في اعتناق الناقد العربي للمقولات التي أدركها ، وإنكار المقولات التي لم يدركها ، ليبلغ هذا الموقف السلبي أقصى درجات العمق الفكرى في تأسيسه للمبدأ الذى يمكن أن نحدده فى أنه : ما أعرفه أعتنقه ، وما لا أعرفه أنكره .

أما الموقف السلبي الآخر – ويترتب على الموقف الأول – فهو موقف الظاهرة أو النص موضوع التحليل ، حين يُمارَس عليها منهج بعينه بأدواته وإجراءاته ، دون مراعاة لخصوصيات الظاهرة المميزة لها عما سواها ، ولا شك أن هذا الموقف يترتب على الموقف السلبي الأول للمحلل ؛ لأن فاعلية الظاهرة بممارسة اقتراحاتها فى عملية التحليل لن تكون إذا لم يكن من الممارس لعملية التحليل تمثل للظواهر ، وإن التمثل شىء فوق الإدراك والفهم والاستيعاب ، إنه فى بعض صورته حالة من التهيؤ عند الناقد توازى حالة التهيؤ القصوى عند المبدع ، إن التمثل – بصورة ما – حالة من إعادة خلق النص فى ذهن الناقد ، بدونها لن يكون قادراً على الإبداع النقدي المتميز ، " نشاط عقلى يتجه إلى إدماج موضوع معين ، أو موقف معين ، فى مخطط نفسى أشمل " (٤) ، ولا يبعد ما نقصده بالتمثل كثيراً عن تجربة ليوشبتسر النقدية التى تعتمد إلى قراءة النص من الداخل ، وتتطلق من " القراءة ثم القراءة ، بصبر وثقة حتى يتشبع المرء بجو العمل " (٥) ، فهذه الحالة هى التى تقف به على الخصائص الذاتية للنص أو مجموعة النصوص موضوع الدراسة ، ومن ثم نجد الموقفين السلبيين معاً يتعلقان أساساً بالناقد ، ولعلنا لا نغالى – تأسيساً على ما سبق – إذا قطعنا بأن المحلل لا بد أن يكون منظرأ فى الوقت نفسه ، وأن التحليل الذى يقتصر على عملية التطبيق يقع فى مرتبة أدنى ، إذ لا يعدو أن يكون نوعاً من التدريبات المدرسية التى لا تخلو من فجاجة وسذاجة ، وكما تتيح حالة التمثل مع الظاهرة موضوع التحليل عملية إبداعية نقدية تأتى بمثابة إعادة الخلق لهذا النص ، فإن عملية التمثل مع الرؤية النقدية النظرية تؤكد ما أشرنا إليه سابقاً من أن : كل ممارسة نقدية تحليلية جادة تأتى بمثابة إعادة الخلق للنظرية النقدية أيضاً .

وإذا كان لنا أن نسلم – تبعاً لهذا – بأن الخصائص العامة يمكن أن تخضع للمنهجة الصارمة ، فإن علينا أن نسلم أيضاً بأن الخصائص الخاصة بكل ظاهرة تستعصى على المنهجة الصارمة التى يصلح تطبيقها على كافة الظواهر ، ومن هنا كان احتراز ليوشبتسر الذى وجهه للباحثين : " وبين أنه لا ينبغى أن يلزم

دارس آخر باتباع هذا النهج نفسه " (٦) ، فلا أحد يمارى فس أن النظرية وليدة الظاهرة .

إن سلبية الظاهرة تقتضى أن تقتصر على كونها مجرد حقل لتطبيق مقولات نظرية ، والواقع يرفض هذا كما تأباه طبيعة الأشياء ؛ لأن النظرية - أياً كانت - هي استخلاص من الظواهر ، وإذا أضفنا إلى ذلك بديهية أخرى هي أن الظواهر الأدبية لا تعرف الثبات ، تبين لنا أن إخضاع ظاهرة لنظرية نمط من التعسف المخل بعملية التحليل ، ينم عن عجز المحلل عن عملية التمثل التي أشرنا إليها ، وفرق بين أن تحاكم الظاهرة إلى النظرية ، وأن ترى في ضوئها .

إن حالة من الجدل والتفاعل الدائمين لا بد أن تحكم العلاقة بين الظواهر الأدبية والنظريات ، تفاعل تمارس فيه النظرية فاعليتها في الكشف عن مستغلات الظاهرة ، وتمارس فيه الظاهرة فاعليتها على النظرية بالإضافة أو الحذف ، وتبديل المفاهيم أو تعديلها ، وضبط الإجراءات بما يتواءم مع الظاهرة .

إننا بذلك نحتز من وقوع الأسلوبية في الخلل الذي وقعت فيه البلاغة وأدى إلى الانفصام بين القاعدة والظاهرة البلاغيتين ، فالأدوات والإجراءات في الأسلوبية تمثل القاعدة البلاغية ، فإذا كان ثم التزام صارم بمواضع ثابتة في النهج الأسلوبي في تحليل النصوص دون صياغة متجددة للمفاهيم والأدوات والإجراءات ، فإن ذلك سيردى الأسلوبية في مهاوٍ معيارية قد تؤدي إلى جذب البحث الأسلوبي .

*** لا شك أننا نسلم تمام التسليم بأنه ثم خصائص عامة تجمع بين الأعمال الأدبية يُطلق عليها الشعرية Poitics أو الأدبية Literature ، ويأخذ التفكير النقدي والبلاغي المعاصر في تحديد ماهية الأدب بتحديد هذه المجموعة من الخصائص ، ولكن علينا أن نسلم أيضاً بأن لكل ظاهرة أدبية خاصة أو مجموعة من الخصائص التي تميزها عما سواها من الظواهر المشتركة معها في السمات العامة ، وإذا لم يكن ثم خلاف على أن الأسلوب الأدبي أسلوب ذو قيم خاصة ، فاللغة تُفصح والأسلوب يرفع القيمة " (٧) ، فإن الرأي القائل بأن شعرية الأسلوبية " تعالج أدبية النص باعتبارها مجموعة من الخصائص الملازمة للغة الجمالية " (٨) يُقبَل بشيء من الحيطة والحذر ؛ لأنه لم يول إلا اهتماماً أحادي النظرة إلى الخصائص العامة، ولم يلتفت إلى السمات الخاصة، وفق ما يقتضيه مفهوم الشعرية ، ولكن على الرغم مما يمكن أن ينسرب إلى التحليل الأسلوبي لظاهرة السرقات الشعرية من أفكار وإجراءات ترجع ، ولكن على الرغم مما يمكن أن ينسرب إلى التحليل الأسلوبي لظاهرة السرقات الشعرية من أفكار وإجراءات ترجع في جوهرها إلى الرؤية العامة للشعرية ، فإن تحليل الخصائص الفردية في معالجة

ظاهرة السرقات — بل في غيرها أيضاً — يعد هو الإجراء الذي لا غنى عنه وفق ما تقتضيه الظواهر ، فإن رؤية ظاهرة السرقات من المنظور الأسلوبى ، ورؤية الأسلوبية من منظور ظاهرة السرقات يكشف عن جدل بين الظاهرة والمنهج يتوزع فى اتجاهات من البحث الأسلوبى ، ولا يقف بحال عند حدود اتجاه واحد ، ولعل هذه الممارسة التى نطرحها تتجاوز الأبعاد المعيارية فى التحليل الأسلوبى .
ومهما قيل فى ظاهرة السرقات من تحليلات وتعليقات ، ومهما أثارَت الظاهرة من قضايا نقدية متوافقة أو متعارضة ، ومهما أفرزت من أفكار ونظريات ، فإن حقيقة محددة ثابتة ينبغى أن نضعها نصب أعيننا خلاصتها : أن ما يقال عنه إنه سرقة شعرية هو فى الحقيقة ، ووفق الرؤية الأسلوبية ، يظل محتفظاً بخصوصيته بوصفه استعمالاً خاصاً للغة يحتفظ بخصائصه التى تميزه عن الاستعمال السابق له ، بقطع النظر عن الأبعاد المتشعبة التى ترى الظاهرة من خلالها ، والقضايا المتنوعة التى أثارَتها الظاهرة فى التفكير النقدي عند العرب قديماً وحديثاً ، فهما كانت أوجه التوافق والتشابه بين الأبيات فإن ذلك لا ينفي احتفاظ العمل التالى بخصائص أسلوبية مهارية جديرة بالتحليل الأسلوبى ، واحتفاظ العمل الأول بملامحه الأسلوبية الخاصة ، إن هذه الرؤية الأسلوبية التى نعتمدها فى هذه الدراسة لتتطر إلى الظاهرة على أنها لون من المهارة اللغوية .

**** تمثل الأسلوبية الرؤية التى تقترحها هذه الدراسة لمعالجة ظاهرة السرقات التى كانت إحدى الإشكاليات المطروحة فى الساحة النقدية العربية القديمة والحديثة ، ولكن الدراسات التى قامت حولها كانت بمنأى — إلى حد بعيد — عن الرؤية القائمة على التحليل اللغوى البلاغى ، على الرغم من أن الظاهرة فى جملتها وتفصيلها ظاهرة لغوية بلاغية ، ومن ثم كان الأنسب لدراستها الرؤية البلاغية ؛ لأن البلاغة هى الحقل المعرفى الذى يدرس الظواهر اللغوية فى الأدب ، أو قل يدرس الاستعمال الأدبى للغة ، ولا يكفى هنا أن تذيّل المؤلفات البلاغية بفصل عن السرقات الشعرية ، فلا يكاد يخلو كتاب من كتب البلاغة من هذا الفصل ، بيد أن المعالجة جاءت ثابتة ومكررة ، فأخذ اللاحق فى تكرار العناصر والأفكار والشواهد التى اعتمد عليها الأول ، ويكفى أن ترجع إلى المفتاح والإيضاح والتلخيص وشروحه لترى أنك واقع فى دائرة ثابتة من الملاحظات والتصنيفات .

ولأمر ما لم يقدّم التناول النقدي القديم لظاهرة السرقات على التحليل البلاغى ، على الرغم من تناول الظاهرة فى كتب البلاغيين ، ولما كانت الرؤية البلاغية الآن قد أثرتْها الأسلوبية الحديثة ، بشكل جعل من الأسلوبية امتداداً وتطوراً طبيعياً للدرس البلاغى ، مما يجعل التمسك بالرؤية البلاغية التقليدية

(المدرسية) ضرباً من الرّدة المعرفية ، ويجعل من الأسلوبية الرؤية الأشمل لمعالجة ظاهرة السرقات ؛ لجمعها بين معطيات الرؤية البلاغية التقليدية ، وما تهذبت به من آليات التحليل الأسلوبى .

ولن نقف ثانية عند ما بينه د. شكرى عياد من الفوارق الدقيقة بين العلوم والمعارف التى تقوم على دراسة استعمال اللغة ، ولكننا سنستحضرها لما لها من قيمة فى تحديد مجال هذه الدراسة التى بين أيدينا ، وقد عرضها على النحو التالى:

النحو : يدرس اللغة بوصفها نظاماً اجتماعياً شاملاً خارجاً عن خصوصيات الفرد والموقف .

علم اللغة القديم : يدرس اللغة على أنها نظام واحد يتصف بالثبات ، ومن مظاهره ما عُرف فى التراث العربى بعصر الاحتجاج .

علم اللغة الحديث : يدرس اللغة على أنها نظام واحد نفترض ثباته — على سبيل الضرورة المنهجية — حتى نستطيع أن نلاحظ العلاقات بين أجزائه .

علم الأسلوب : يدرس الاختلافات الفردية فى استعمال اللغة التى ترجع غالباً إلى اختلاف المواقف

علم الأسلوب عند اللغويين : تحديد الخصائص التعبيرية المميزة لكل نوع من أنواع الاستعمالات اللغوية ، وهذا يعنى الوصف اللغوى للبحث ، وهو ما عُرف بالتعبيرية .

علم الأسلوب عند النقاد : دراسة الأثر الجمالى النابع من الدلالات الوجدانية ، فالتأثير الجمالى الذى يتوخاه الشاعر أو الكاتب يضاف إلى الدلالة الوجدانية ، ويُخرجها عن طبيعتها التعبيرية الصرفة .^(٩) ، وإن ما نعلم إليه هنا هو ما وصفه د. شكرى عياد بأنه : علم الأسلوب عند النقاد ، أو النقد الأسلوبى وقوامه التشخيص الأسلوبى ، فثم فرق بين التشكيل الأسلوبى Stylization والتشخيص الأسلوبى Stylistic Diagnosis " إن العمل الأول تركيبى يقوم به المنشئ ، والثانى عمل تحليلى يقوم به الباحث ، وإن هدف الأول إنتاج النص ، وهدف الثانى الكشف عن الهوية الأسلوبية للنص " ^(١٠) .

ليس المقام هنا ممتداً ليستوعب مقارنة بين العلوم والمعارف المختلفة ، ولكننا — فقط — أردنا أن نخرج من هذا على طرف من العلاقة بين البلاغة والأسلوبية نرى ضرورة التنويه عنه فى معالجة ظاهرة السرقات الشعرية ، لارتباطها الذى سبق التنويه عنه بالبلاغة قديماً ، ولاعترامنا الحالى فى هذه الدراسة ، ولنفتح هذه العلاقات المتداخلة بأن نتساءل هل قدمت الأسلوبية أدوات جديدة لتحليل الظواهر الأدبية ومنها ظاهرة السرقات ؟

لعلنا لا نجانب الصواب إذا ذهبنا إلى أن الأسلوبية من حيث الأدوات

عالة على البلاغة ، إذ لم تقدم أدوات جديدة " ولا شك أن دارس علم الأسلوب فى هذا العصر سعيد الحظ جداً ، إذ يجد بين يديه هذه الحصيلة الوفيرة المنظمة من الملاحظات حول الألفاظ والتراكيب ، ودلالاتها التى تتجاوز الدلالات المعجمية والنحوية ^(١١) ، وما هذه الملاحظات سوى الهيكلية النظرية المنظمة للدرس البلاغى ، ومن ثم فإن ما تقدمه الأسلوبية لا يعدو أن يكون طريقة جديدة فى استعمال هذه الهياكل البلاغية ، ومن هنا يشير بيير جيرو إلى أن أسلوبية (بالى) التعبيرية التى تدرس وقائع التعبير اللغوى من ناحية مضامينها الوجدانية " تنتمى فى النتيجة إلى البلاغة القديمة بما فى ذلك صورها ونبرها وأساليبها ٠٠٠ ولكن البلاغة وقتئذ لم تعلمنا إلا جدولاً من الفئات الشكلية ، والمتبلورة ضمن قواعد ضاعت وظيفتها — أو على الأقل ضاع الشعور بوظيفتها — بينما نرى أن (بالى) أراد أن يعى وظائف اللغة ، وليس وظائف بعض الصور الجامدة ، كما أراد أن يعى اللغة عبر متغيراتها اللامتناهية وبنائها الحية " ^(١٢) ، الهياكل البلاغية التى أطلق عليها (جيرو): جدول الفئات الشكلية إذن هى ميراث الأسلوبية من البلاغة ، وما تفعله الأسلوبية إذن هو إعادة الشعور بوظيفة هذه الهياكل البلاغية ، وأن ما يطلق عليه (جيرو) " وعى اللغة عبر متغيراتها اللامتناهية وبنائها الحية " هو عملية التتبع التى ذكرها السكاكى فى مستهل تعريفه لعلم المعانى ، وإن كان هو نفسه لم يلتزم بفكرة التتبع (السكاكى : مفتاح العلوم ص) فتتبع الظواهر هو وعى باللغة لا يقف عند حدود قاعدة أو قانون بل يتجاوز هذه الرؤية التقييدية إلى رصد المتغيرات اللامتناهية والبنى الحية وتحليلها .

قد يكون فى استحضار الخصائص المائزة للقول البليغ عن غيره مدخلاً مناسباً لاقتراح تعريف مبدئى للبلاغة لساحة المناقشة ، يستحضر تعريفات القدماء من البلاغيين العرب ، ولا يغض الطرف عن معطيات المعرفة النقدية والبلاغية الحديثة ، ولا مناص من أن نأخذ فى اعتبارنا هنا أن الدرس البلاغى — وسمه علماً أو معرفة إن شئت — يقوم على دراسة الظاهرة البلاغية ، أى يقوم على دراسة بعض الظواهر اللغوية ، ومن ثم فالأحرى أن ينبنى تعريف الدرس البلاغى على تحديد مفهوم للظاهرة البلاغية ، أى الظاهرة اللغوية التى يطلق عليها أنها بليغة .

ونقترح تعريف القول البليغ بأنه : القول الذى لا تقف دلالاته عند حدود المعنى الحرفى ؛ لأنه يتضمن دلالات إضافية تهدف إلى تحقيق غاية أعلى من مجرد الإبلاغ .

ونقترح تعريف بلاغة القول بأنها : تَصْمُنُ القول دلالات متجاوزة للمعنى

الحرفى تحقق بعداً تأثيرياً : جمالياً أو إقناعياً .

وإذا شئنا اتساعاً فى التعريف فلا نحدد البلاغة هنا فى القول ؛ لأن البلاغة قد لا تقف عند حدود القول ، فيكون للسكوت بلاغته وللإشارة الجسدية بلاغتها ، ومن ثم يمكن إضافة البعد البوحى الذى لا يعمد إلى التأثير الجمالى أو الإقناعى للأبعاد المذكورة آنفاً ، بيد أن الذى يعنينا من هذا التحديد هو أن الرؤية الأسلوبية لظاهرة السرقات ينصب اهتمامها على الظاهرة اللغوية البليغة ، وقد أسلفنا القول فى مدى التماس بل التطابق بين الظاهرة الأسلوبية والظاهرة البلاغية .

مما لا شك فيه أن قضية السرقات الشعرية مجال خصب للدراسة الأسلوبية ، ومما لا شك فيه أيضاً أن الفروق الأسلوبية وخصائصها دقيقة لطيفة ، إذ قد يعمد الشاعر عمداً إلى إخفاء أخذه من الآخر بنوع من الحيل الأسلوبية ، ومن ثم ينشأ نوع من المراوغة بين الناقد والخطاب الشعري عند شاعرين أو أكثر ، فهو يرقب الشاعر فى محاولته محتالاً لإخفاء أخذه باختياره بين البدائل الأسلوبية ، ويتعقبه فى محاولته الإضافة إلى ما قاله السابق ، ويرصده وهو يعلن عن أخذه بدعوى الإجابة ، وهو فى الوقت نفسه شاخص إلى مناط الإجابة عند الشاعر الأول الذى حقق لبيته أو لأسلوبه الاستجابة عند المتلقى ، دون أن يغيب عنه الأخذ الأسلوبى وغير الأسلوبى ، فقد يعمد الشاعر الثانى إلى أخذ الفكرة المجردة بغض النظر عن الهيكل البلاغى أو الظاهرة الأسلوبية فى البيت .

ولأن الشاعر قد يُوفَّق وقد يُخْفَق ، فإنه لامناص من أن يداخل عملية التحليل معايير حكيمية تقييمية ، وقد تنكئ هذه الأحكام على اعتبارات خارج التحليل اللغوى ، ولكنها لن تقوم عليها ، إذ يقتصر النظر إليها على كونها مجرد إضاءات تعين على التحليل ولا تكونه ، ومن ثم لن تركز هذه الدراسة إلى الإجراء اللغوى الوصفى الخالص ، ولكنها قد تعتمد على معطيات سياقية ، أو معلومات بحسب ما أشار إليه (براون Brown) و (يول Yule) فى كتابهما (Discourse Analysis) ، إذ يذهبان إلى أن أحد الأخطاء الشائعة الدائمة فى تحليل اللغة — فيما يقولان — أن نفهم معنى الرسالة اللغوية — فقط — معتمدين على معانى الكلمات وبنية الجمل التى تستعمل فى إنتاج الرسالة ، " إننا — بالتأكيد — نعلم على بنية التركيب والمادة اللغوية المعجمية المستعملة فى لغة الرسالة لكى نصل إلى التأويل ، ولكن من الخطأ أن نعتقد بإمكان إجراء هذه العملية (التأويل) — بهذا المدخل الحرفى — إلى فهمنا ، فينبغى أن ندرك — على سبيل المثال — أنه عندما ينتج الكاتب جملة نحوية صحيحة ، نستطيع بها الوقوف على التأويل الحرفى ، ولكننا لا نستطيع أن ندعى بها الحصول على

الفهم ، لأننا - ببساطة - بحاجة إلى معلومات أكثر " (١٣) ، تعتمد هذه المعلومات على توقعات المتلقى واستنتاجاته التي تسهم في بناء الانسجام النصي (١٤) ، كما تعتمد على السياق اللغوي الداخلى للنص والسياق الخارجى ، أو ما عُرف عند العرب بالحال والمقام ، وما عُرف فى الفكر الغربى بـ "سياق الموقف Context of Situation" (مالينوسكى Malinowski) أول من استعمل مصطلح "سياق الموقف Context of Situation" إذ أشار إلى أن "الكلمة بدون سياق نظرى ليس لها قيمة ، ومن ثم فلن يكون للمفوض أى معنى إلا داخل سياق الموقف" (١٥) ، وعلى الرغم من أهمية السياق فإننا لن نعتد السياق الخارجى مطلقاً ولكن سوف نعتد عليه بقدر الحاجة التأويلية أو التعليلية إليه .

ثانياً : الأسلوب خاصية فردية

يجمع هذا المفهوم للأسلوب بين اعتبارين للمرسل : اعتبار يركز على الجانب الوجدانى الذاتى فى عملية إنتاج الأسلوب ، ويركز الاعتبار الآخر على الجانب العقلى الإرادى الحرّفى الذى يتوجه فيه المرسل إلى تصنيع أسلوبه بوعى هادفاً إلى تأثير ما فى المستقبل ، وسنناقش هنا الاعتبار الأول أما الاعتبار الآخر فسنعرض له فى المبحث الخاص بالحديث عن الاختيار .

إن الاعتبار الأول يجعل من الأسلوب خاصية فردية وتعبير عن شخصية الكاتب / المرسل وعقليته وتوجهه الفكرى (١٦) ، وقد ارتبط هذا المفهوم - إلى حد كبير - بقول أفلاطون : "الأسلوب شبيه بالسمة الشخصية" ، وربما كانت عبارة بيفون الشهيرة (١٧٥٣ م) : "إن المعارف والوقائع والمكتشفات تنتزع بسهولة ، وتتحول وتفوز إذا ما وضعتها يد ماهرة موضع التنفيذ ، هذه الأشياء إنما تكون خارج الإنسان ، وأما الأسلوب فهو الإنسان نفسه ، ولذا لا يمكنه أن يُنتزع أو يُحول أو يتهدم" (١٧) أكثر حضوراً فى هذا المقام ، وهذا الاعتبار يُعلى من شأن الجانب الذاتى عند المبدع فى عملية الإبداع ، فيتخذ الأسلوب معها بعداً وجدانياً من وجهة نظر المحلل الأسلوبى التقليدى ، فعلم الأسلوب التقليدى "يختص بفحص الوسائل اللغوية التى يعبر بها المرء عن شخصيته ومزاجه وقدراته ونظراته للحياة ، وتحليل الأسلوب بهذا المعنى عمل يقوم به أنصار النظرية التقليدية فى دراسة الأدب ، ويحلل بعض اللسانيين بهذه الطريقة نفسها ولا سيما أنصار المثالية الجمالية" (١٨) .

ويجدر بنا أن نشير إلى مقولة أحمد الشايب فى هذا الصدد ، فهى تتلاقى مع هذه النظرة للأسلوب بل تذهب إلى تأصيلها تأصيلاً يجعل منها - من وجهة نظر الشايب - مسلمة لا تقبل النقاش بله النقد أو الرد ، فعنده أن "الصورة اللفظية التى هى أول ما يُلقى من الكلام لا يمكن أن تحيا مستقلة ، وإنما يرجع الفضل فى

نظامها اللغوى الظاهر إلى نظام آخر معنوى انتظم وتألف فى نفس الكاتب أو المتكلم ، فكان بذلك أسلوباً معنوياً ، ثم تكوّن التأليف اللفظى على مثاله ، وصار ثوبه الذى لبسه أو جسمه إذا كان المعنى هو الروح ، ومعنى هذا أن الأسلوب معان مرتبة قبل أن يكون ألفاظاً منسقة وهو يتكون فى العقل قبل أن يجرى به اللسان أو يجرى به القلم " (١٩) .

وفى بداية القرن العشرين نشأت حركة مضادة للنزعة العقلانية فى الفكر الفلسفى الأوروبى متمثلة فى فكرة الحدس عند برجسون ، والمذهب الجمالى عند بنيدتو كروتشه ، وقد أكد أنصار هذا الاتجاه أهمية دور الفرد وتكوينه النفسى الخاص فى إبداع اللغة ، فاللغة عندهم " إبداع فردى تقوم الجماعة بتعميمه عن طريق التقليد ؛ و التكوين النفسى للفرد هو العامل الحاسم فى إبداع اللغة ، وهذا التكوين محكوم بالظروف الخارجية التى يخضع المرء فى حياته لتأثيرها ، والتى تشكل شخصيته بطريقة حتمية ، وحيث إن اللغة فى الأساس هى التجلى الفردى لتكوين نفسى معين ، فيجب أن تعرف بوصفها ظاهرة أسلوبية ، وأن تعالج فى البحث العلمى على هذا النحو " (٢٠) ، وقد قرن (ج.ميرى J. Murry) جدة الأسلوب وأصالته بالخصائص الفردية الذاتية للكاتب (Idiosyncrazy) ، فهو يرى الأسلوب خصيصة من خصائص اللغة تنتقل بدقة عواطف المؤلف وأفكاره الخاصة (٢١) .

لقى هذا الاتجاه رواجاً من مدرسة المثالية الجمالية الألمانية فى اللسانيات، أو ما عرف بمدرسة فوسلر ، الذى ذهب إلى أننا نرى جوهر الإنسان فى لغته (تماماً كما نراه فى المرأة) ، وهذا الجوهر هو الطموح إلى نموذج جمالى مثالى " والأسلوب هو فى حقيقته التعبير الفردى عن نموذج جمالى مثالى لإنسان ما فى لحظة الكشف المباشر عن الذات ، يكشف الإنسان عن شىء خاص به فى كل شىء يقوله ، وهو فى كل لحظة يجد نفسه فى مناخ انفعالى مختلف ، ومن ثم فإن ما قيل مرة لا يمكن أن يتكرر : ففى عملية التكرار يعيد المتحدث إنتاج ظل من ظلال المعنى الأصلى على وجه التقريب ، ولكنه لا يعيده على نحو ما كان عليه على الإطلاق " (٢٢) ، وقد اتخذ الربط بين الأديب وأسلوبه بعداً آخر على يد (ليو شبتسر Leo Spitzer) فى إقامة صلة بين نفسية الكاتب وأسلوبه فى عملية التحليل ، فالذى يجب أن يشغل المحلل — فيما يرى شبتسر — " هو أن يتقدم من السطح إلى مركز الحياة الباطنى للعمل الفنى، بأن يبدأ بملاحظة التفاصيل عن المظهر السطحى للعمل الذى يتناولها — والأفكار التى يعبر عنها الشاعر هى أيضاً إحدى السمات السطحية للعمل الفنى — ثم يجمع هذه التفاصيل محاولاً أن تتكامل فى مبدأ إبداعى لعله كان موجوداً فى نفسية الفنان ، ثم يعود إلى سائر المجموعات

من الملاحظات ليرى إن كان الشكل الباطنى الذى كونه بصورة أولية قادراً على أن يفسر الكل " (٢٣) .

ولقد ثار جدل حول هذا الاتجاه فى فهم الأسلوب والتحليل الأسلوبى ، إذ وجهت عدة انتقادات إلى إى منهج شبتسر Spitzer انبنت فى معظمها على نقد البعد الحدسى الذاتى الوجدانى الذى يتأسس على وقائع غير لغوية " فقد لوحظ بوجه خاص اتكاء هذا الاتجاه على جمالية مثالية ، وافتقاده — فى الغالب — للحس المنهأجى، الشىء الذى يظهر فى تأويلات موعلة فى الذاتية أحياناً " (٢٤) ، بالإضافة إلى أن الإعلاء من شأن الذات المبدعة يرجع بالممارسة النقدية إلى المفهوم الرومنتيكى للعبرية الفردية ومبادئ الإلهام والوحى والتولد الذاتى فى عملية الإبداع (٢٥) ، ويبالغ بعض منتقدى هذا الاتجاه فى اللفت إلى أن اتجاه المحلل للمؤلف قد يجعل من عملية التحليل ترجمة للكاتب والعصر ، وهذا المنحى من شأنه أن يعود بالمعالجة النقدية القائمة على التحليل الأسلوبى إلى ردة التوجه النقدى الذى يجعل من النصوص وثائق لدراسة المؤلف والعصر والظروف .

ولكن شبتسر كان واعياً بالبعد الحدسى مدافعاً عنه ، بل دافع أيضاً عن اعتماده على عينات وعدم اعتماده على الإحصاء الدقيق بقوله : " إذا لجأنا للعد خوفاً من الذاتية والحكم المسبق ، فإننا نتورط — فى الغالب — فى حكم مسبق أغلظ ، إذ نترض على عمل شعرى كل تفسيرات النحو ، وذلك من أجل عمل المنهج العلمى ؛ ويُخشى أن يؤدى المنهج العلمى والحالة هذه إلى تدمير إحساس الناقد بما هو خاص ومبتكر " (٢٦) ، كما رد على النقد الموجه لمنهجه بالدور المنطقى الذى يتحدد فى " تفسير واقعة لغوية بافتراض عملية نفسية لا دليل عليها إلا الواقعة التى يُراد تفسيرها " بقوله : " ويمكننى أن أجيب على الفور بأن مدرستى لا تكفى بتفسير نفسى لسمة واحدة ، بل تقيم افتراضها على عدد من السمات جُمعت ورتبت بعناية ، وينبغى فى الحقيقة استيعاب جميع السمات اللغوية التى تمكن ملاحظتها عند كاتب معين ، على أن الدائرة التى يشير إليها المنتقد فى عبارته السابقة ليست من الدور المنطقى فى شىء ، وإنما هى الإجراء الأساسى فى العلوم الإنسانية ، هى دائرة الفهم " (٢٧) ، ويؤكد (هنريش بليت) على ضرورة أخذ المرسل فى اعتبار المحلل محذراً من استبعاده فى عملية التحليل إذ يرى " أن رد الفعل ضد مفهوم للأسلوب من هذا القبيل — مفهوم يجعله عبارة عن إنجاز فردى — ينتهى غالباً وبكل بساطة إلى الإبعاد الخالص للمرسل / الكاتب ، الشىء الذى يحرم النموذج التواصلى من مكون أساسى " (٢٨) ، وهذا المكون الأساسى الذى يقصده (بليت) هو المرسل ، فإن "العلاقة العضوية بين اللافظ والملفوظ من العمق والحدة أحياناً بحيث يتعذر على الفاحص فصل الباعث

والمبعوث " (٢٩) .

يصل الأمر في إقرار هذا المفهوم وأخذه في اعتبار المحلل إلى تكثيف درجة التطابق بين الأسلوب وصاحبه " فلا يقتصر التناظر على تقريب صورة الأسلوب من صورة فكر بائه وإنما يغدو الأسلوب هو ذاته شخصية صاحبه ، وهو حد من التمازج تختلط فيه تلقائية الأسلوب والذات المفروزة له " (٣٠) ، بل تصل المبالغة في هذا الربط بين الأسلوب وصاحبه إلى حد هائل من التسليم بالتلقائية والعفوية بحيث ينفي الإرادة الواعية والإدراك عن لحظة نشأته الأولى (٣١) ، أما التحليل الأسلوبي المعتمد على هذه الفكرة فينطلق عند (شبتسر) من أن الأثر الأدبي كل مركزه روح الخالق الذي يُعد مبدأ التماسك الداخلي ، وأن " النقد ينبع من الأثر الأدبي ، فالأسلوبية ينبغي أن تتخذ من الأثر المتعين نقطة انطلاق للبحث ، دون أن تعول على جهة قبلية من جهات النظر خارجه عنه ، وإذا كان للنقد أن يستنبط مقولاته فليستنبطها منته دون سواه " (٣٢) .

ويُعد منهج (شبتسر) خطوة هائلة في التحليل الأسلوبي تأتي لها تفسير المعالم الجوهرية للغة الفنية " فقد وطأ (شبتسر) سبيل الأسلوبية الأدبية بما رامه من بحث الخصائص الأسلوبية للعمل الأدبي ، والجمع بين دراسة اللغة والأدب خلافاً للمعهود من الفصل بينهما وهو ما لا يقره ، وإنما تأتي له ذلك لأنه — كما قيل — يضع نفسه في قلب العمل الأدبي ، ثم يلتبس مفتاحه في أصالة الصورة اللغوية والأسلوب ٠٠٠ وحول الأسلوبية الأدبية التي اختط شبتسر تألف ما يمكن أن يعد مدرسة حقيقية ، يطلق عليها الأسلوبية الجديدة Neo Stylistics أو النقد الأسلوبي Stylistic Criticism " (٣٣) .

ومهما وجه إلى هذا المفهوم وما ترتب عليه من اتجاه في تحليل الأسلوب فإن رؤية هذا المفهوم من خلال مل تطرحه ظاهرة السرقات الشعرية وملابساتها المتعددة من شأنه — على الأقل — أن يعدل من بعض وجهات النظر التي انبنى عليها هذا الاعتبار ، على الأقل في معالجة هذه الظاهرة ، كما أنه من شأنه أن يعطي إضاءات لدراسة الظاهرة وتحليل ما أفرزته من شعر. أو ما صنفت في سجلاتها على مدار تاريخ النقد الأدبي عند العرب ؛ وذلك لأن ظاهرة السرقات تطرح أسلوباً آخر مبنياً على أسلوب أول ، وهذا يقتضى أن الأسلوب الآخر ليس خاصية فردية ولا هو تعبير عن شخصية المرسل ، أو على أقل تقدير لأن هذا الأسلوب الآخر لا يمكن بحال من الأحوال أن يقال فيه بالبعد الوجداني الذاتي ، أو يقال فيه بدعوى العفوية واللاإرادية التي تصاحب حالة نشأته الأولى ، وبذلك يتضح لنا أنه مهما صحت الاعتبارات التي أشرنا إليها من قبل عند النقاد والأسلوبيين من أدلة وبراهين — على الرغم من وجاهتها — على حتمية الجانب

الحدسى فى عملية إنتاج الأسلوب وتحليله على السواء ، فإنه مع معالجة ظاهرة السرقات لا يصبح لهذا الجانب الحدسى وجود فى عملية الإنتاج ، كما ينبغى أن يتبته المحلل إلى هذا البعد ، ولن يكون لهذا التنبه وجود سابق لعملية التحليل وإنما وجوده فى عملية التحليل ذاتها ؛ لأن المحلل أو الناقد الأسلوبى شاخص إلى الخصائص الذاتية فى الأسلوب ، ومدى توفر هذه الخصائص فى العمل الأول – المأخوذ منه أو عنه – ، ومدى انمحاتها من العمل التالى أو ضاللتها ، وسنقف عند نماذج للأخذ فيما عرف بالسرقات الشعرية ، بعضها يتجاوز الأبيات موضوع الظاهرة إلى عرض الملابس المختلفة لعملية الأخذ التى جاءت فى الخبر ؛ لأن هذه الملابس تلقى مزيداً من الضوء على فكرة التوجه الإرادى الحرّقى الخالص فى عملية الأخذ وتنفى البعد الوجدانى الذاتى ، وبعضها الآخر نأخذ فيه فى تلمس العلل الموضوعية المنطلقة من دراسة الأسلوب على غياب هذا البعد الوجدانى الذاتى .

نموذج (١)

قال ابن رشيق فى كتابه العمدة : " كان أبو تمام يُكره نفسه على العمل حتى يظهر ذلك فى شعره ، .. حكى ذلك عنه بعض أصحابه ، قال : استأذنت عليه – وكان لا يستتر عنى – فأذن لى فدخلت ، فإذا هو فى بيت مصهرج قد غسل بالماء ، ينقلب يميناً وشمالاً ، فقلت لقد بلغ بك الجر مبلغاً شديداً ، قال : لا ، ولكن غيره ، ومكث كذلك ساعة ثم قام كأنما أطلق من عقال ، فقال : الآن وردت ، ثم استمد وكتب شيئاً لا أعرفه ، ثم قال : أتدرى ما كنت فيه مذ الآن ؟ قلت : كلا ، قال : قول أبى نواس :

كالذهر فيه شراسة وليان^(٣٤)

أردت معناه فشَمَسَ على حتى أمكن الله منه فصنعت :

شرست ، بل لنت ، بل قانيت ذلك بذا

فأنت – لا شك – فيك السهل والحزنُ

ولعمري لو سكت هذا الحاكي لنم هذا البيت بما كان داخل البيت ؛ لأن الكلفة فيه ظاهرة ، والتعمُّل بين " (٣٥) ،

وأود أن ألفت هنا إلى كلمة : " أردت " التى أوردها الخبر على لسان أبى تمام ، لما تعكس من جانب إرادى خالص فى تطلب ما قال أبو نواس ، ولنا أن نعدل عبارة أبى تمام هذه ، فلا أظنه أراد معناه فقط ، بل أراد الهيكل البلاغى أو الظاهرة الأسلوبية الأكثر حضوراً فى قول أبى نواس ونقصد بها علاقة التضاد ، وإن كان لا يخفى على ذى أدنى بصر مجيء شطر بيت أبى نواس فى بنية التشبيه ، ولكن أرجو ألا تخالفنى فى أن علاقة التضاد أظهر من علاقة المشابهة وأكثر

حضوراً بل سيطرة ؛ ذلك لأن علاقة التضاد هي نفسها وجه الشبه الذي أبرزته الصياغة ، بل لعلنا لا نجانب الصواب إذا زعمنا أن الغالب في ظاهرة التشبيه هو غيابها ، أو قل ذوبانها وانصهارها في بريق وجه الشبه الذي هو غاية التشبيه وجوهر وجوده .

ولعل في هذا ما يبرر عدم التفات أبي تمام لظاهرة التشبيه ، إذ ليس ثم مبرر للتفات للتشبيه مادام التضاد هو عصارته التي تمثل جوهر وجوده ، فما قيمة الدهر في بيت أبي نواس إن لم يجمع بين المتضادين : الشراسة والليان ؟ وإذا أردنا دليلاً على هذا من بيت أبي تمام نفسه فلننظر إلى إلحاحه في تكرار علاقة التضاد هذه فذكرها مرة في الفعلين : " شرست ، لنت " ، وذكرها مرة أخرى في : " السهل والحزن " ، ولما كان وجود المتضادين في جملة ما من الظواهر اللافتة فإن وجودهما مع تحقق الجمع بينهما أكثر لفتاً ، وهذا ما جاء به بيت أبي نواس إذ جمع بينهما بوأو العطف ، وكأن أبا تمام لم يدرك بيت أبي نواس في الجمع بين المتضادين في قوله : " شرست ، بل لنت " فالإضراب يحقق أحد الفعلين فقط الشراسة أو الليان ، على حين أن الجمع بين المتضادين ربما كان هو الغاية من الأخذ ، فحاول أبو تمام إدراك هذه الغاية بإضراب آخر : " بل قانبت ذاك بدا " ، مكرراً الإضراب ، ومكرراً المتضادين بالإشارة إليهما ، وهذا التكرار أعطى البيت شيئاً من الثقل والإطالة .

يذكر أولمان كلمات جيد : " إن استخدام الكلمات الأقوى تعبيراً ، ووضعها أحسن وضع في الجملة ، وحركة الجملة في اعتدالها وإيقاعها ونغمها ، كل أولئك يدخل في جودة الكتابة ، وكل أولئك لا خير فيه إن لم يكن طبيعياً " (٣٦) ، ولعله من الأوفق أن نقول " طبيعياً " إثارة منا لاستعمال المصطلح النقدي العربي الذي هو مقابل للتكلف ، وبذلك يأتي تعليق ابن رشيق : " ولعمري لو سكت هذا الحاكي لنم هذا البيت بما كان داخل البيت ؛ لأن الكلفة فيه ظاهرة ، والتعمل بين " دالاً على ما في بيت أبي تمام ، متجانساً مع الملابس المذكورة في الخبر ، وإن كان يقرر أنه ليس بحاجة إلى هذه الملابس لإثبات التعمل والكلفة .

وعلى الرغم من ذلك كله فإن رأياً آخر يذهب إلى خلاف ما ذهب إليه ابن رشيق وما ذهبنا إليه ، بقوله : " غير أن الأمر عند أبي تمام كان على خلاف ذلك ، فقد كان قلقه قلق من أراد أن يبلغ بالفكرة الشعرية مداها ، ولذا لم يتوقف عند حدود التقابل بين الشراسة واللين بل استخرج منهما ضد بين آخرين ألف بينهما ، فكان منهما السهل والجبل اللذين أسبغهما على الممدوح ، ولعل ذلك هو البعد الذي دفع ابن رشيق إلى اعتقاد التكلف والصنعة في البيت .

ولغة أبي تمام تنزع نحو البلوغ بالفكرة الشعرية إلى آفاقها القصوى ومن هنا نراه ينتزع من مصادر أبي نواس الأفعال :

شراسة — شرس
الليان — لنت

ثم تتصل هذه الأفعال بفاعلها ، يتجلى في ضمير التاء التى تسند إليه ، فلم يعد فى الممدوح شراسة وليان ، بل إنه شرس ولان بما يمنحه إسناد الفعل إليه من توتر ويُعد .

ثم تنهض (بل) لتضرب عن ذلك المستوى مؤسسة لما سوف يليها من مستوى تأخذ فيه الشراسة والليان أفقاً جديداً تمتاز به فى حركة تلتقى فيها الأضداد ، ويبرز الضمير بعد ذلك (أنت) وكأنه ينشق من الضمير المتصل فيقوم ناهضاً بنفسه يدفع الشك باليقين فتتراءى فيه الجملة المعترضة — لا شك — وكأنها ترتفع بهذا المستوى الشعرى عن أى مראה فيه " (٣٧) .

وبذلك نرى أن النقد الأدبى عند العرب ما يزال يتزيا بالتعصب لمشكلات وقضايا تقييمية ، وبذلك أيضاً يتحول البرهان العقلى الموضوعى من موضوعية نقدية إلى معارك كالتى كانت عند من ذهب إلى تفضيل الباحثى على أبي تمام أو العكس ، فلا يصعب على باحث له معرفة بالشعر ونقده أن يفند الحجج التى ساقها الباحث ، وأن يأتى بحجج ناقضة لها ، فيذهب هذا الأخير إلى تفضيل بيت أبي نواس ، ويجدّ فى الانتصار لابن رشيق وحكمه الذوقى ، ولعلك لا تخالفنى فى أن الحكم بالقيمة كان من وراء هذا المذهب المستهلك للوقت والجهد ، فالنكير النقدي العربى الحديث — على الرغم من كل مظاهر الحدائة التى يحاول أن يظهر بها — لم يتخلص من التعصب والاستغراق التفضيل .

إن وضع هذه التعليقات على عملية الأخذ جنباً إلى جنب تقدمه بمثابة الدليل على ما نذهب إليه فى الإطار العام للدراسة : " جدل المنهج والظاهرة " ، كما يؤكد ما نذهب إليه أيضاً فى هذه الجزئية من الدراسة الخاصة بمعالجة فكرة الحدس والذاتية و الوحي والإلهام، وما إلى ذلك من الأبعاد النفسية الخالصة ، إن الذى يعيننا هنا بالدرجة الأولى هو بيان أن ظاهرة السرقات تنطوى على توجه إرادى خالص ، فحتى القول بالتوازن بين ذاتية التجربة ومقتضيات التواصل لا يفى بما تقترحه الظاهرة، بل إن أصدق ما يقال فيها هو الانطلاق من أن " الأسلوب اختيار واع يسلطه المؤلف على ما توفره اللغة من سعة وطاقت، وإلحاح هذا المنحى على أن الأسلوب عملية واعية تقوم على اختيار يبلغ تمامه فى إدراك صاحبه كل مقوماته هو الذى يحدث خط الفصل بين التقديرات الفلسفية للأسلوب

وتقديراته الموضوعية التجريبية" (٣٨)، وهذا يدخل في الاعتبار الثاني الذي يطرحه هذا المفهوم المنهجي للأسلوب بوصفه خاصية فردية .

نموذج (٢)

من الافتراضات المبدئية في معالجة ظاهرة السرقات معالجة أسلوبية فيما يتعلق بالسبع الذاتي في النص الشعري أنه من المتوقع - استنتاجياً - أن البيت التالي يأتي مفتقداً - غالباً - للجانب الذاتي ؛ فإذا كان ثم تأكيد على جوهرية البعد الوجداني الذاتي في عملية الإبداع أو خلق الأسلوب فإن جوانب أخرى تقدمها ظاهرة السرقات ينبغي أن توضع في اعتبار المحلل الأسلوبى الشاخص إلى البعد الذاتى ، إنها ذاتية وموضوعية أشبه بما أشارت إليه إيملى بنفينيست (Emile Benveniste) في تمييزها بين القصة و النص بوصفه خطاباً (Discourse) إذا جاز لنا أن نستخدم مصطلحات نقد الرواية ، وسنعرض فى النموذج التالى تجربة أفرزت بعض الملاحظات النقدية ، فى محاولة لتحليل الوقعتين معاً الأسلوبية والنقدية ، فإن بعض النقاد لم يلتفتوا ، لا نقول إلى البعد الذاتى فى التحليل ، بل لم يلتفتوا إلى البعد اللغوى الأسلوبى الخالص ، فى التعليق على بعض الأبيات فى معرض حديثهم عن السرقات ، فالصولى يشير إلى أن " على بن جبلة " أخذ قول النابغة :

فإتاك كالليل الذى هو مدركى وإن خلت أن المتناى عنك واسع

وقال :

وما لامرئ حاولته عنك مهرب ولو رفعته فى السماء المطالع

بل هارب لا يهتدى لمكانه ظلام ولاضوء من الصبح ساطع

ثم يعلق الصولى على هذا الأخذ بقوله : " ولابن جبلة أنه زاد فى المعنى وأشبعه ، وعليه أنه جاء به فى بيتين والنابغة جاء به فى بيت وله السبق " (٣٩)

لاشك أن هذا التعليق يغفل البعد النفسى المتحقق من حديث النابغة عن نفسه ، فى مقابل حديث على بن جبلة عن آخر غائب ؛ لأن دلالة السياق الذى قيل فيه بيت النابغة ، يخالف تمام المخالفة دلالة سياق ابن جبلة ؛ فيون بعيد بين أن يتوجه الشاعر إلى ممدوح متملقاً ، وأن يصف الشاعر حاله من الهلع والخوف والإشفاق والحذر واليأس ؛ ولذلك جاء بيتا ابن جبلة يعتمدان على المبالغات الشديدة التى تدخل فى لون من التلفيق ولا تستحضر بعداً نفسياً عند المتلقى .

وإذا انطلقنا من تحليل أسلوبيات الأبيات بالتفاتنا إلى التراكيب النحوية ودلالاتها، نجد هذا البعد النفسى الذى أشرنا إليه متحققاً فى البنية الأسلوبية للبيت، إذ تنقل هذه البنية فى بيت النابغة موقف مواجهة بين اثنين ، يمثل الشاعر الطرف

الضعيف المهدد المستوعَد ، الذى لا يسعه مكان مع هذا التوعَد والتهديد ، فنجد استعمال النابغة ضمير المتكلم الياء الذى أضيف إليه اسم الفاعل فى قوله : " مدركى " ينقل للمتلقى الصراع النفسى بذاتيته التى تحدث نوعاً من التفاعل ، وذلك من وجهين :

الأول : يتمثل فى استعمال ضمائر المتكلم التى تستحضره بموقفه وفى حاله، أى تحقق له البعد الذاتى عند متلقيه الأول "النعمان بن المنذر" المقصود بالاعتذار والاستعطاف، وعند المتلقى الثانى المتمثل فى الجمهور على مر العصور، وقد التفت بعض النقاد الغربيين إلى هذا الملحظ فى تحليل الفروق الفاصلة بين النص والقصة ، فقد ذكر (جيرار جينيت) إشارة (إيملى بنيفنسيت) التى توضح " أن بعض الصيغ النحوية مثل الضمير (أنا) والإشارات الظرفية مثل (هنا - الآن) وغيرهما وكذلك بعض الأزمنة وخاصة فى اللغة الفرنسية مرتبطة كلها بالنص وعلى الجانب الآخر فإن القصة تستخدم ضمائر الغائب وأزمنة الماضى وكل هذه الاختلافات توضح التناقص بين موضوعية القصص وذاتية النص ، ولكن لا بد من توضيح أن هذه الموضوعية أو الذاتية تعرف طبقاً لمعايير نظام لغوى صارم : حيث أن النص الذاتى هو الذى يوجد فيه استخدام أو إشارة إلى (أنا) وكذلك استخدام زمن المضارع الذى لا يشير إلا إلى وقت استخدام النص، بينما تعرف الموضوعية بالنسبة للقصص على أنها غياب الإشارة إلى (الفاصل): فى الواقع لا يوجد وقتاً (قاص) = (الشخص الذى يحكى) ، حيث أن الأحداث تظهر تزامنياً ولا يتحدث أحد حيث أن الأحداث تحكى نفسها " (٤٠) .

الأخر : يتمثل فى الانحراف الأسلوبى بإضافة اسم الفاعل إلى مفعوله تجعل تحقق الإدراك واقعاً لا تجدى معه محاولة ، وذلك يُنتج دلالة اليأس والاستسلام فى بيت النابغة ، والتاء التى هى فاعل خال فى قوله : (خلت) ، التى جاء الفعل فيها مقيداً بالشرط بحرف الشرط " إن " الذى ينفى دلالة اليقين ، أضيف إلى ذلك أن الفعل (خال) نفسه ينفى أيضاً دلالة اليقين ، وأن دلالة اليقين المنفية هذه لا تتجه إلى الهرب أو نفى الإدراك صراحة ، ولكنها تتجه إلى مجرد الإحساس بالبعد الذى كان من الممكن أن يجعل فى النفس قدراً من الطمأنينة لو كان .

أما ضمائر غير المتكلم (المخاطب الغائب) فإن بيت النابغة ينتج نوعاً من التمازج بل التماهى بين المشبه والمشبه به باستعمال هذه الضمائر ، فقد جاء ضمير المخاطب " الكاف " اسم إن مسنداً إليه فى قوله : " فإنك " ثم جاء المسند مُصَدِّراً بحرف التشبيه الكاف فى قوله : " كالليل الذى ... " وبدخول التركيب فى جملة صلة الموصول الموصوف به المشبه به يتحول الضمير إلى الغيبة ليعود

على المشبه به " الليل " ، ليؤذن باختفاء المخاطب وبروز الغائب " الليل ، المشبه به " ، وما أن يعيش المتلقى في هذه الصورة حتى يفاجئه البيت بتحول الموقف إلى المخاطب مرة أخرى ، ليجعل صورة الترقب الأخيرة منصرفاً إلى المخاطب الحقيقي في البيت ، على الرغم من احتمال الدلالة لاستمرار ضمير الغيبة ، وبمقارنة ضمنية يتضح لك الأمر ، فماذا لو أن الشاعر قال : " وإن خلت أن المنتأى عنه واسع "

ولعلك تقف معي على أن ابن جبلة عندما أراد المبالغة وقع في شيء من التناقض ، إذا تأملت استعماله الفعل (حاولته) ، فالفعل يعنى المفاعلة التي تدل على تكرار هذه المحاولة ، ولن يكون التكرار إلا لفشل بعض المحاولات المبذولة ، تستطيع أن تستبين ذلك إذا استحضرت فعلاً آخر وقارنت بين دلالتيهما ، فالأوفى في هذا المقام أن يقال : (أردته) ، فبقول الشاعر (حاولته) جعل ممدوحه غير قادر على التمكن من الإدراك إلا بعد محاولات .

ثم إن النابغة جعل تحقق الإدراك راجعاً إلى قدرة مخاطبه وتمكنه من هذا الإدراك ، أما الآخر فقد جعل تحقق الإدراك راجعاً إلى عجز مُحاول الهرب عن تحقيقه ، وعلى الرغم من أن النابغة لم يقصد إلى المديح فإن بيته أوفى بالمديح من بيتي ابن جبلة الذي قصد المديح .

ولأن ابن جبلة أراد المديح فقد عمد إلى مبالغات زائفة تدخل في المحال ، وذلك في قوله : " بل هارب لا يهتدى لمكانه ظلام ولاضوء من الصبح ساطع " ، فجعل الهارب لا يهتدى لمكانه ظلام ولاضوء ، وهذا محال ، فإلى أى معيار كانت مرجعية تعليق أبي بكر الصولى الذى جعل ابن جبلة زاد فى المعنى وأشبعه .

نموذج (٣)

ومن النماذج التي تتحقق فيها هذه الخاصية ما جاء في تعليق ابن الأثير على قول ابن الخياط :

أغارُ إذا أنستُ في الحى أنَّهُ حذاراً عليه أن تكون لحبّه

وقول المتنبي :

لو قلتَ للدَّتْفِ المشوقِ فديتُهُ مما به لأغرته بفدائه

إذ يقول ابن الأثير معلقاً : " وقول أبي الطيب أدق معنى ، وإن كان قول ابن الخياط أرق لفظاً " (٤١) .

فإن إحكام المعنى لا ينفصل بحال عن اللفظ ، ولكن ربما يكون الذى أدى بابن الأثير إلى هذا الحكم أن استعمال المتنبي أسلوب الشرط أضفى على الصياغة — لفظاً ومعنى — إحكاماً ، وهذه خاصية أسلوبية للشرط ، أما رقة اللفظ التى أشار إليها ابن الأثير فلعله أدركها من تحقق البعد الذاتى الوجدانى فى بيت ابن الخياط ،

فقد نقل بيت ابن الخياط حساً إنسانياً عبر تجربة ذاتية من استعمال الأفعال المسندة للمتكلم / الشاعر : " أغار - أنست " ، ففرق بين أن يصرح المتكلم بشعور الغيرة وأن ينقل شعور الغيرة عن غيره كما هو الحال في بيت المتنبي ، فالمتنبي يُخبر عن آخر ، ومن ثم فصياغته تدخل في موضوعية النص السردى ، ولكن ابن الخياط يخبر عن ذاته ، ويقف المتنبي موقف الناصح المعلم الذى يحكى عن آخر ، أما ابن الخياط فيقف موقف العاشق المعانى ، وربما كانت إرادة إخفاء الأخذ من وراء محاولة المتنبي تغيير الهيكل الأسلوبى الذى صاغ فيه ابن الخياط تجربته . ولكن تعليق ابن الأثير - على كل حال - يؤكد ما نذهب إليه هنا من أن احتمال وجود السبعد الوجدانى الذاتى عند الشاعر الأول ، الذى ينظم ابتداء هو الاحتمال الغالب ، وأن الشاعر الثانى ينطلق من حرقية ومهارة واحتيال ، وبخاصة إذا كانت الفكرة المجردة هى شغله الشاغل وليس الهيكل البلاغى أو الخاصية الأسلوبية .

نموذج (٤)

ومن أمثلة ذلك أيضاً أخذ العتابى بيت بشار المعروف :

جَفَتْ عَيْنِي عَنِ التَّغْمِيضِ حَتَّى كَأَنَّ جَفَوْنَهَا عَنْهَا قِصَار

فقال :

وفى المآقى انقباضاً عن جفونهما وفى الجفون عن الآماق تقصير^(٤٢)

فحضور الذات هنا من إضافة ياء المتكلم إلى العين ، ومن ثم أسندت الفعل إلى المرسل / الشاعر فلم يقف موقف السارد المحايد ومثاله أيضاً بيت بشار :

كَأَنَّ مِثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافِنَا لَيْلَ تَهَاوَى كَوَاكِبِهِ

أخذه العتابى فقال :

تبنى سنابكها من فوق رؤوسهم سقفاً كواكبها البيض المباتير^(٤٣)

ولا يقف الأمر هنا عند استعمال بشار ضمير المتكلم الدال على حضور الذات فى الحدث : " رؤوسنا - أسيافنا " ، وإسناد العتابى الأحداث إلى ضمير الغائبين : " رؤوسهم " الذى ينم عن حيادية الرؤية وغياب الذات ، بل يتجاوز ذلك إلى الفوارق الجوهرية بين استعمال حدث الإثارة والتهاوى عند بشار ، فى مقابل حدث البناء عند العتابى ، فإن حيوية الحدث من هذا الغبار المثار الذى يستحضر جو المعركة وكأنها واقعا ملموساً ، ولا يتلاءم حدث البناء بما يثير من تصورات ذهنية عن الثبات والجمود مع موقف المعركة ، ولذلك لم تحقق استعارة البناء للسنايك إضافة ذات بعد جمالى لبيت العتابى ، كذلك الحال فى استعمال حدث

التهامى الذى ينقل حركة السيوف بصياغته الصرفية الدالة على المفاعلة ، وبذلك تتضافر الخصائص الأسلوبية من الصيغ الصرفية والتراكيب النحوية فى الدلالة على أن اللوحة التى يعرضها بشار حدث حى نابض يكشف أحياناً وينم أحياناً آخر عن حضور الذات، أما الصورة التى يعرضها العتابى فهى صورة آلية جامدة لا حياة فيها ولا نبض، ربما يعضد ما نذهب إليه نعت السيوف بالمبائير فهو من اضطرارات القافية؛ لأن صفة البتر هنا ليست مما يستدعيه الموقف، ومن ثم يكون الشعور بثقلها فى ظل مقارنة بيت العتابى ببيت بشار .

وبذلك تأتى السمات الأسلوبية شاهداً على البعد الذاتى فى وجوده وعدم وجوده بين الشاعر الأول والشاعر التالى ، ولعل البحث يعرج بنا تعريجاً طبيعياً على عملية الاختيار بوصفها مفهوماً للأسلوب يتداخل إلى حد كبير مع الأبعاد الذاتية والموضوعية فى إنشاء الأسلوب بوصفها اتجاهين يحكمان عملية الاختيار ، ومن ثم فإن لنا — فى الوقت نفسه — أن نؤكد على أنه ثم جدل سيقع أيضاً بين الظاهرة وهذا الجانب من جوانب التحليل الأسلوبى للظواهر الأدبية .

ثالثاً : السرقات الأسلوبية بين الاختيار والانحراف

تمهيد :

تتطلق فكرة الاختيار من رؤية الأسلوب بوصفه استعمالاً مغايراً يقوم على الاختيار Choice أو الانتقاء Selection من البدائل والإمكانات المتاحة للتعبير " يقوم به المنشئ لسيمات لغوية معينة بغرض التعبير عن موقف معين " (٤٤) وعلينا أن نفرق بين نوعين مختلفين من الاختيار : اختيار محكوم بسياق المقام Context of situation ، وهو انتقاء نفعى مقامى Pragmatic Selection ، وأما الثانى فهو انتقاء نحوى Grammatical Selection " ، ويتعلق البحث الأسلوبى أساساً بالنوع الثانى من الاختيار ، فهو الذى يدخل تحته كثير من الظواهر البلاغية المعروفة .

وتتلاقى النظرة إلى الأسلوب على أنه اختيار مع النظرة إليه على أنه انحراف ، فهذه الظواهر البلاغية التى تمثل اختيارات أسلوبية تمثل فى الوقت نفسه انحرافات أسلوبية عن الاستعمال المعيارى أو الإعلامى — على حد تعبير ريفاتير — للغة (٤٥) .

بل لعل شكلاً من أشكال التلاقى يمتد ليُظهر تداخلات بين المداخل الأسلوبية لدراسة النصوص ، فيذهب (هنريش بليت) إلى أنه : " لا يمكن أن ننكر ارتباط بعض المظاهر المشتركة بين جميع مجالات الممارسة المذكورة بكلمة أسلوب ، يمكن أن نذكر منها :
— الأسلوب يمثل اختياراً

– الأسلوب خاصية فردية للنص

– الأسلوب هو نتيجة المعايير

إن مظاهر من هذا القبيل لم تعد خاصة بقوانين الأسلوبية المعيارية ، ولكنها تكون أيضاً موضوع التحليل في البحث الأسلوبي الحديث " (٤٦) ، وبعد أن يذكر د. سعد مصلوح التعريفات المختلفة للأسلوب يقول : " والذي يمكن تأكيده ابتداءً أن أى تعريف من التعريفات السابقة قابل لأن يكون أساساً للبحث " (٤٧) .

ومن ثم لم يفرق د. مصلوح بين الأسلوب بوصفه اختياراً ، والأسلوب بوصفه خاصية فردية للمنشئ ، يقول : " ويدل هذا الاختيار أو الانتقاء على إثارة المنشئ وتفضيله لهذه السمات على سمات أخرى بديلة ، ومجموعة الاختيارات الخاصة بمنشئ معين هي التي تشكل أسلوبه الذي يمتاز به من غيره من المنشئين " (٤٨) ، ومن هنا يعد الاختيار أحد الاعتبارين اللذين يُنظر إلى الأسلوب بوصفه خاصية فردية من خلالهما .

ولا يضع (هنريش بليت) حدوداً فاصلة بين الاختيار Choice والانزياح (الانحراف Deviation) بل يجعل الانزياح نمطاً من أنماط الاختيار ، فالأسلوب كتأليف خاص للغة – عنده – يتعلق " بالتصور الذى يعالج الأسلوب باعتباره اختياراً وتنظيماً دالاً لعناصر لسانية ، وقد كان هذا التصور أساساً للكثير من النزعات الأسلوبية التي من أهمها أسلوبية الانزياح والأسلوبية الإحصائية وأسلوبية السياق " (٤٩) .

، ولقد كان الإحصاء من أهم المبادئ التي وسمت الدرس الأسلوبي بالموضوعية العلمية ، فقد " كان الدرس الأسلوبي حتى ظهور الحقبة من تاريخ اللسانيات مجالاً معرفياً غامضاً – إلى حد ما – وكان واقعاً تحت رحمة المعايير الذاتية ، في تعريف الأسلوب والمظاهر المتنوعة التي يتجلى فيها ، وكان استعمال المنهج الإحصائي وحده هو الذى أضفى على رصد الظواهر الأسلوبية صفة الموضوعية والانضباط فى أتم صورهما " (٥٠) ، ويجدر بنا أن نشير إلى أن الإحصاء الذى تزايد استعماله فى مجال البحث الأسلوبي ، لا يقتصر على تتبع ظواهر الانحراف الأسلوبي ، بل يتعدى ذلك إلى غيره من الظواهر الأسلوبية ، فالباحث الأسلوبي قد يعتمد على الإحصاء فى رصد ظواهر التضمن والإضافة والاختيار والانحراف ، ومن ثم فإن الإحصاء لا يعد منهجاً أسلوبياً قائماً بذاته ، ولكنه إجراء يعتمد على الباحث الأسلوبي أياً كان منطلقه لتحليل الأسلوب .

إن أمر هذه المداخل من التداخل بحيث يمكن أن يتسع مدخل منها اتساعاً شديداً ليشمل غيره من المداخل إلى حد لا تزيد معه عن كونها عناصر فى مركبه ، فالاختيار يستوعب الانحراف بوصف الاختيار إنما هو اختيار انحرافات بعينها ،

وأن هذا الاختيار يمثل خصوصية أسلوبية لصاحبه وخاصية فردية ومن ثم يدخل النظر إلى الأسلوب بوصفه خاصية فردية ضمن عناصر الاختيار ، وهكذا يمكن إدراك الدائرة من أى جانب من جوانبها .

وإذا كان الاعتبار الأول فى كون الأسلوب خاصية فردية ينبى على الجانب الحدسى فإن الاعتبار الآخر ينبى على بعد إرادى ، فالكاتب — بوصفه مراسلاً — يختلف عن المتكلم العادى فى أن عليه أكثر مما يحتاجه المتكلم لعملية الإيصال؛ " لأنه لا يملك وسائل التعبير اللغوية وغير اللغوية — التنغيم، الإشارات ... إلخ — فعليه أن يستعيض عنها بمسالك للتأكيد — المبالغة ، الاستعارة، التقديم والتأخير ... إلخ — هذا مع أن المتكلم يستطيع أن يلائم بين حديث وبين حاجات الشخص المقصود واستجاباته ، بينما يجب على الكاتب أن يتوقع الإعراض أو المخالفة بكل أنواعهما ، وأن يبتغى لمسالكه أقصى درجات النجاعة بالنسبة إلى عدد غير محدود من الأشخاص المقصودين بالرسالة " (٥١) ، ولكننا أيضاً نجد المؤلف التالى فى ظاهرة السرقات يحتاج إلى ما هو أكثر من ذلك ، فهو بحاجة إلى أن يضيف تأكيدات (ضغوط — إضافات — مضمنات) أكثر تحقق له التفوق على الأول ، وهو بحاجة إلى المراوغة بالزيادة على المعنى (الأفكار المجردة) ، وهو بحاجة إلى المغايرة فى الأسلوب (التراكيب الصرفية — المفردات — التراكيب النحوية — الظواهر البلاغية) لإخفاء الأخذ على المتلقى الذى لا يُستبعد أن يكون واعياً بعملية الأخذ التى تمت ، بل إن المتلقى — غالباً — يبحث عن هذا الأخذ ، بل هو جاد فى تمحله حتى لو لم يجده ؛ لما فرضته الخصومات الشعرية الكثيرة التى شاعت فى البيئة العربية حول شاعر بعينه، أو بين أنصار شاعرين وخصوصهما .

ويشير ميلكا إفيش إلى نمط البحث الأسلوبى الذى يتبناه أنصار اللسانيات البنوية ، فى مدرسة هارفارد " ويتمثل المنطلق النظرى لهذه المدرسة فى مسلمة منهجية ترى فى اللغة وسيلة للتواصل ، وهكذا تقتصر اللسانيات — فى أدق معانى المصطلح — على أدنى حدود التعبير التى يتحقق عن طريقها التواصل ، أما علم الأسلوب فيعالج — تحديداً — كل ما يضاف إلى هذا الحد الأدنى لكى يضمن للرسالة وضوحها ، أو يضيف عليها التوكيد ، أو يلقي عليها ضوءاً ما ، وثمة بحث طريف يحقق الآن تقدماً فى هذا المجال " (٥٢) ، وليس بحاجة إلى تأكيد أنه فى معالجة ظاهرة السرقات لا يكون تمّ حد أدنى يضاف إليه ، فإن العمل التالى مبنى على حد أقصى من المضمنات الأسلوبية قد تم اختبارها بالفعل من قبل المتلقين ، والمنشئ التالى هو واحد من هؤلاء المتلقين الذين أقرّوا بالتجاوب فى استقبال رسالة المنشئ الأول .

إن لظاهرة السرقات خصوصية — من وجهة نظر التحليل الأسلوبى المنطلق من هذا الاعتبار — تميزها عن غيرها من الظواهر الأدبية التى يتناولها هذا التحليل ، كما أن بعض المقولات الأسلوبية تكتسب خصوصية من وجهة نظر ظاهرة السرقات ، تتعلق هذه الخصوصية بفكرة ضبط الاستقبال التى قال بها (ميكال ريفاتير Michael Riffaterre) إذ رأى أن الكاتب — فى غيبته عن مستقبل رسالته — أشد وعياً برسالته من المتكلم الحاضر فى عملية الإبلاغ " وليس هذا الوعى الزائد من قِبل المؤلف منحصرأ فى العناية بعمليات الإرسال كى يجعل الاستقبال ممكناً فيما بعد ، ولكن المؤلف شديد الوعى بما يصنع لأنه مهتم بالكيفية التى يريد أن تترجم بها رسالته ، إلى درجة أن ما ينقل إلى القارئ لا يقتصر على دلالة الرسالة ، بل على موقف المؤلف من هذه الرسالة أيضاً ، فهو يلزم القارئ أن يفهم ، وهذا أمر طبيعى ، ولكنه يلزمه أيضاً أن يشاطره الرأى فيما بهم وما لا يهم من رسالته " (٥٢) .

إن الخصوصية التى تفرزها الظاهرة هنا تتمثل فى أن محاولة المؤلف الثانى هى فى الحقيقة محاولة ثانية تالية للمحاولة الأولى، وإن هذه المحاولة الأولى محاولة قد تم اختبار استقبالها بالفعل قبل دخول المؤلف الثانى فى محاولته، ولا شك فى وعى المؤلف الثانى باستقبال المحاولة الأولى، بل ربما كان من الطبيعى أن نستنتج أن نجاح المحاولة الأولى استقبالياً كان من وراء تعمد الأخذ من قِبل المؤلف الثانى، ومن ثم تأتى المحاولة الثانية محاولة للتفوق على المحاولة الأولى، مخبوء فيها محاولة إخفاء الأخذ ، ولعل محاولة الإخفاء هذه هى التى تميز ظاهرة السرقات الشعرية عن ظاهرة حل النظم ، ومن ثمَّ يأتى ما أطلق عليه ريفاتير "ضبط الاستقبال" مغايراً فى معالجة ظاهرة السرقات الشعرية بما يحمل من أبعاد أعمق فى تحليل الأبيات موضوع الظاهرة .

إن الاختيار الأسلوبى محكوم بعوامل ذاتية Subjective وعوامل موضوعية Objective ، " تشمل العوامل الذاتية الإيثار اللغوية للمنشئ ، وتكوينه النفسى ، وطابع تفكيره ، ومهاراته الأسلوبية ، وتشمل الثانية محددات المقام، وهذه العوامل مستقلة عن المنشئ وإن كانت تمارس تأثيرها من خلاله " (٥٤) ، ولكن المتأمل فى ظاهرة السرقات فى ضوء فكرة الاختيار فى البحث الأسلوبى ، لا يجد عسراً فى القول بأن ظاهرة السرقات تقوم على اختيار بين البدائل الممكنة ، ولعله من الجلى الذى لا يحتاج إلى إقامة دليل أن الاختيار فى ظاهرة السرقات يتم بوعى تام، وتلك خصوصية أخرى تدعم مبررات هذه الدراسة، وتتم عملية الوعى فى مراحل أولها — بلا شك — مرحلة التلقى، ومن ثم يعسر وضعها فى أحد الاحتمالات الثلاثة للعلاقة بين الذاتية والموضوعية فى التشكيل الأسلوبى التى

عرض لها د. سعد مصلوح على النحو التالي :

الاحتمال الأول : أن يخضع الاختيار عند المنشئ لإيثارته الخاصة خضوعاً مطلقاً فينحى بذلك أثر العوامل الموضوعية ، وينتج هذا الاحتمال " الأسلوب المتحرر من سيطرة المقام Context- Free Style .

الاحتمال الثاني : أن يكتب المنشئ ابتكاراته وإيثارته الخاصة كبتاً مطلقاً، ويخضع الخضوع كله لما يُمليه عليه المقام ، وبذلك تهيمن العوامل الموضوعية وتتحى العوامل الذاتية ، وينتج هذا الاحتمال الأسلوب " الأسلوب الخاضع لسيطرة المقام Context- Bound Style .

الاحتمال الثالث : أن يضبط المنشئ اختياراته تبعاً لمتطلبات المقام ، وهي العوامل الموضوعية التي تتجاوز سيطرة الفرد Supra - Individual Context محافظاً في آن معاً على تفرده وخصوصية أسلوبه التي تميزه من غيره من سائر المنشئين ، وينتج هذا الاحتمال " الأسلوب الحساس للمقام Context- Sensitive Style .^(٥٥)

إن الجانب الذاتي الوجداني لا يتوفر — في الغالب الأعم — عند المنشئ التالي، ولا يتوفر إلا في حدود ضيقة قوامها أن يكون المنشئ التالي قد عاش تجربة العمل الأول في الأصل وتمثل موضوعها ، مثال ذلك تجربة الخمر عند أبي نواس، ولقد " درس اللسانيون الفرنسيون الأسلوب من الوجهة العملية وفقاً للقاعدة الستى تقضى باحتواء الوصف الأسلوبى لجميع الظواهر اللسانية التي تتحرف عن المعيار النحوى النمطى فى لغة بعينها ، وغالباً ما يلتمس تفسير هذه الانحرافات فى الدوافع النفسية " ^(٥٦) .

فمما لا شك فيه أن الشاعر الثانى يتلقى المنجز الشعري السابق عليه بشكل مغاير تماماً لأنماط التلقى ؛ لأنه مر بحالة من التمثل الشديد للبيت أو الأبيات التى يتلقاها ، وأنه بلا شك قد انفعّل بهذه الأبيات إعجاباً وافتتاناً بها ، إما بالفكرة المجردة (المعنى) الذى يحمله البيت ، أو بالصياغة أى بأنماط أسلوبية معينة ترجع إلى السرايب النحوية ، أو بعلاقات بيانية تشبيهات واستعارات ، وأنه مر — بعد ذلك — بحالة من الأثرة الشديدة للنفس أو الثقة الزائدة فى النفس ، مثلت له الدافع وراء هذا الأخذ .

وليس ثم شك فى أن عملية الاختيار هنا لها خصوصيتها المميزة لها عن غيرها من أنماط الاختيار ، فهو اختيار قائم على قصد ووعي تام بضرورة المغايرة ، فهو ليس اختياراً بين بدائل متاحة فى الاستعمال فحسب ، ولكنها بدائل مجربة من قبل على مستويى الخلق والتلقى .

وحرى بنا أن نشير إلى أن خصوصية عملية الاختيار في رؤية ظاهرة السرقات تحل إشكالاً في الرؤية الأسلوبية القائمة على عملية الاختيار ، فقد أشار د. سعد مصلوح إلى صعوبتين تتطوى عليهما معالجة الأسلوب على أنه اختيار وحددهما في أن : " التمييز بين سمات الصياغة التي تعنى نفس الدلالة وتلك التي تعنى دلالات مختلفة يبدو في كثير من الأحيان صعباً ، كما أن التنبؤ بهذه الاختيارات يقع خارج متناول الباحث بعد أن يكون النص قد مثل أمامه في صورته الأخيرة ، وتكون الاختيارات قد تم إجراؤها بالفعل " (٥٧) .

وإذا كانت الصعوبة الأولى واقعاً لا جدال فيه فلأنها من طبيعة البحث الأسلوبى نفسه وقد لا تكون صعوبة خاصة بمعالجة الأسلوب على أنه اختيار، فهي صعوبة عامة لا تتحصر في جانب معرفى دون آخر ، أما الصعوبة الثانية فلا وجود لها في المعالجة الأسلوبية للسرقات - تحديداً - لأن الاختيار في ظاهرة السرقات قد تم بين بديل مُنجز بالفعل على مستوى الخلق والتلقى، كما ذكرنا من قبل .

ومهما قيل في ظاهرة السرقات من تحليلات وتعليقات، ومهما أثارت الظاهرة من قضايا نقدية متوافقة أو متعارضة، ومهما أفرزت من أفكار ونظريات، فإن حقيقة محددة ثابتة ينبغي أن نضعها نصب أعيننا خلاصتها : أن ما يقال عنه إنه سرقة شعرية هو في الحقيقة ، ووفق الرؤية الأسلوبية ، يظل محتفظاً بخصوصيته بوصفه استعمالاً خاصاً للغة يحتفظ بخصائصه التي تميزه عن الاستعمال السابق له ، بقطع النظر عن الأبعاد المتشعبة التي ترى الظاهرة من خلالها ، والقضايا المتنوعة التي أثارتها الظاهرة في التفكير النقدي عند العرب قديماً وحديثاً ، فمهما كانت أوجه التوافق والتشابه بين الأبيات فإن ذلك لا ينفى احتفاظ العمل التالي بخصائص أسلوبية جديدة بالتحليل الأسلوبى ، فإن المؤلف التالي في موقف السرقات الشعرية مضطر إلى نوع من المراوغة الأسلوبية ليخفى أخذه من الشاعر السابق عليه ، إن الشاعر في هذه الحال واعٍ بمراوغته مع المتلقى، وذلك ما حدد القدماء جانباً منه بما أطلقوا عليه " أخذ المعنى دون اللفظ " ، بل إنهم ربما انطلقوا إلى أحكام معيارية خالصة تنصب على الحكم المطلق بالتميز لمن يأخذ جزءاً من المعنى ، ولا شك أن الشاعر في هذا يكون أكثر دقة في إخفاء أخذه ، وكأن عملية الإخفاء هذه دالة على نوع من الحدق الأسلوبى ، وليس أدل على هذا المنحى في التفكير النقدي والبلاغى عند العرب من التوجيه المعيارى الذى قام به ابن الأثير ، حيث راح يرسم الخطى للشاعر ببيان الكيفية التي يوارى بها أخذه من غيره من الشعراء تشكلت من خلالها رؤيته لظاهرة السرقات الشعرية، وتشكل بها تصنيفه للظاهرة ، وقد بدأها موجهاً نصائح في خطاب

تعليمي للشاعر إذ يقول : " واعلم أن الفائدة من هذا النوع أنك تعلم أين تضع يدك في أخذ المعاني إذ لا يستغني الآخر عن الاستعارة من الأول لكن لا ينبغي لك أن تعجل في سبك اللفظ على المعنى المسروق فتنادى على نفسك بالسرقة فكثيراً ما رأينا من عجل في ذلك فعثر وتعاطى فيه البديهة فعقر والأصل المعتمد عليه في هذا الباب التورية والاختفاء بحيث يكون ذلك أخفى من سفاذ الغراب وأطرف من عنقاء مغرب في الإغراب (٥٨) .

إن الرؤية الأسلوبية التي نعتمدها في هذه الدراسة لتتظر إلى الظاهرة على أنها لون من المهارة اللغوية ، وقد جاءت كلمات ابن الأثير لتؤكد ما أشرنا إليه من قيل من أن محاولة إخفاء الأخذ هي التي تميز ظاهرة السرقات الشعرية عن ظاهرة حل النظم .

إن الدراسة الأسلوبية لظاهرة السرقات لا تقف عند حدود دراسة الظاهرة بآليات جديدة من الاستقبال ، تتفاوت مع الآليات القديمة ، بل يدخل ضمن هذه الدراسة تحليل عمليات الاستقبال التي احتفظت بها كتب الأدب والنقد ، ليصبح التحليل الأسلوبى غير مقتصر على النظرة التزامنية — حيال هذه الظاهرة — في تحليل الأساليب ، إذ ذهب ريفاتير في تحديد وظيفة الأسلوبى — وفق النظرة التزامنية — إلى أنه : " يحاول أن يعيد الأثر الذى أحدثه أسلوب نص ما في العصر الذى كُتب فيه ، وأن يصحح استجابة القراء المحدثين طبقاً لهذه الصور المستعادة ، هذه هي النظرة التزامنية " (٥٩) ، فريفاتير يشير إلى أن الفهم القديم المتزامن مع النص — بسبب رواج أعراف لغوية معينة — هو الأمثل ، وأن غاية الأسلوبى هي محاولة إعادة تكوين الأثر الذى أحدثه الأسلوب فى العصر الذى قيل فيه ، ثم يذهب إلى مد محاولة الأسلوبى إلى تصحيح استجابات القراء المحدثين طبقاً لهذه الصورة المستعادة ، والمخرج من هذا هو التوليف بين النظرة التزامنية والتابعية التى ذكر ريفاتير أنها من صنع الناقد ، فهى التى تعنى برصد تطور استجابات القراء ، وكيف أسبغت على النص قيمة .

وإذا كنا نسلم معه بأن الأنساق التى يضعها المؤلف لضبط الاستقبال لا يصيبها أى تغيير — وهذا أمر من البداهة بحيث لا يُخالف ولا يحتاج إلى إقامة دليل — فإننا لا نسلم معه بخطورة الإطار المرجعى الذى تختلف فيه الأعراف اللغوية ، فإن هذا الإطار المرجعى وهذه الأعراف اللغوية ببساطة ، إذا كان وجودها وقت ظهور النص طبيعياً فإن تحقيقها للأسلوبى سهل يسير .

ومهما يكن من أمر فإن إثارة التباين فى عملية الاستقبال من عصر إلى عصر ونحن بإزاء دراسة ظاهرة السرقات لتثير تساؤلات : هل تم ضبط الاستقبال

بالمفهوم الذى أشار إليه ريفاتير ؟ وإلى أى حد كان تفاوت النقاد العرب القدماء فى استقبال الظاهرة بوصفها رسالة ؟

لعل أصدق النتائج التى يمكن أن نخرج بها من مناقشة عملية الاستقبال فى ظاهرة السرقات تتحصر فى أن الشاعر التالى هو الأذوق فى استقباله الظاهر الأسلوبية ، يتجلى ذلك الاستنتاج ضمناً فى تعمد الأخذ من الشاعر الأول ، بل فى تعمده أخذ الهيكل البلاغى .

ولا يهمنى إن كان تغيير الوسيط اللغوى ومحاولة العمق بالظاهرة البلاغية بالمبالغة أو التحوير أو إضافة بعض العناصر جاء بغرض إخفاء الأخذ أو بغرض التجويد ؛ لأن الشاعر فى كلتا الحالتين يتوقع أن يوضع موضع المقارنة من قبل المتلقى النقد أو غيرهم ، أى داخل فى مرحلة تالية من ضبط الاستقبال مع المتلقى أكثر تعقيداً ؛ لأنه ليس عامداً إلى إثارة اللذة الجمالية فقط ، بل عامداً إلى إخفاء أخذه من الشاعر الأول ، وإن هذا الإخفاء يذهب باحتمال المقارنة المتوقعة من قبل المتلقى ، أو عامداً إلى التفوق على الشاعر الأول ، وأن هذا التفوق يجعل عملية المقارنة فى صالحه .

نموذج

إن بشار كتب بيته :

من راقب الناس لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج

فأخذه تلميذه سلم الخاسر وقال :

من راقب الناس مات غمماً وفاز باللذة الجسور (١٠)

وحين سمع بشار بهذه السرقة قال : يعمد إلى معانى التى سهرت فيها ليلى ، وأتعبت فيها فكرى فيكسوها لفظاً أخف من لفظى فيروى شعره ويترك شعرى .

يحمل الخبر دليلاً على مدى وعى الشعراء بعملية ضبط الاستقبال ، فتعليق بشار يحمل وعياً بعناصر ضبط الاستقبال ، كما يحمل درجة عالية من توقع الأثر عند المتلقى ، وإذا كان تعليق بشار يحصر توقع استحسان بيت سلم الخاسر من قبل المتلقى فى خفة اللفظ فإنه — على أى حال — واع بأن المتلقى سيحسن استقبال بيت سلم الخاسر ، وأن المقارنة ليست فى صالح بيته إن حدثت ، بل إنه يتوقع ألا تكون مقارنة ، وسينتهى الأمر بنسيان بيته بعد أن قال سلم الخاسر بيته ، وإذا تأملنا الفروق الأسلوبية بين البيتين وجدنا الأمر غير ما قال بشار .

إن الظاهرة الأسلوبية (الهيكل البلاغى) موضع الأخذ هنا هى علاقة التضاد التى هيمنت على البيتين ، فالخمول الذى تنتجه دلالة مراقبة الناس ضد

الفتك - فى بيت بشار - والجسارت فى بيت سلم - وكلاهما تنتج دلالة الإقدام والإقبال ، وعدم الظفر بالحاجة ضد الفوز بالطيبات فى بيت بشار ، والموت غماً ضد الفوز باللذة فى بيت سلم .

ولكن دلالة الموت غماً عند سلم الخاسر تختلف عن دلالة نفي الظفر بالحاجة فى بيت بشار ، ولعل ذلك بما للكلمتين اللتين استعملهما سلم الخاسر من تحقيق بُعد نفسى لا يتحقق فى نفي الظفر بالحاجة ، إذ تضمن ذكر الموت دلالة اليأس من حصول ذلك الإنسان المراقب على أى ظفر فى أى موقف من المواقف الحاضرة والمستقبلية ، وذلك بخلاف بيت بشار الذى اقتصر على النفي فقط ، ثم إن استعمال " غماً " استدعت الأثر النفسى واستحضرت بين يدي المخاطب إذ جاء متضمناً سبب الموت الذى ينعكس على المراقبة ؛ لكونه النتيجة الوحيدة لها .

أضف إلى ذلك أن العلاقة التى أنتجتها المقابلة فى بيت سلم الخاسر بين الموت غماً والفوز باللذة ، من ناحية ، وبين مراقب الناس والجسور ، من ناحية أخرى ، أمعن فى الضدية من العلاقة بين الفوز بالطيبات وعدم الظفر بالحاجة - من ناحية - وبين مراقب الناس والفتك اللهج ، من ناحية أخرى ؛ لأن الموت غماً ينفي نفيًا مطلقاً الفوز باللذة ، أما عدم الظفر بالحاجة فلا ينفي الفوز بالطيبات هذا النفي المطلق ، إلى جانب ما أنتجته كلمة " الجسور " من دلالة الإقدام فى غير اعتداء فى مقابل الفتك اللهج .

رابعاً : المقارنة

وإذا كنا فى هذه الدراسة نتمثل الرؤية الأسلوبية ببعدها الوصفى ونأبها عن البعد المعيارى التقييمى ، فإننا لا نستطيع أن ننفي تماماً عن هذه الدراسة البعد التقييمى ، بيد أن الاختلاف بينها وبين المعالجات السابقة أن البعد التقييمى يأتى تالياً للتحليل ، ولا يعد منطلقاً له ، ومن ثم فإن الوصفية الأسلوبية تظل من وراء خطى هذه الدراسة .

وهنا ينبغى أن نجلى موقفاً أسلوبياً من الحكم بالقيمة ، ذلك الذى يتمثل فى المقارنة ، فإن البحث الأسلوبى يُقرُّ مبدأ المقارنة بين الأساليب ولا يتكر له ، فإذا كانت المقارنة متاحة على مستوى الواقع والحقيقة تسمى المقارنة الصريحة Explicit comparison فى حالة وجود نص يمثل الطرف الثانى للمقارنة ، وإذا كانت المقارنة تتم فى عدم وجود نص مُنجز يمثل الطرف الثانى تسمى المقارنة الضمنية Implicit comparison ، " وأداة التحليل الأسلوبى عند أصحاب هذا الرأى هى المقارنة بين الخصائص والسمات اللغوية فى النص النمط مرتبطة بسياقاتها وبين ما يقابلها من خصائص وسمات فى النص المفارق ، وشبيه بذلك ما يظهر به التراث العربى من الموازنات بين الشعراء تقتضى بالضرورة التمييز بين الأساليب ونقدها ، وتنقسم المقارنة بهذا الاعتبار الى مقارنة صريحة حيث يكون

النص النمط متعياً ، ومقارنة ضمنية عند غياب النص النمط المتعين ، وأياً ما كان نوع المقارنة فإنها تشكل الوسيلة المنهجية الأساسية التي هي قوام التميز بين الأساليب " (١١).

وإذا كان البحث الأسلوبى قد عرف هذه المقارنة وأقرها بوصفها وجهاً من الوجوه الإجرائية في مقارباته للنص، فإن الظاهرة التي عرفت في التفكير النقدي عند العرب بالسراقات لتدفع الباحث دفعاً إلى المقارنة الصريحة ، بما تستحضر من بدائل أسلوبية قائمة على مستوى الواقع والحقيقة بين صياغات الشعراء ، فما وجود الظاهرة في التناول النقدي العربي القديم سوى نوع من أنواع استجابة التفكير النقدي لما تستدعيه الظاهرة من المقارنة ، ومن ثم وجدنا المقارنة تحتل حيزاً كبيراً من المعالجات النقدية التي قامت حول الظاهرة ، بل لعل الرؤية النقدية الوحيدة التي انتشرت في المصنفات الأدبية هي المقارنة ، بل إن ما قمنا به من تحليل حول ما أسلفنا من نماذج يقوم على مبدأ المقارنة ، الأمر الذي يؤكد أن ظاهرة السراقات تستدعي هذا المنحى استدعاء بل تفرضه فرضاً ، " وليس من الضروري أن يكون النمط المعيارى الذي نقيس إليه عبارة عن نص متعين ، ففي كثير من الأحيان — وهو الغالب على النقد القديم — تعتمد المقارنة على قدرة الدارس ، وتمرسه بالنصوص مما يشكل لديه ملامح النمط المعيارى المقابل وإن لم يتخذ شكل نص متعين " (١٢).

وهذه المقارنة لم تأت في النقد العربي القديم خلواً من بعد ذاتي عند المحلل يتمثل في الإعجاب والتأثر، ولنا أن نشير هنا إلى أن الأسلوبية الحديثة لا تتنكر للإعجاب والتأثر ، فإن ليو شبتسر مؤسس مدرسة النقد الأسلوبى يجعل الإعجاب من مبادئه في السياج الفيلولوجى التي رسمها في معالجة الأسلوب الأدبى، أو ما أسماه الدائرة اللغوية ، فذهب إلى أنه " ينبغي أن تكون الأسلوبية نقداً يحدوه تल्प وإعجاب؛ إذ لا سبيل إلى استيعاب الأثر الأدبى إلا من داخله، ومن حيث هو كل ، وذلك ما يستوجب التعاطف مع الأثر وصاحبه " (١٣)، وينطلق مفهوم الدائرة اللغوية عند شبتسر من أن " التوصل إلى المعرفة فى العلوم اللسانية لا يكون فقط بالتقدم خطوة خطوة من جزئية إلى أخرى ، بل بتقدير الكل أو حزره ؛ لأن الجزء لا يمكن فهمه إلا بالكل ، وكل تفسير للجزء يفترض فهماً للكل ، فرحلتنا ذهاباً وجيئة من بعض الجزئيات إلى الخارجية إلى المركز الباطنى ثم عكساً إلى سلسلة أخرى من الجزئيات ليست إلا تطبيقاً لمبدأ الدائرة اللغوية " (١٤)، وإذا كانت الفيلولوجيا ، فى بعض مفاهيمها تتلاقى مع الأسلوبية إلى حد تعد معه الجذر الأول للأسلوبية (١٥) تنصرف إلى دراسة آداب لغة ما مع الاهتمام أولاً بمظاهرها اللغوية الخالصة، ومعرفة الدلالات التاريخية التحولية (١٦) ، فإن مبدأ

المقارنة يعد أحد إجراءاتها إذ اعتمد في مقارنة تطور الظواهر (١٧) ، الذي يعد أحد فروع التحليل الفيلولوجي ، وبخاصة عندما عرف النقد المقارن للنصوص القديمة في أوروبا أواخر القرن الثامن عشر الميلادي (١٨) ، مما أدى ببعض الباحثين إلى أن يذهب في استنتاج علاقة بين التحليل الأسلوبي والفيلولوجي بناء على مبدأ المقارنة بقوله : " تزوج الدراسة الفيلولوجية بعد أن كانت أحادية الاتجاه في بحثها ودراستها للنصوص القديمة منفردة دون مقارنة ، وتظهر هذه الازدواجية في التقابل المقارن بين نصوص ونصوص أخرى من جوانب اللغة والأسلوب ، الأمر الذي يدعو لتعمق الرؤية ، ويركز — بدوره — على تتبع خصائص أسلوبية بارزة في العملين المقارنين " (١٩) ، وبذلك يتأكد لنا أن المقارنة من أهم المبادئ التي تشكل الوسيلة المنهجية الأساسية التي هي قوام التمييز بين الأساليب ، على حد تعبير د. سعد مصلوح .

ولنا — مع ذلك — أن نطرح تساؤلاً عن وجهي المقارنة ، أهى مقارنة بين بدائل ممكنة ؟ أم هى مقارنة بين تركيب معيارى وآخر أسلوبى ؟

هل يمكن أن ينفصل التحليل الأسلوبى للسراقات عن الحكم بالقيمة ؟ إن المقارنة هى الوجه المنهجي للنقد القيمي ؛ لأن قوام هذه المقارنة هو الرصد والتحليل الوصفى لظواهر أسلوبية ، مهما اعتمدت الرؤية الحدسية فى الإدراك ، أو ركنت إلى الحكم بالقيمة فى بعض الاستنتاجات ، ومن ثم يمكننا أن نحدد خطواتنا فى هذه المعالجة فيما يلى :

أولاً : الخطوة الحدسية ، وهى خطوة جوهرية رئيسية فى عملية إدراك الظواهر وما تترتب عليه من دهشة ، وما يترتب عليها من إعجاب ، ولكنها ينبغى أن تقف عند حدود عملية الإدراك ولا تتجاوزها بحال من الأحوال .

ثانياً : الخطوة الوصفية ، وفيها يتم البحث عن العلل الموضوعية المتمثلة فى الظواهر الأسلوبية

ثالثاً : التقييم إننا فى مواجهة ظاهرة السراقات مضطرون إلى المقارنة أو الموازنة بين استعمالين أو أكثر للغة حيث توجد الظاهرة ، وهنا يفرض الحكم بالقيمة نفسه ، إذ يتخلل إلى عملية التحليل على الرغم مما قد يتحلى به المحلل الأسلوبى من الدقة والاحتراز فى البعد عن الحكم بالقيمة لأنه يتنافى مع الرؤية الأسلوبية الوصفية ، فالأمر أكثر التباساً وتعقيداً من أن يُحل ، ويكفينا دليلاً على صعوبة الخلاص من الحكم بالقيمة مناقشة رأى ريفاتير الذى راح يرفض التعبيرية لأنها " كلمة ذات ارتباطات وثيقة — أكثر مما نحتاج إليه هنا — بمفاهيم جمالية، ولاسيما فى فرنسا، حيث توحى فى كثير من الأحيان بالوضوح و (إصابة المحز) ، ولهذا يلصق الوصف (مُعَبَّر) بكلمات أخرى كما

يقولون : (إيجاز معبر، أو كلمة معبرة أو صورة معبرة) ، ومن ثم يحدث الانتقال السريع والضمني من مجرد تصوير حالة إلى حكم بالقيمة، ودائماً يُربط مفهوم الأسلوب بمفهوم المسلك ، فالأوفق أن نقول هنا (التأثير) أو (النجاعة) بدلاً من (خاصية التعبيرية) " (٧٠) ، ولا نرى فيما قدم ريفاتير هنا حلاً للخروج من الحكم بالقيمة ، بل إن في كلامه نفسه تأكيداً على وجود الحكم بالقيمة ، ولكنه — عنده — يقاس بمدى التأثير ، أى بمدى فاعلية عناصر ضبط الاستقبال ، ومن ثم نقول بصعوبة استبعاد الحكم بالقيمة إن لم استحالته ، ولذلك نرى من الأجدى تقنينه والحد من تأثيره على عملية التحليل .

ومن هنا كان رأيه في الاستعانة بالمستقبل في التحليل الذي خلص فيه إلى التأكيد على وجوده وحتميته ، بل التأكيد على وجود الذوق وسيلة أولى لهذا الحكم " ومن المؤسف أن الذوق يتغير ، وأن لكل قارئ تحكماته ، فمشكلتنا هي أن نحول استجابة للأسلوب نتصف أساساً بالذاتية إلى أداة موضوعية للتحليل ، كى نحصل على الثوابت (الإمكانات التي يحتوى عليها الإرسال) خلف اختلاف الأحكام ، أو باختصار أن نحول أحكاماً بالقيمة إلى أحكام بالوجود ، فكيف نفعل ذلك ؟ إن الأمر — فى رأبى — لا يعدو إسقاط محتوى الحكم القيمي إسقاطاً كلياً ، واعتباره مجرد تنبيه" (٧١) وبذلك يصرح بمشروعية وجود الحكم بالقيمة بوصفه أداة تنبيه للمحلل .

وإذا كنا لا نختلف معه فى هذا المبدأ فإن أمرين جوهريين نرى أنه ينبغى عدم إغفالهما : الأول يتمثل فى أن المتلقى الذوقى ليس هو الجمهور الذى يسجل المحلل الأسلوبى استجاباته وتأثراته ، ولكنه قد يكون هو المحلل نفسه ، إذ يدخل المحلل فى العمليتين معاً فيما يشبه الانفصام ، فيتلقى ويتأثر متأثراً ذاتياً فى مرحلة أولى قبل أن يشرع فى عملية التحليل ، ثم تأتى عملية التحليل مرحلة تالية .

الثانى أننا اتخذنا من الحكم بالقيمة مجرد منبه — كما أشار ريفاتير — فنعمل على إخفائه ولا نصرح به فى عملية التحليل ، فإننا نقوم بمغالطة جوهرية لا مبرر لها ، إذ سيقترن اختفاء الحكم بالقيمة على عدم الذكر والتصريح وليس عدم الوجود ، فما ضمير الذكر والتصريح إذن مادام الوجود متحققاً ؟ ومن ثم نقول بالتصريح بالحكم بالقيمة ، ولكنه ينبغى أن يكون تالياً .

وبذلك تتم عملية التمثل فى خطوتين متعاكستين ، إذ يبدأ المحلل التمثل السابق لعملية التحليل من الحكم الذوقى التأتري بالقيمة وينتهى بالشروع فى عملية التحليل الموضوعى، التى يبدأ فيها بالتحليل الموضوعى، أى برصد العلال الموضوعية التى تعد أسس الحكم بالقيمة ، ثم ينتهى إلى الحكم بالقيمة، بوصفه نتيجة للتحليل الموضوعى .

إن محاولة التحليل الأسلوبى لا بد أن تتطوى على محاولة للخروج من الأسر التام للحكم بالقيمة بحيث لا تستهلك عملية التحليل ، ولكننا لا بد أن نعترف بأنه لا يمكنها التخلص التام من آثار الحكم بالقيمة ، فهو مستحضر استحضاراً بديهياً تفرضه خصوصية الظاهرة ، وربما انطوت محاولة التخلص الحثيثة على استهلاك للجهد لا يفيد عملية التحليل فى كثير أو قليل ، وربما كان أقصى ما يمكن أن نطمح إليه عملية التحليل الأسلوبى لا يتجاوز التخلص من كون الحكم بالقيمة هو المنطلق والهدف من التحليل ، ومن ثم فلا ضير من أن يأتى الحكم بالقيمة — إن أتى — تالياً لعملية التحليل فى صورة تعقيب .

إن قيام المحلل بالدورين اللذين أشرنا إليهما آنفاً — الاستجابة التأثرية الذاتية ، وعملية التحليل الموضوعية — هى الأنسب لمعالجة ظاهرة السرقات ، إذ تأتى خطوة الاعتماد على استجابات المستقبل — الراوى أو غيره — غير مجدية فى التحليل الأسلوبى للسرقات ، ولعل هذا الملمح يمثل إحدى الخصوصيات التى تملها الظاهرة على المنهج ، فوفق رأى ريفاتير نجد استجابة المستقبل (الراوى أو القارئ) نهائية ، وهى الانتقاء الذى يعتمد عليه المحلل ، يقول : " إن البحث الأسلوبى يجب أن يعتمد على رواة ، فهؤلاء يمدوننا باستجابات للنص ، ونمثل ذلك بأن أحد المتكلمين باللغة ، من يملكون الحس اللغوى ، يقرأ النص ، ويتولى عالم الأسلوب جمع استجاباته ، وسيصف الراوية اجزاء النص التى أثارت رد فعل لديه ، مرة بأنها جميلة ، ومرة بأنها غير جميلة ، أو بأنها كتابة جيدة أو كتابة رديئة ، أو بأنها معيرة أو باهتة ، أما المحلل فإنه يستخدم هذه الأوصاف باعتبارها إشارات إلى عناصر فى البناء ذات علاقة ، ولن يسأل المحلل نفسه إن كانت صواباً أو خطأً من الناحية الجمالية " (٧٢) .

ولكننا فى تحليل ظاهرة السرقات نجد الشاعر يقوم ضمناً بدور الراوى الذى أشار إليه ريفاتير فى المرحلة الأولى من مراحل استقبال الظواهر الأسلوبية ، أما تحليل استجابات الرواة ، أو قل النقاد القدماء فإنها تدخل ضمناً فى دائرة بحثنا ، ولكنها تأتى فيما يمكن أن يسمى بنقد النقد ؛ لأنها جاءت فى جملتها — قديماً وحديثاً — غير مجدية ، إذ اقتصرت — كما سبق أن أشرنا — على بعض الإشارات المتعلقة باللفظ والمعنى وهى شاخصة إلى الأخذ ببعده الأخلاقى ، ولم تلتفت التفاتات ذات قيمة إلى الظواهر الأسلوبية ذات التأثير الذى من شأنه أن يفعل فى ضبط استجابات المستقبل .

المقارنة فى النقد القديم

إذا كنا نقر بأن المقارنة من المبادئ التى استدعتها الظاهرة وفرضتها على التفكير النقدي عند العرب ، فإنه ينبغى أن نعترف أيضاً بأن بوناً شاسعاً بين

المقارنة التي ظهرت في هذا النقد والمقارنة بوصفها مبدأ أسلوبياً حديثاً ، ولا بد أن نعترف أيضاً بأن الفارق بينهما جوهرى جذرى ، فإذا كانت المقارنة في الأسلوبية تقوم على مبدأ الوصفية فإن المقارنة في النقد الأدبى اتسمت بالبعد المعيارى الخالص الذى ارتبط بالحكم بالقيمة ، وقد جاء الحكم بالقيمة متردداً بين البعد الأخلاقى معياراً للقيمة ، والبعد الجمالى ، فإن الرؤية النقدية القديمة اتخذت الحكم بالقيمة الأساس الذى انطلقت منه فى عملية المقارنة ، أو قل اقتصرت عليه ، ولكن ينبغى أن ننسبه - فى الوقت نفسه إلى أن الحكم بالقيمة لم ينطلق دائماً من القيمة الجمالية ، بل انطلق فى أكثر الأحيان من البعد الأخلاقى الذى راح يهيمن على الرؤية النقدية القديمة لظاهرة السرقات ، ومن ثم كان البعد الأخلاقى هو الأكثر حضوراً فى المعالجات النقدية القديمة ، يضاف إليه البعد المهارى الحرفى الذى يتعلق بقدره الشاعر التالى على إخفاء الأخذ والاحتياط لتغيير الأسلوب أو تغليفه بسمات من شأنها أيضاً أن تؤدى إلى إخفاء الأخذ .

إن هذين البعدين الأخلاقى والمهارى قد حصرا المقارنة - فى أكثر الأحيان - خارج دائرة التحليل الأسلوبى ، وإنه تمَّ افتراضان ينبغى أن يكونا حاضرين فى أذهاننا ونحن بصدد مناقشة قضية السرقات بين أبى تمام والبحترى ، فى ضوء ما يقدمه منهج التحليل الأسلوبى ، ويتعلقان بفكرة الحكم بالقيمة ؛ لأن الحكم بالقيمة هو أساس فكرة الموازنة فى النقد القديم .

الأول : أن أسلوب أبى تمام ينجح إلى الإحكام وأفكاره إلى العمق أقرب ، ولكن ذلك قد يطرح مظهرين مختلفين : فإما أن يؤدى به هذا الإحكام إلى تعميق بعض الأفكار العارضة فى شعر غيره ، ومن ثم تأتى أعمق وأكثر تأثيراً ، وإما أن يؤدى به ذلك إلى محاولات متكلفة تجعل أخذه إفساداً ، ومن ثم أقل تأثيراً .

الثانى : أن أبى تمام أكثر إحكاماً فى شعره وجودة من البحترى ، وذلك باعتراف البحترى الذى قال : جيده خير من جيدي وريئى خير من ريئيه ، ومن ثم نتوقع أن أخذ البحترى من أبى تمام سيكون مثاراً للسخرية من البحترى ؛ لأنه لن يعمد إلى سرقة غير الجيد من شعر أبى تمام ، وبحكمه السابق لن يكون أجود من شعر أبى تمام .

أشار أمبرتو إكو إلى أن البلاغة قد وصمت بسمعة سيئة فى القرنين الماضيين ، بسبب الطرقتين اللتين كان يُنظر بهما إلى فكرة الصور البلاغية ، فطبقاً للمنظرين القدماء فإن الصور البلاغية نظام من عدم التوقع يزود بقواعد استبدال كلمة - بمفهوم معين - بكلمات ومفاهيم أخرى ، وبهذا المعنى فثم قواعد توليدية للتشفير المكثف ، ولقد أنتج الاستعمال البلاغى - على مدى قرون - قدراً من التعبيرات البلاغية الثابتة ، وقد غدت البلاغة آنذاك - بدءاً من نظرية

الأنماط الخاصة في التلاعب باللغة ، شيئاً فشيئاً — مستودع أمثلة سابقة التجهيز لهذا التلاعب ، وتأسيساً على ذلك فإن البلاغة كانت تعنى — باستمرار — أنها ذخيرة من الجمل الجاهزة تُقدّم بوصفها نماذج للكتابة الجيدة ، أو الحديث الجيد ، وتشتمل هذه الذخيرة على أدوات أسلوبية مجربة من قبل ، مع مفهوم مكثف بوصفه شفرة فنية ، وهذا نوع من إنتاج العلامة — وفق رؤية المرسل — التي تجذب الجمهور باستخدام صيغ جربت من قبل واكتسبت مكانة موثوقاً بها ، أو دلالات مؤسسة من قبل بقيمة عاطفية محددة (أرض الآباء — العالم الحر — صورة الأم والطفل) تدل على مشاعر نقية .^(٧٣)

" إن الابتدال في أي تعبير يرتبط بعلاقة مباشرة مع ارتفاع تردده ، وهذا القول المأثور في علم الأسلوبيات الحديث هو نتيجة تمرسه بالقواعد الأسلوبية ، وهذا الضرب من الدراسات الشاملة هو الآن في تقدم ، ومن المتوقع أن تعطينا هذه الدراسات إجابة تعتمد على أقصى درجات الدقة العلمية الممكنة عن مسألة قديمة ... وهي فرز ما هو أصيل Original — Pedigreed وفنى في التعبير اللغوي مما هو مألوف و معيارى Normative " ^(٧٤) .

إن ظاهرة السرقات الشعرية لتضع بين أيدينا ممارسات أسلوبية ذات طبيعة خاصة ، تنتفى معها بعض المعايير الأسلوبية التي باتت صالحة لأن تُعالج على هدى منها أساليب أخرى ، فما يشير إليه ريفاتير في تحديد مفهوم الأسلوب بأنه : " تأكيد — تعبيرى أو وجدانى أو جمالى — يضاف إلى المعلومة التي تؤديها البنية اللغوية ولا يغير معناها " ^(٧٥) ، وبغض النظر عن اعتراضه على هذا المفهوم من حيث هو ، فثم اعتراض آخر تفرضه ظاهرة السرقات ؛ لأن ظاهرة السرقات الشعرية تثير بعدا آخر للأسلوب الأدبي ينتفى منه التأكيد الوجدانى أو يكاد ؛ فالأسلوب في السرقات — كما تشير المقدمات لا التحليل — يتخلق في وسط عقلى إرادى — ربما — خالص ، إذ ينطلق الشاعر التالي من محاولة عقلية لتطويع اللغة لصياغة فكرة مصاغة سلفاً في أسلوب أدبى أيضاً يخضع للمعايير التحليلية نفسها التي يخضع لها الأسلوب التالى .

ومن ثم يبدو اعتراض ريفاتير على هذا المفهوم بقوله " هذا تعريف مضطرب ، إذ يبدو أنه يفترض وجود دلالة أساسية — شىء مثل درجة الصفر — نقيس تلك التأكيدات بالنسبة إليها " ^(٧٦) غير مبرر موضوعياً في معالجة ظاهرة السرقات بسماحتها الخاصة ؛ لأننا في معالجة ظاهرة السرقات الشعرية أمام وجود دلالة أساسية نقيس تلك التأكيدات بالنسبة إليها ، ولسنا بحاجة إلى فرضها ، ولعل السبب في ذلك أن ريفاتير — وغيره — لم يقدّم بإحصاء استقرائى شامل لأنواع الأساليب وفق ملابساتها الخاصة ، ولكن ثم فارق جوهرى ينبغى أن نشير إليه هو أن هذه

الدلالة الأساسية التي نقيس بالنسبة إليها في ظاهرة السرقات هي تأكيد أسلوبى أيضاً - إذا اعتمدنا هذا التعريف - وليست شيئاً مثل درجة الصفر ، وبذلك نضع بين أيدي التحليل وجهاً من أوجه التمايز في الدراسة الأسلوبية لظاهرة السرقات الشعرية .

نموذج

وقال مسلم بن الوليد :

قَدْ عَوَّدَ الطَّيْرَ عَادَاتٍ وَتَفَنَ بِهَا فَهَنْ يَتَّبِعْنَهُ فِي كُلِّ مَرْتَحَلٍ

أخذه الطائي فقال :

وَقَدْ ظَلَلْتُ عَقْبَانَ أَعْلَامِهِ ضُحَى بِعَقْبَانَ طَيْرٍ فِي الدَّمَاءِ نَوَاهِلِ
أَقَامَتْ مَعَ الرَّيَّاتِ حَتَّى كَانَتْهَا مِنْ الْجَيْشِ إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تَقَاتِلِ

فأتى في المعنى بزيادة في قوله : " إلا أنها لم تقا تل " وجاء به في بيتين ، وأخطأ أيضاً في المعنى بقوله : " في الدماء نواهل " والنهل : هو الشرب الأول ، والعل : الشرب الثاني ، والعقبان لا تشرب الدماء ، وإنما تأكل اللحم .

وقد ذكر المتقدمون هذا المعنى ، فأول من سبق إليه الأفوه الأودى ، وذلك

قوله :

وَتَرَى الطَّيْرَ عَلَى آثَارِنَا رَأَى عَيْنٍ ثِقَةً أَنْ سَتَمَارَ

فتبعه النابغة فقال :

إِذَا مَا غَزَا بِالْجَيْشِ حَلَّقَ فَوْقَهُمْ إِذَا مَا التَّقَى الْجَمْعَانِ أَوَّلُ غَالِبِ
جَوَانِحُ قَدْ أَيَقَنَّ أَنْ قَبِيلَهُ عَصَابُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَابِ

فأخذه حميد بن ثور فقال يصف الذئب :

إِذَا مَا غَدَا يَوْمًا رَأَيْتَ غَيَابَةً مِنْ الطَّيْرِ يَنْظُرُنَ الَّذِي هُوَ صَانِعُ

وقال أبو نواس :

تَتَأَيَّا الطَّيْرُ غُدْوَتَهُ ثِقَةً بِالشَّبْعِ مِنْ جَزْرَةٍ

تتأيا أى : تتعمد وتقصد " (٧٧)

من الواضح أن تعليق الأمدى قد اقتصر على بيتى أبى تمام ، وانحصر فى قوله : " فأتى فى المعنى بزيادة فى قوله : " إلا أنها لم تقا تل " وجاء به فى بيتين ، وأخطأ أيضاً فى المعنى بقوله : " فى الدماء نواهل " والنهل : هو الشرب الأول ، والعل : الشرب الثانى ، والعقبان لا تشرب الدماء ، وإنما تأكل اللحم " ، وإذا كان الأمدى قد اقتصر فى تعليقه على بيتى أبى تمام فإن عبد القاهر الجرجانى قد أشار إلى بيتى النابغة وبيت أبى نواس وجعلها من الشواهد على " ما أنت ترى

فيه في كل واحد من البيتين صنعة وتصويرا وأستاذية على الجملة " (٧٨) ، ثم قال :
" حكى المرزباني قال : حدثني عمرو الوراق رأيت أبا نواس ينشد قصيدته التي
أولها :

أيها المنتاب عن عُقره

فحسدته فلما بلغ إلي قوله :

تَتَأَيُّ الطَّيْرُ غُدُوَّتَهُ ثِقَّةً بِالشَّبْعِ مِنْ جَزْرِهِ

قلت له ما تركت للنايعة شيئا حيث يقول : (إذا ما غدا بالجيش ٠٠٠ البيتين) ،
فقال : اسكت فلئن كان سبق فما أسأت الاتباع " (٧٩) ، ثم يعلق الجرجاني على
الخبر بقوله : " وهذا الكلام من أبي نواس دليل بيّن في أن المعنى ينقل من صورة
إلى صورة ذلك لأنه لو كان لا يكون قد صنع بالمعنى شيئا لكان قوله : فما أسأت
الاتباع محالا ؛ لأنه على كل حال لم يتبعه في اللفظ ثم إن الأمر ظاهر لمن نظر
في أنه قد نقل المعنى عن صورته التي هو عليها في شعر النايعة إلى صورة
أخرى وذلك أن هاهنا معنيين : أحدهما أصل وهو علم الطير بأن الممدوح إذا غزا
عدوا كان الظفر له وكان هو الغالب ، والآخر فرع وهو طمع الطير في أن تتسع
عليها المطاعم من لحوم القتلى ، وقد عمد النايعة إلى الأصل الذي هو علم الطير
بأن الممدوح يكون الغالب فذكره صريحا وكشف عن وجهه ، واعتمد في الفرع
الذي هو طمعها في لحوم القتلى وإنما لذلك تحلق فوقه على دلالة الفحوى ، وعكس
أبو نواس القصة فذكر الفرع الذي هو طمعها في لحوم القتلى صريحا فقال كما
تري

ثِقَّةً بِالشَّبْعِ مِنْ جَزْرِهِ

وعوّل في الأصل الذي هو علمها بأن الظفر يكون للممدوح على الفحوى ودلالة
الفحوى على علمها أن الظفر يكون للممدوح هي في أن قال : من جزره ، وهي لا
تثق بأن شبعها يكون من جزر الممدوح حتى تعلم أن الظفر يكون له ، أفبيكون
شيء أظهر من هذا في النقل عن صورة إلى صورة " (٨٠)

والواضح هنا أن عبد القاهر ينطلق من نقاط الاختلاف بين القولين ، ولا
شك في أن هذا المنطلق يختلف عن الانطلاق من نقاط الاتفاق ، فإن سيطرة البعد
الأخلاقي وهيمنته على النظرة النقدية القديمة قد وجهت هذه النظرة — عند كثير
من النقاد — إلى اتجاهين : التركيز على ما بين البيتين من نقاط الاتفاق بقصد
الاتهام ، والتركيز على ما بين البيتين من نقاط الاختلاف إن كان يريد الدفاع ،
ولكن رؤية الإمام عبد القاهر الجرجاني رؤية متجاوزة لهذا المعيار ؛ لأنه لا
يصرفه ما بين البيتين من تشابه عما بينهما من الاختلاف ، فالمُنطَلَقان حاضران
في تحليله ، والاختلاف هو وجه الأصالة التي تمنح للبيت — أو العمل — التالي

شرعية وجوده إلى جانب الأول .

وعلى الرغم من ذهاب بعض المحدثين إلى أن الأمر يتجاوز ما ذهب إليه عبد القاهر ، فقد راح يؤيد فكرة عبد القاهر من أن " ما بين الأبيات من تشابه عليه ألا يصرفنا عما يكمن بينها من اختلاف يمنح كلاً منها بعده ومعناه " (٨١) ، كما راح يُضيف إلى أوجه الاختلاف التي انطلق منها عبد القاهر وجهاً آخر بإلقاء الضوء على ما يترامى إليه الفعل (تَأْيِماً) من توقّف وتمكث " فالطير بما هو مجبول عليه من حركة وخفة وانطلاق يتلبسه التناظر والتؤدة والتمكث والتوقّف ، وكأنما هو يزابل هذه الجبلة المغروسة فيه مما يتأتى بعده إسناد الثقة إليه ، فكأنما هذه الثقة تدفعه إلى السكينة وتعتقه من الاضطراب " (٨٢) ، ومن ثم يرجع الباحث إلى فحوى كلام عبد القاهر من أن الاختلاف يمنح كلاً منها بعده ومعناه ، أى يمنحه شرعيته التي تتحدد في قول أبي نواس في الخبر السابق : " لئن كان سبق فما أسأت الاتباع " ، ويأتى تركيز الإمام عبد القاهر على تغيير الصورة ، أى تغيير الأسلوب ، حلاً نقدياً مبكراً لمشكلة السرقات إلى حد رأى معه د. حمادى صمود أنه ينسف بصفة لا غبار عليها مبحث السرقة (٨٣) .

إن المعنى المشترك بين هذه الأبيات جميعها هو المدح ، ويتوزع هذا المعنى العام إلى معان جزئية تفاوت الشعراء في عرضها والوقوف عليها بصورتها الأسلوبية ، وإظهار شجاعة الممدوح وتحقيقه للانتصار الدائم وقتل الأعداء وسفك دمايتهم حتى عهد منه الطير هذا وتعوده ، وبذلك توزعت المعاني بين التعود ، الثقة ، الملازمة ، كثرة القتلى من الأعداء .

وقد عرض مسلم بن الوليد في بيته لبعدي التعود والملازمة من قبيل الطير-: " عود الطير عادات - يتبعنه في كل مرتحل " ، فيمدح ممدوحه بأنه عود الطير على تحقيق النصر ، وأنها متى خرجت في أثره وثقت أن هناك عدداً كبيراً من القتلى ، ومن هنا يأتى اتباعها له في كل مرتحل تأكيداً على ارتباط الطيور له في كل رحلة ، وقد ذكر علة التلازم في الثقة .

أما أبو تمام فارتبطت به في وقت واحد وهو وقت القتال ، وأبو تمام وصف وصفاً خارجياً معتمداً على التجنيس في ذكر كلمة العقبان التي تعنى الرايات كما تعنى النوع المعروف من الطير ، وهي خاصية أبي تمام في التصنع البديعي التي تلازمه في الأخذ وفي غيره ، وقد أسرف أبو تمام في التأكيد على ملازمة الطيور للجيش وقد ذكرت دلالة التلازم في البيت الأول ، ثم راح في البيت الثاني يؤكد على حدث التلازم بإقامة الطيور مع الرايات بحدث الإقامة والمعينة (أقامت مع ٠٠٠) ، ثم لم يكتف بهذا فجاء بالتشبيه الذي يدخل هذه الطيور ضمن الجيش (كأنها من الجيش) ، وقد عرض أحد الباحثين المحدثين

لهذه الأبيات وما دار فيها مناقشات في النقد القديم ، ولكنه لم يلتفت إلى بُعد التكرار، وراح يسبرر حدث الإقامة في بيت أبي تمام إذ ذهب إلى أن هذا التعبير ينطوى على " توتر مع حركة الطير التي تتناقض مع سكونية الإقامة وثباتها ، وهذا التوتر هو الذى يُفضى بدوره إلى دفع ما يمكن أن يؤدي إليه كون الطير من الجيش " (٨٤) ، أما بُعد الثقة فقد جاء في البيت الأول المذكور في خبر الأمدى للأفوه الأودى صريحاً " ثقة أن ستمار " ، وجاء في بيت مسلم صريحاً أيضاً " وثقن بها " وإن كانت الثقة عند مسلم لم تحدد بالشعب فإن دلالة الشعب جاءت مضمنة ، وقد كانت الثقة هي موضوع المقارنة بين النابغة وأبي نواس في تحليل عبد القاهر وقد صرح بها النابغة بقوله " قد أيقن " التي تؤكد النصر والغلبة لجيش الممدوح وضمّن في هذا القين معنى الثقة بالشعب ، أما حميد بن ثور فلم يلتفت إلى بعد الثقة ، ولا التفت إليه أبو تمام ، كما يلتفت إليه الأمدى في تعليقه على الأبيات، ولا التفت إليه الباحث الحديث الذى أفرد بحثه للحديث عن تكثيف اللغة الشعرية في مبحث السرقات .

ويمكننا التنبيه إلى ملمح آخر يتعلق بدلالة كثرة القتلى التي تناقلها بعض الشعراء ، فجاءت في بيت أبي نواس مضمنة في دلالة الشعب ، وجاءت في بيت أبي تمام مضمنة في دلالة النهل ، أما عند النابغة فجاءت مضمنة في كثرة الطيور: " عصائب طير تهتدى بعصائب " ، فكان الطيور تبلغ بعضها بعضاً وتستدعى جماعات الطيور جماعات أخرى من الطيور ، وإذا كانت دلالة كثرة القتلى قد ضُمَّت في هذه العبارة فإنها — في الوقت نفسه — تكشف عن مبالغة شديدة في الدلالة على كثرة ما أحدثه هذا الجيش من قتلى ، وقد خلا بيت حميد بن ثور ، أما بيت حميد فلا يوجد به أى ثقة لأن الذئب حتماً سوف يفترس ما هو أقل منه ولم يبالغ في الكلام لأنه يصف فقط ، فاقتصر أخذه الفكرة المجردة ، كما خلا بيت مسلم بن الوليد من الدلالة على كثرة القتلى .

أما قول أبي تمام : " إلا أنها لم تقاتل " فقد جاء جملة تفسيرية ، وعلى الرغم من أن الأمدى يذهب إلى كونها زيادة لأبي تمام على ما قاله مسلم بن الوليد ، فإنه لم يُصرّح باستحسان أو استهجان وعلى حين يذهب الباحث المحدث — في نسبة تبريرية غريب — إلى أن كون الطير من الجيش يقتضى " مشاركتها إياه في القتال ، فكأنما أراد الشاعر أن يدفع ما يتبادر إلى الذهن من إمكانية هذه المشاركة حينما قال : إلا أنها لم تقاتل ، وهو تحرير لفكرة الإقامة مع الرايات تكون فيه العقبان مع الجيش غير أنها لا تخرج عن إطار إقامتها معها " (٨٥) ، وأى ذهن هذا الذى يقرأ شعر أبي تمام ويمكن أن يتبادر إليه هذا الظن !!

إن هذا الاحتراز من أبي تمام أخل بخاصية التكتيف التي يتحدث عنها الباحث ، ويرى مبحث السرقات الشعرية في ضوءها ، والذي نفت بحق إلى خاصية التكتيف هو عبد القاهر عندما ألمح إلى المعنى المضمن في بيتي النابغة الذبياني بقوله: " واعتمد في الفرع الذي هو طمعها في لحوم القتلى وإنما لذلك تحلق فوقه على دلالة الفحوى " ، ولعل الدافع وراء هذا الموقف التبريري الدفاعي هو ما ذهب إليه القاضي عبد العزيز الجرجاني في استحسانه قول أبي تمام : " في الدماء نواهل " ، وعدم اعتداده بالزيادة التي أشار إليها الأمدى ، مشيراً إلى أنها ليست مناط التقدم .^(٨٦)

خامساً : السرقات على ضوء التناسل :

يذهب د. تمام حسان إلى أنه " ثمة نظرة إلى الكلام (أو الخطاب) تقدم بها الباحثون في علم النص تهتم بمبدأ الترابط بين مكونات النص ، سواء في ذلك من ناحية الترابط الرصفي Sequential connectivity للألفاظ ، أو الترابط المفهومي Conceptual connectivity للأفكار ، ولم يقع هؤلاء بإطار النص الواحد ، وإنما تجاوزوا النص الواحد إلى النصوص الأخرى ذات العلاقة ، فقالوا بارتباط هذه المجموعة بفكرة التناسل ، بمعنى أن بين النص وتلخيصه ، أو بينه وبين ترجمته إلى لغة أخرى أو نقده أو محاكاته أو شرحه أو أى شىء من هذا القبيل رابطة تسمى التناسل " ^(٨٧) ، ثم ربط هذه الفكرة عن التناسل بالمفاهيم العربية القديمة التي ظهرت في الفكر الإسلامي عند المفسرين مشيراً إلى أن ذلك ليس غريباً على الفكر الإسلامي ، " فمن العبارات المشهورة في عرف المفسرين للنص القرآني أن القرآن يفسر بعضه بعضاً ... ولكن المفسرين لم يطبقوا هذا المبدأ العظيم حق تطبيقه ، ونستطيع أن نضرب مثلاً لذلك بالتناسل القائم بين قوله تعالى : (فَحَمَلَتْهُ فَانْتَبَذَتْ بِهِ مَكَانًا قَصِيًّا {٢٢} فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ قَالَتْ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًّا نَسِيًّا {٢٣} فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا أَلَا تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا {٢٤} وَهَزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطُ عَلَيْكَ رَطْبًا جَنِيًّا {٢٥} فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا فَمَا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنسِيًّا {٢٦}) (مريم ٢٢ - ٢٦) ، وقوله جل شأنه : (وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً وَآوَيْنَاهُمَا إِلَى رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ) { المؤمنون ٥٠ } ، فسجد عند أخذ مبدأ التناسل في الحسبان ما يلي :

١- أن الكلام في آية المؤمنون يشمل عيسى عليه السلام وأمه معاً ، ولا يخص عيسى بالذكر .

٢- أن شأنهما معاً يمثل آية من آيات الله ، ومعنى ذلك أن لمريم جانباً من المعجزة .

٣- أن للمعجزة صلة بإيوائهما إلى ربوة فيها شجر مثمر يعين على القرار ،
وفيها ماء معين .

٤- أن آيات سورة مريم تشرح أحداث المعجزة ، ومنها بطبيعة الحال :
أ - أن عيسى لم يولد لأب كما يتضح من آيات سابقة على ما اقتبسناه
(الآيات ٢١٦ - ٢١)

ب - أنه لم يكد يولد حتى كتم أمه بقوله : (لا تحزنى ...) .
وبهذا تكون آيات سورة مريم بيانا لما تشير إليه الآية المقتبسة من سورة
المؤمنون ، وتكون الربوة المشار إليها هي المكان الذي تمت فيه ولادة عيسى عليه
السلام ، غير أن من يقرأ ما قاله المفسرون سيرى أن بعضهم جعل الربوة في
مصر ، وجعلها البعض في بيت المقدس ، وجعلها آخرون في غوطة دمشق ، ولم
يربط أى منهم - حسب اطلاعى على أقوالهم - بين هذه الربوة ومكان ميلاد
سيدنا عيسى عليه السلام، على الرغم من اعترافهم بأن القرآن يفسر بعضه
بعضاً" (٨٨) .

ويبدو أن د. تمام يشير في تفسير القرآن بالقرآن إلى مقولة ابن كثير ، فقد
وضّح ابن كثير رحمه الله في مقدمة تفسيره هذا المنهج الذي سلكه في تفسيره
فقال: " فإن قال قائل : فما أحسن طرق التفسير؟ فالجواب: أن أصح الطرق في
ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن " (٨٩) . والواقع أننا إذا رجعنا إلى تفسير الآيتين عند
ابن كثير ، صاحب مقولة تفسير القرآن بالقرآن ، وجدناه يقوم بهذا بالفعل ، وبل
يشير أيضاً إلى مقولته هذه ، ففي تفسير الآية ٥٠ من سورة المؤمنون يورد أقوال
السابقين ثم يعقب عليها بقوله : " ... إلى ربوة ذات قرار ومعين، هو بيت المقدس،
فهذا والله أعلم هو الأظهر ، لأنه المذكور في الآية الأخرى ، والقرآن يفسر بعضه
بعضاً ، وهذا أولى ما يفسر به ، ثم الأحاديث الصحيحة، ثم الآثار " (٩٠) ، وبذلك
يتضح أن ابن كثير لم يغفل الربط بين الآيتين بل رجح في نهاية الروايات التي
ذكرها هذا الترجيح مشيراً إلى حضور مقولته منهجاً التزم به في تفسير الآية .

أما أن تدرج هذه المعالجة تحت عنوان التناسل فهو أمر تعوزه الدقة
للاختلاف البين بين هذه المعالجة وفكرة التناسل التي قال بها بعض المحدثين من
الغربيين ، ولأن هذه المعالجة تدرج تحت السياق العام أو السياق الأكبر الذي قالوا
هم به أيضاً ، ولكن قبلهم قد قال به علماء المسلمين ولعل أسبقهم إلى تسجيل هذه
الفكرة هم علماء الأصول إذ ورد ذلك في كتاب الرسالة للإمام الشافعي

يقتصر من ذهبوا إلى الربط بين ظاهرة السرقات ومصطلح التناسل
الحدائى على رؤية الأمر كأنه تداخل برىء بين النصوص، لا يعدو كونه نمطاً من
أنماط التأثير والتأثر، وأراهم يخلطون كثيراً حين يعدون أقوال شعراء العرب

ونقادهم القدامى عن سبق الأوائل إلى المعانى والصياغات بحيث لا يكون ثم مناص من تأثر المتأخرين بهم ، بأقوال رولان بارت وجوليا كريستيفا وغيرهما عن التناص، بل يعدون السرقات هي الظاهرة التي تتجلى فيها نظرية التناص الحدائثية حتى لكأن النظرية خلقت من أجل هذه الظاهرة، والأدهى أن تتجاوز محاولات الربط بين ظاهرة السرقات ونظرية التناص هذه الحدود إلى الربط بين النظرية وقضية السرقات في النقد الأدبي القديم عند العرب .

بدا ذلك واضحاً في إشارات د. عبد الله الغزالي في كتابه " الخطيئة والتكفير " إذ ذهب إلى أن عبد القاهر الجرجاني في قوله بفكرة الاحتذاء " يأخذ بمبدأ الأثر الذى هو نتيجة لتحرر الإشارة - الكلمة - وقدرتها على ابتكار مدلولات متنوعة ، قد يتلاقى بعضها فيثير في النفس ذكرى لسوالفها ، وهذا ما تدل عليه كلمة الاحتذاء ، التي تشير إلى أن الشاعر يسلك بنصه مساراً يحذو فيه مسار إشارات سابقة عليه " (٩١) رابطاً فكرة الاحتذاء عند عبد القاهر بفكرة الأثر عند دريدا ، على ما في هذه الأخيرة من مبالغة تصل إلى حد التطرف .

كما بدا ذلك أيضاً في رؤية مبتسرة يذهب صاحبها إلى أن " التناص في الواقع هو الصياغة ما بعد الحدائثية البراقة للسرقات الأدبية المقننة والتي عرفها عبد القاهر الجرجاني بـ (الاحتذاء) . - ثم مضى يقرر أن - المعطيات التي نقيم عليها هذا الحكم أساسية ، ولا أظن أنها تقبل النقض . قضية السرقات الشعرية في البلاغة العربية انتهت إلى حتمية الاحتذاء في المعانى ، وفي الألفاظ ، بل حتى في التراكيب والصور المجازية ذات الطبيعة المشتركة . والتناص هو الآخر يرى أن الاتفاق في المعانى تناص ، أما فيما يتعلق باللغة ، فقد ذهب أصحاب التناص في ذلك إلى مبالغات يجدها البعض غير مقبولة بل عبثية إلى حد كبير ، فريدا ... يذهب إلى أن الاقتطاف ، ومن ثم التناص ، يحدث مع كل لفظة في النص الأدبي لأنها سبق استخدامها من جانب كتاب آخرين " (٩٢) .

وننبه بداية إلى أن عبد القاهر ليس هو أول من استعمل مصطلح (الاحتذاء)، فقد استعمل المصطلح نفسه القاضي عبد العزيز الجرجاني في كتاب الوساطة في حديثه عن ادعاء السرقة في شعر البحتري وأبي نواس وأبي تمام ، إذ قال في التمييز بين قول أبي نواس :

أتت دوماً الأيام حتى كأنها تساقط نور من فئوق سما.

وقول جرير:

بجرى السواك على أغر كأنه بركاً خلدت من مؤن غمام

ولست أرى شياً يشتركان فيه إلا إن ادعى احتذاء المثل ، فلعله " (٩٣) ، ومن الواضح أن القاضي الجرجاني قصد بالاحتذاء ما قصده عبد القاهر فيما بعد .

والواقع أن الاحتذاء الذي قصده القاضى الجرجاني وعبد القاهر لا يتعلق بما ذكره الكاتب ، فيبدو أن أوليات الفهم الصحيح للاحتذاء لم تتيسر لهذا الكاتب ، فضلاً عن محاولة ربطه بنظرية التناص الشائكة ، فقد حصر عبد القاهر الاحتذاء فى الأسلوب ، والقارئ لكلمات عبد القاهر يتبين أن هذا الكاتب عندما يقول : " قضية السرقات الشعرية فى البلاغة العربية انتهت إلى حتمية الاحتذاء فى المعانى ، وفى الألفاظ ، بل حتى فى التراكيب والصور المجازية ذات الطبيعة المشتركة " فإنما هو يتحدث عن شىء آخر أبعد ما يكون عن كلمات عبد القاهر ، يقول عبد القاهر :

" واعلم أن الاحتذاء عند الشعراء وأهل العلم بالشعر وتقديره وتمييزه أن يبتدئ الشاعر فى معنى له وغرض أسلوبا ، والأسلوب : الضرب من النظم والطريقة فيه ، فيعمد شاعر آخر إلى ذلك الأسلوب فيجىء به فى شعره فيشبه بمن يقطع من أديمه نعلا على مثال نعل قد قطعها صاحبها فيقال : قد احتذى على مثاله وذلك مثل أن الفرزدق قال :

أترجو ربيعاً أن تجيء صغارها بخير ، وقد أعيار ربيعاً كبارها
واحتذاء البعيث فقال :

أترجو كليب أن يجيء حديثها بخير وقد أعيار كليباً قديمها
وقالوا : إن الفرزدق لما سمع هذا البيت قال :

إذا ما قلت قافية شرودا تنحلها ابن حمراء العجان
ومثل ذلك أن البعيث قال فى هذه القصيدة :

كليب لنام الناس قد يعلمونه وأنت إذا عدت كليب لنيمها
وقال البحرى :

بنو هاشم فى كل شرق ومغرب كرام بنى الدنيا وأنت كريمها
وحكى العسكري فى صنعة الشعر أن ابن الرومى قال : قال لى البحرى قول أبى نواس :

ولم أدر من هم غير ما شهدت لهم بشرقى سباط الديار البسابس
مأخوذ من قول أبى خراش الهذلى :

ولم أدر من ألقى عليه رداه سوى أنه قد سل من ماجد محض
قال : فقلت : قد اختلف المعنى فقال : أما ترى حنو الكلام حنوا واحداً^(٩٤)

فأين حتمية الاحتذاء ؟ وأين الاحتذاء المزعوم فى المعانى ، وفى الألفاظ ؟ ثم لماذا استعمال بل فى قوله : بل حتى فى التراكيب والصور المجازية ذات الطبيعة المشتركة ، ومقصد عبد القاهر إلى الاحتذاء فيها على وجه التحديد ؟ لقد حدد عبد القاهر تحديداً صارماً الاحتذاء فى الأسلوب ، وعرف الأسلوب بقوله : والأسلوب : الضرب من النظم والطريقة فيه ، ويتأمل الشواهد

التي ساقها عبد القاهر نجد الاعتبار الأول والأخير في الاحتذاء عنده إنما هو للأسلوب وليس للمعاني ولا للألفاظ ، وتمييز عبد القاهر بين الأسلوب والألفاظ جلياً عند المبتدئين في دراسة البلاغة العربية ، وقد أشار عبد القاهر نفسه إلى أن هذا " كلام مشهور متداول يقرؤه الصبيان في أول كتاب عبد الرحمن " (٩٥) ، ولكن على الرغم من أن هذا الكاتب لم يحسن فهم هذه الفكرة فإنه — في فقرة استنتاجية تفتقر إلى الأناة والتدقيق المنهجي العلمي الصحيح — يخلص منها إلى نتيجة شديدة الغرابة إذ يزعم أنه : " إلى هنا يصعب القول بأي اختلافات جذرية بين مفهوم السرقات أو الاحتذاء في البلاغة العربية والتناص " (٩٦) وهو يقصد — طبعاً — بقوله إلى هنا : أي إلى ما حوته الفكرة السابقة من اتفاق — بزعمه — على الاحتذاء في المعاني والألفاظ .

والأمر لا يقف عند مجرد الخلط والاضطراب في فهم مصطلح الاحتذاء عند عبد القاهر الجرجاني الذي انطوت عليه العبارة الأولى لهذا المؤلف ، ولكن هذه العبارة الثانية المؤكدة على عدم وجود اختلافات جذرية بين السرقات والتناص أشد خطراً كما سنبين .

لقد غاب عن هذا الكاتب أن كلام عبد القاهر جاء في معرض الرد على المعتزلة ، بل على آراء القاضي عبد الجبار بالتحديد التي جاءت في كتابه المغنى ، فإن عبد القاهر عندما يقول : " واعلم أنك إذا نظرت وجدت مثلهم مثل من يرى خيال الشيء فيحسبه الشيء وذلك أنهم قد اعتمدوا في كل أمرهم على النسق الذي يرونه في الألفاظ وجعلوا لا يحفلون بغيره ولا يعولون في الفصاحة والبلاغة على شيء سواه حتى انتهوا إلى أن زعموا أن من عمد إلى شعر فصيح فقرأه ونطق بألفاظه على النسق الذي وضعها الشاعر عليه كان قد أتى بمثل ما أتى به الشاعر في فصاحته وبلاغته إلا أنهم زعموا أنه يكون في إتيانه به محتذياً لا مبتدئاً " (٩٧) ، فهو ينفي ما ذهب إليه القاضي عبد الجبار ، لأن هذه الفكرة بنصها وردت في كتاب المغنى في أكثر من موضع ، وقد رد عليها عبد القاهر في أكثر من موضع أيضاً (٩٨) ، وقد نفى عبد القاهر تماماً في غير موضع من دلائل الإعجاز أن تكون المزية للألفاظ ، كما نفى أيضاً أن تكون المعاني معيار التفاضل والتميز بين الشعراء ، وأثبت المزية والفضل للنظم الذي هو توخي معاني النحو وصورة المعنى ، لا المعنى ، ففي موضع آخر يناقش عبد القاهر ظاهرة السرقات وينطلق من مقولة الجاحظ عن المعاني ، وكأنه يتبنى فكرته عن الصياغة والنسج والتصوير ، فيرد رداً صريحاً على اعتبار اللفظ والمعنى عند المعتزلة قائلاً :
" وقد علمنا أن أصل الفساد وسبب الآفة هو ذهابهم عن أن من شأن المعاني أن تختلف عليها الصور ، وتحدث فيها خواص ومزايا من بعد أن لا

تكون، فإنك ترى الشاعر قد عمد إلى معنى مبتذل ، فصنع فيه ما يصنع الصانع الحاذق إذا هو أغرب في صنعة خاتم وعمل شنف وغيرهما من أصناف الحلي ، فإن جهلهم بذلك من حالها هو الذى أغواهم وأستهواهم ، وورطهم فيما تورطوا فيه من الجهالات ، وأداهم إلى التعلق بالمحالات ، وذلك أنهم لما جهلوا شأن الصورة وضعوا لأنفسهم أساسا وبنوا على قاعدة فقالوا : إنه ليس إلا المعنى واللفظ ولا ثالث وإنه إذا كان كذلك وجب إذا كان لأحد الكلامين فضيلة لا تكون للأخر ثم كان الغرض من أحدهما هو الغرض من صاحبه أن يكون مرجع تلك الفضيلة إلى اللفظ خاصة وأن يكون لها مرجع إلى المعنى من حيث إن ذلك زعموا يؤدي إلى التناقض وأن يكون معناه متغيرا وغير متغير معا .

ولما أقروا هذا في نفوسهم حملوا كلام العلماء في كل ما نسبوا فيه الفضيلة إلى اللفظ على ظاهره ، وأبوا أن ينظروا في الأوصاف التى أتبعوها نسبتهم الفضيلة إلى اللفظ مثل قولهم لفظ متمكن غير قلق ولا ناب به موضعه إلى سائر ما ذكرناه قبل فى علموا أنهم لم يوجبوا للفظ ما أوجبوه من الفضيلة وهم يعنون نطق اللسان وأجراس الحروف ، ولكن جعلوا كالمواضعة فيما بينهم أن يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التى تحدث فى المعنى والخاصة التى حدثت فيه ويعنون الذى عناه الجاحظ حيث قال :

وذهب الشيخ إلى استحسان المعاني ، والمعاني مطروحة وسط الطريق يعرفها العربي والعجمي والحضري والبدوي وإنما الشعر ضياغة وضرب من التصوير " (٩٩) .

وبذلك يكون الفضل والمزية وموضع التفاضل والتمايز عند عبد القاهر هو التصوير والنسج والصياغة ، وأما الألفاظ فلا تفاضل فيها ومن ثم لا تقليد ولا احتذاء ولا سرقة ولا تناص ، وكذا المعاني فهى مطروحة فى الطريق ، لا يكون فيها احتذاء ، فأى بلاغة عربية يتحدث عنها هذا الكاتب : "قضية السرقات الشعرية فى البلاغة العربية انتهت إلى حتمية الاحتذاء فى المعاني ، وفى الألفاظ ، بل حتى فى التراكيب والصور المجازية ذات الطبيعة المشتركة " ، ولا نقول إن الحقيقة غير ما ذهب إليه ، بل إن الحقيقة ضد ما ذهب إليه ، فقضية السرقات الشعرية فى البلاغة العربية انتهت إلى عدم وجود الاحتذاء فى المعاني ، وفى الألفاظ ، أما الاحتذاء فى التراكيب والصور المجازية فهو فى التراكيب والصور المجازية ذات الطبيعة غير المشتركة !!!

الواقع أن آراء عبد القاهر فى اللفظ والمعنى ليست بحاجة إلى التماس الأسباب والدلائل لتتوافق مع مقولات دريدا ؛ لأن مقولات عبد القاهر فى

جوهرها - تتضمن في طيها رداً على آراء دريدا ، وإذا كان دريدا يُعذر بأنه لم يطلع على عبد القاهر فما عذرنا نحن ؟؟؟

أما صاحب كتاب : " النصُّ الغائب ، تجليات التناسل في الشعر العربي " فيقرر في مقدمة كتابه أن الذي دعاه إلى معالجة هذا المفهوم النقدي (التناسل) هو حدائته ، وجدة تداوله ، فبدأ بتعريفه ، ثم تحليله في نظريتي النص والتناسل ، ثم قام بتطبيقه على ثلاثة أبواب في تراث الشعر العربي هي : النقائض ، و السرقات ، والمعارضات الشعرية ، وقد انتهى " إلى أن نقادنا العرب القدماء قد عرفوا هذا المفهوم الحديث ، واستعملوه ، ولكن بأسماء مغايرة ، مما جعلنا نسهم في توضيح العلاقة بين التراثي والحداثي " . (١٠٠)

وبذلك يبدو الخلط في المقدمة بين التناول العربي القديم والمفهوم الحداثي ، ليستمر هذا الخلط واصماً الرؤية بالاضطراب في المفاهيم ، إذ يجعل الكاتب بعد ذلك كل شكل من أشكال التأثير والتأثر نمطاً من أنماط التناسل ، وكأنه يعالج التناسل بالمفهوم المعجمي العالم الذي يتخلل جذرياً عن مفهوم المصطلح الحداثي ، على الرغم من استناد الكاتب في تأصيله النظري إلى مقولات الحداثيين الغربيين في مفهوم نظرية التناسل ، يقول في مستهل كتابه :

" لقد أولى نقادنا العرب القدماء مفهوم التناسل أو التداخل النصي عنايتهم وعالجوها ، لا بتسميتهما المعاصرة ، وإنما بتسميات أخرى من مثل : الموازنة ، والمفاضلة ، والوساطة ، والتضمين ، والاقْتباس ، والاستشهاد ، والسرقات ، والمعارضات ، والنقائض... الخ ، وهذا لا يقلل من قيمة تراثنا الشعري والنقدي ، وإنما بالعكس ، يعطيه دفعة جديدة من الحياة ، عندما يفسره على ضوء مفهومات نقدية معاصرة ، فيمنحه الخلود ، عندما يجد فيه كل عصر ما يبتغيه ، على ضوء مفهوماته المستجدة . " (١٠١)

وبذلك يدخل الكاتب في فوضى اصطلاحية إذ يجعل التضمين ، والاقْتباس ، والاستشهاد ، تناسلاً على الرغم من الفوارق الجوهرية بين مفاهيم هذه المصطلحات ومصطلح التناسل ، بل لقد حدد رولان بارت بدقة أن التناسل تضمينات من غير تنصيب ، وقد نقل الكاتب عبارته هذه ، وسنقف عندها بعد قليل في عرض فكرة الوعي واللاوعي في نظرية التناسل ، تلك الفكرة التي تتعارض جذرياً مع مفاهيم المصطلحات العربية التي ذكرها المؤلف .

ويأخذ الكاتب في محاولة الربط بين نظرية التناسل وبعض المفاهيم التي استقرت في النقد الأدبي عند العرب في تطبيق نظرية التناسل على بعض ثلاث ظواهر الشعرية ، فيقرر أن هذه القضايا " تتجلى فيها هذه النظرية بأنصع صورها ، وهي النقائض الشعرية و السرقات الشعرية ، والمعارضات الشعرية ،

وكلها نصوص شعرية تحاكي نصوصاً سابقة كمثل تحذيه ، وتتسج على غراره ،
فعالجنا كل قضية منها على حدة في باب مستقل . " (١٠٢)

ويمتد الخلط في المفاهيم في الكتاب المذكور إذ يجعل محاكاة اللاحق
للسابق وتقليده نمطاً من أنماط تجلى حضور النص الغائب في النص اللاحق ،
ويُدخل في المحاكاة كل أوجه الاتفاق بين النصوص في الموضوعات ، والأوزان ،
والقوافي ، ويأخذ المؤلف في الاختلاف جذرياً مع مفهوم التناص بجعل المحاكاة
نوعاً من إعجاب اللاحق بالسابق ، إذ " قد يتعدى إعجاب اللاحق بالسابق المحاكاة
إلى الرغبة في التجاوز وإظهار التفوق على السابق " (١٠٣) ، فالإعجاب والرغبة
فعلين لفاعل المحاكاة وهو المؤلف ، أما علم أن فكرة التناص تقوم أساساً على مبدأ
إلغاء المؤلف ؟

بل إن هذا ما ذهب إليه الكاتب نفسه في عبارة سابقة إذ يقول : " وهكذا
يبدو النص الغائب مكوناً رئيسياً للنص المائل ، ذلك أن النص المائل لم ينشأ من لا
شيء ، وإنما تغذى جنينياً ، بدم غيره ، ورضع حليب أمهات عديدات ، وتداخلت
فيه مكونات أدبية وثقافية متنوعة . وقد كان من شروط تعلم الشعر ، عند العرب ،
أن يُطلب من الشاعر ، في مرحلة التلقّي ، أن يحفظ كثيراً من أشعار غيره . ثم
ينساها ، في مرحلة العطاء الشعري ، لتدخل محفوظاته هذه في نسيج عطائه ،
ولكن في شكل جديد . وهكذا يغذى اللاوعي الوعي . " (١٠٤) ، وبذلك يتضح لنا جلياً
ضبابية الرؤية في التردد بين إثبات اللاوعي ونفيه عن عملية التأثير والتأثر بين
فكرة التناص والمفاهيم العربية القديمة .

إن الذي غاب عن هذه المعالجات العربية التي راحت تحاول الربط بين
التناص وقضية السرقات الشعرية في النقد الأدبي عند العرب لا يقتصر على تباين
المنطلقات والفلسفات المؤسسة للمقولات النقدية فحسب ، ولكن غاب عنها أيضاً —
وهذا هو الأهم — تباين الأهداف والغايات التي كانت من وراء هذه الرؤى وتلك ،
فلقد أولت هذه المؤلفات جل اهتمامها إلى تلمس نقاط التماس أو التشابه الخادعة ،
ومن ثم تأتي هذه الدراسات المبسرة شاهداً على جانب من جوانب القصور في
الدراسات العربية التي تنصرف إلى الربط بين النظريات الحداثيّة والتراث النقدي
والبلاغي عند العرب ، ويأتي هذا القصور من الوقوف عند قشور الأشياء دونما
استكناه لجوهرها .

" واعلم أنك لا تشفى الغلة ولا تنتهي إلى ثلج اليقين حتى تتجاوز حد العلم
بالشئء مجملاً إلى العلم به مفصلاً ، وحتى لا يقنعك إلا النظر في زواياه ،
والتغلغل في مكامنه ، وحتى تكون كمن تتبع الماء حتى عرف منبعه ، وانتهى في

البحث عن جوهر العود الذي يصنع فيه إلى أن يعرف منبته ، ومجرى عروق الشجر الذي هو منه " (١٠٥) .

وقد أشرنا في موضع آخر إلى بعض الضوابط التي ينبغي أن تضبط نظرتنا إلى التراث والحداثة معا ، وما ينبغي أن يكون عليه الأمر من استقصاء الأصول المعرفية التي نتجت الفكرة في مناخها ، وأن تكون هذه الضوابط أساساً منهجياً في تحصيل المعرفة وفي إنتاجها ، ولذلك فلن نمل من تكرار هذه الضوابط وترديدها ، يقول د. جابر عصفور في عبارة تأسيسية :

" من المؤكد أن تراثنا أو تراث الآخر ، ليس جوهرأً نقلياً ، اكتمل دفعة واحدة أو دفعات ، في الماضي ، فلم يبق سوى تكراره ، أو إلغائه وإنما هو بعض خبرة النوع الإنساني المرتبطة بشروطها التاريخية ، والتي تقبل احتمالات الزيادة والتطور ، أو التغيير والتحول في الوقت نفسه " . (١٠٦)

وينبه د. صلاح فضل إلى أحد أسباب اللبس في الجدل حول التقليد والتجديد في دراسة البلاغة بقوله : " إن التماس المفاهيم العلمية الجديدة في التجليات القديمة خطأ فادح منهجياً ؛ لأنها مرتبطة بالبنية المعرفية ذاتها (...) فليست القضية الحيوية هي إنصاف البلاغيين القدماء ، فأقولهم تكاد ترقى في نظر عامة الدارسين لدينا إلى مرتبة القداسة ، ولكن المشكلة الجوهرية هي إنصاف أنفسنا في هذا العصر " (١٠٧) ، ويقرر د. سعد مصلوح عاملاً آخر للبس في هذه القضية لا يقل خطراً عن الأول بقوله : " وعلينا حين نرهب آذاننا لتسمع أصوات العصر أن نجعل عيوننا وعقولنا على مشكلاتنا ، إذ لا قيمة عندنا لفكرة تستفاد من ثقافة أخرى ، إلا بقدر ما تلبى حاجة ، أو تحل مشكلاً ، أو تضيء سبيلاً " (١٠٨) .

وبذلك تكون تلبية الحاجة هي المبرر الوحيد للإبقاء على هذا الجانب من التراث (وفق مقولة ريتشاردز) كما أنها المبرر الوحيد أيضاً للإفادة من ثقافة الآخر (وفق مقولة د. سعد مصلوح) ، والواقع أن هذه الضوابط غالباً لم تؤخذ في اعتبار كثير من الباحثين ، الأمر الذي جعل الأهداف غير واضحة عند كثير من المدافعين عن البلاغة القديمة وكثير من المجددين على حد سواء . (١٠٩)

وإذا كانت المؤلفات التي أشرنا إليها تولى اهتمامها لمحاولة تلمس نقاط التلاقى بين التراث والحداثة ، فإننا على نقيض هذا الموقف ؛ لأننا سنولى اهتمامنا هنا إلى الكشف عن نقاط الاختلاف بين المفاهيم التراثية والمفهوم الحداثي ، لأن هذا الصنيع - في ظننا - أجدى لنا في الوقوف الموقف المعرفي الموضوعي المحايد في تلقي معارف جذورنا التراثية وفي تلقي معارف الآخر في آن واحد ، إن موقفنا هذا ينطلق من محاولة التخلص من مغالطات معرفية قومها غض

الطرف عن نقاط الاختلاف بين التراث والآخر الحدائى ، من ناحية ، ومحاولة التلفيق والتوليف لنقاط اتفاق وهمية ، من ناحية أخرى ، والسؤال الذى نطرحه هنا : كيف سيكون مستقبلنا إذا كنا نبني حاضرنا المعرفى على هذه الأنماط من المغالطة والتلفيق ؟

وسنعرض هنا للنقاط الرئيسية فى هذا الخلاف الجوهرى بين المصطلح الحدائى التناص ، وقضية السرقات الشعرية فى النقد الأدبى العربى .
أولا : بينما لا يوجد ثم خلاف مبدئى أو نهائى بين دارسى النقد الأدبى القديم عند العرب على أن السرقات ظاهرة استثناء قد توجد أو لا توجد ، يأتى التناص بمفهوم مغاير مغايرة جذرية لهذا المفهوم الذى أكد رولان بارت على عموميته المطلقة بقوله : " كل نص هو تناص ، والنصوص الأخرى تتراءى فيه بنسب متفاوتة وبأشكال ليست عصية على الفهم ، بطريقة أو بأخرى ، إذ نتعرف فيها نصوص الثقافة السالفة والحالية : فكل نص ليس إلا نسيجاً جديداً من استشهادات سابقة " (١١٠)

إن الفلسفة التى قامت عليها نظرية التناص تقتضى ألا ينحصر التناص فى كونه ظاهرة فى الشعر - مثلاً - قد توجد أو لا توجد ، أى أنها قابلة للوجود ولكنها ليست مطردة الوجود ، أى أنها ظاهرة استثناء ، فإن نظرية التناص تقتضى رفض هذا الاستثناء لأنها تقتضى نقيضه ، فهى تصور عام يحيط بالنص ، وينفى الجانب الذاتى الإرادى الواعى فى النصوص بعامة ، وأليس فيما يدخل تحت الظاهرة الاستثناء ، أو ما يمكن حصره ، إذ إن المنتج الشعرى بالكامل - بل ليس الشعرى فقط - هو إعادة تداخل عناصر سابقة ، فالقائلون بالتناص من أمثال (كريستيفا وبارت وجينيت) يرون " أن أى نص يحتوى على نصوص كثيرة تدخل فى نسيجه ، نتذكر بعضها ، ولا نتذكر بعضها الآخر ، وهى نصوص شكلت هذا النص الجديد ، فالكتابة نتاج لعدد كبير من النصوص المختزنة فى الذاكرة القرائية ، وكل نص هو حتماً نصّ متناص ، ولا وجود لنص ليس متداخلاً مع نصوص أخرى ، أو لا وجود لكلمة عذراء لا يسكنها صوت الآخر ، ما عدا كلمة " آدم " كما يرى ياخيتين ، والتناص قانون النصوص جميعها ، ولذلك ذهب كريستيفا إلى أن " كل نصّ هو امتصاص وتحويل لكثير من نصوص أخرى " . (١١١)

وما هكذا كانت الرؤية العربية ، بل إنها تتعارض بشكل واضح مع هذه الرؤية التى تذهب إلى التعميم ، فإن النقد العربى فى معالجة السرقات وغيرها من القضايا النقدية يذهب إلى إثبات خصوصية بعض النصوص ، ليس فقط فى تميزها عن نصوص سابقة ، وتفرداها عن سلفها ، ولكن يذهب بعض النقاد إلى ما هو أبعد من ذلك ، فقد رأى الجاحظ تفرد عنتره ببيئته المعروفين عن سابقه ، قاطعاً القول عن

لاحقيه أن يحاكوه فيهما ، وقد نقل عبد القاهر هذا الرأي مؤكداً عليه بقوله : " وإنما لنعلم من حال المعانى أن الشاعر يسبق في الكثير منها إلى عبارة يُعلم ضرورة أنها لا يجيء في ذلك المعنى إلا ما هو دونها ومنحط عنها ، حتى يُقضى له بأنه قد غلب عليه واستبد به ، كما قضى الجاحظ لبشار في قوله :

كأن مئزر النقع فوق رؤوسنا وأسيافنا ليلٌ تهاوى كواكبه

فإنه أنشد هذا البيت مع نظائره ثم قال : وهذا المعنى قد غلب عليه بشار ، كما غلب عنتره على قوله :

وخلا الذباب بها فليس بيارح غرداً كفعل الشارب المترنم
هزجاً يحكُّ ذراعَه بذراعَه قَدَحَ المُكَبِّ على الزناد الأجدم

قال : فلو أن امرأ القيس عرض لمذهب عنتره في هذا لافتضح " (١١٢)

وقد تناول حازم القرطاجني القضية نفسها في القسم الثالث من أقسام المعانى ، وهو عنده كل ما ندر من المعانى فلم يوجد له نظير ، ليؤكد على خاصية التميز والتفرد التي تتوفر ببعض النصوص ، فما كان على هذه الصفة " فهو متحامى من الشعراء لقلّة الطمع في نبيله إذ لا يكون المعنى من الغرابة والحسن بحيث مرت العصور ، وتعاورت ذلك الموصوف الألسنة ، فلم تتغلغل الأفكار إلى مكمنه ، إلا وهو من ضيق المجال ، وبُعد الغور بحيث لا يوجد التهدي إلى مثله ، والتنبيه إلى مظنة وجدانه في كل فكر ، بل ذلك مقصور على بعض الأفكار ، وموجود لها في بعض الأحوال دون بعض .

والمعانى التي بهذه الصفة تسمى العقم ؛ لأنها لا تُلقح ، ولا تحصل عنها نتيجة ، ، ولا يُقتدح منها ما يجرى مجراها من المعانى ، فلذلك تحامها الشعراء ، وسلموها لأصحابها علماً منهم أن من تعرض لها مُقتضح " (١١٣) ، ثم يذكر القرطاجني مثال عنتره الذي أشار إليه الجاحظ ونقله عنه عبد القاهر .

إن هذه الرؤية العربية عند الجاحظ وعبد القاهر والقرطاجني تقطع بوجود التميز والتفرد في النصوص ، وتحول دون أن يكون التناص إطاراً عاماً تدرج تحته النصوص جميعها .

ولكن ، على الرغم من التباين الشديد بين الرؤيتين العربية والحداثية من هذه الوجهة ، فإن بعض من ذهبوا إلى تطابق الرؤيتين يخلط في منحاها حين يرى اجتماع الرؤيتين العربية والغربية على أن : " أن كل نصّ مائل إنما هو مجموعة من النصوص الغائبة ، وبمجرد أن يطلق الكاتب نصّه الجديد ، الذي هو عبارة عن مجموعة من نصوص سابقة ومعاصرة ، فإنه يُدخل نصّه في عمليات تناصّ جديدة ، باعتبار النصّ الجيد قادراً دوماً على العطاء المستمر لقراءات متعددة ، ومن هنا يظل النصّ منفصلاً عن القارئ ومتصلاً به في آن ، كما يظل فاعلاً ومنفعلاً ، ومؤثراً ومتأثراً ، وتصبح عملية إنتاج النصّ المائل عملية تشترك فيها النصوص

الغائبة ، باعتبارها الأدوات الأساسية للإنتاج ، مع النص المائل ، باعتبار القارئ هو الأداة الثانية في تفسير النص وتأويله ، وتظل عملية القراءة هي عملية أخذ وعطاء : أخذ من النص ، وعطاء له من قبل المخزون الأدبي والثقافي للقارئ ، وهكذا يتفاعل النصان : الغائب والمائل ، من أجل إنتاج نص جديد ، يشكل في الوقت نفسه تناصاً مع مكنونات الثقافة والقارئ . " (١١٤)

إن هذه الرؤية هي جوهر الرؤية الحداثيّة وبخاصة عند رولان بارت التي أسلفنا الإشارة إليها ، ولعله قد بات واضحاً أنها تتنافى مع الرؤية العربية بشكل واضح .

ولعل أقصى نقاط التلاقى بين التناص والمعالجة النقدية العربية لظاهرة السرقات يتمثل في التفات ابن الأثير إلى ما أطلق عليه : " شبكة المعاني " في تحليله للارتباط بين المعاني ، إذ جعلها " كالشبكة التي يكون لطرفها ارتباط بوسطها ، ولوسطها ارتباط بطرفها على بعد ما بينهما " (١١٥) ، وقد ذكر ابن الأثير هذا النوع في المثل السائر في الضرب الأول من أضرب " السليخ " ، وهو " أن يؤخذ المعنى ويستخرج منه ما يشبهه ولا يكون هو إياه وهذا من أدق السرقات مذهباً وأحسنها صورة ولا يأتي إلا قليلاً ، فمن ذلك قول بعض شعراء الحماسة :
لقد زادني حبا لنفسي أننى بغيض إلى كل امرئ غير طائل
أخذ المتبني هذا المعنى واستخرج منه معنى آخر غيره ، إلا أنه شبيه به

فقال :

وإذا أتتك مذمى من ناقص فهي الشهادة لي بأنى فاضل

والمعرفة بأن هذا المعنى أصله من ذلك المعنى عسر غامض وهو غير متبين إلا لمن أعرق في ممارسة الأشعار وغاص في استخراج المعاني وبيانه : أن الأول يقول : إن بغض الذى هو غير طائل إياى مما زاد نفسى حبا إلى ، أى جعلها في عيني وحسنها عندي كون الذى هو غير طائل مبعضى ، والمتبني يقول : إن ذم الناقص إياى شاهد بفضلى فذم الناقص إياه كبغض الذى هو غير طائل ذلك الرجل وشهادة ذم الناقص إياه بفضله كتحسين بغض الذى هو غير طائل نفس ذلك الرجل عنده " (١١٦) .

وعلى الرغم من هذا التقارب بين رؤية الارتباطات بين المعاني بوصفها شبكة عند ابن الأثير ، ورؤيتها بوصفها نسيج عند رولان بارت ، فإن هذا الأخير يبين الفروق الجوهرية بين الرؤى على الرغم من تقاربها بقوله : " وتتفق تلك المتصورات الرئيسية ، والتي تشكل مفاصل النظرية ، في خطوطها العريضة ، مع الصورة التي يقترحها الاشتقاق نفسه لكلمة (نص) : فهو نسيج ، ولكن قديماً

حينما شدد النقد بإجماع على (النسيج) انتهى إلى أن النص مُتَّخَذُ كحجاب ، يجب الذهاب وراءه بحثاً عن الحقيقة ، وعن الرسالة الواقعية ، وباختصار عن المعنى .
وتدير نظرية النص الحالية ظهرها للنص – الحجاب ، وتسعى لاكتشاف النسيج في حالة نسجه ، في حالة تشابك الأنظمة ، الصيغ ، الدوال ، النسيج الذي يتموضع فيه الفاعل ، وينحل مثل ما ينحل عنكبوت في بيته ، ويستطيع بذلك هاوى التعابير الجديدة أن يعرف نظرية النص بأنه : نسيج الخطاب " (١١٧) ، وبذلك لا تتباين النظرية الحدائية : " التناص " مع الرؤية النقدية العربية القديمة فحسب ، بل تتباين أيضاً مع ما أفرزته نظرية الأدب في فرنسا في مرحلة سابقة على رولان بارت .

ثانياً : وبينما راح النقد الأدبي العربي القديم يطرح فكرة الذات الفاعلة مغلفة في فكرة الأصالة ، وما يستتبعها من الخصوصية والعقم ، وما يستلزمه ذلك كله من إرادية المؤلف ووعيه (الذات الفاعلة) ، نجد نظرية التناص عند رولان بارت تؤكد على الجانب اللاإرادي طارحة بذلك جانباً ما انطلقت منه النظرية العربية حول الأصالة وغيرها ، " فالتناصية ، قَدْرُ كل نص ، مهما كان جنسه ، لا تقتصر حتماً على قضية المنبع أو التأثير ، والتناص مجال عام للصيغ المجهولة ، التي نادراً ما يكون أصلها معلوماً ، استجابات لاشعورية عفوية مقدمة بلا مزدوجين ، ومُتصوّر التناص هو الذي يعطى ، أصولياً ، نظرية النص جانبها الاجتماعي : فالكلام كله ، سالفه وحاضره يصب في النص ، ولكن ليس وفق طريق متدرجة معلومة ، ولا بمحاكاة إرادية ، وإنما وفق طريق متشعبة – صورة – تمنح النص وضع الإنتاجية وليس إعادة الإنتاج " (١١٨) ومن ثم يتضح لنا أنه قد استقر خطأً عند من تناولوا ظاهرة السرقات مقرنين إياها بنظرية التناص أن مفهوم التناص هو التداخل بين النصوص ، يجعلهم – خطأً – أيّ تداخل بين النصوص تناصاً وفق الرؤية الحدائية ، وربما يكون الذي أدى إلى هذا الخلط هو ترديد المصطلحات الحدائية بغض النظر عن الجذور الفلسفية التي أنتجت هذه المصطلحات ، فتناولوا هذه المصطلحات بمفاهيمها العامة ، وليس بوصفها مصطلحات أنتجتها بيئة ثقافية معينة .

ذكرنا أن نظرية التناص تقتضى رفض فكرة الاستثناء ؛ لأنها تصور عام يحيط بالنصوص جميعها ، وينفي الجانب الذاتى الإرادى الواعى للمنشئ في النصوص بعامة ، وهذا يلفتنا إلى جانب آخر من جوانب الاختلاف بين التناص وما أفرزه التفكير النقدي عند العرب في معالجة ظاهرة السرقات الشعرية ، إذ يأتي هذا المفهوم وجهاً من أوجه قولهم بموت المؤلف ، فموت المؤلف عندهم يعنى عدم وجود الذات المبدعة ، وإذا كان الجانب الإرادى الواعى هو أهم نقطة في

ظاهرة السرقات ، فإن غياب هذا الجانب هو أهم نقطة في نظرية التناص ، ففكرة الإرادة تتنافى جذرياً مع فكرة موت المؤلف ، فالمؤلف موجود واع قاصد في ظاهرة السرقات ، ذلك ما تنطق به المقولات المتعددة على ألسنة الشعراء والنقاد معاً .

وسنكتفى هنا بالإشارة إلى قول حازم القرطاجنى الذى يُثبت فيه للمنشىء التفرد ، بقول فى معرض حديثه الذى أشرنا إليه آنفاً عن المرتبة العليا فى الشعر : " من بلغها فقد بلغ الغاية القصوى من ذلك ؛ لأن ذلك يدل على نفاذ خاطره ، وتوقد فكره ، حيث استتبط معنى غريباً ، واستخرج من مكامن الشعر سراً لطيفاً " (١١٩) .

على حين تأتى الكتابة وفق نظرية التناص عند رولان بارت : " قضاء على كل صوت ، وعلى كل أصل ، الكتابة هى هذا الحياء ، هذا التأليف واللف الذى تتيه فيه ذاتيتنا الفاعلة ، إنها السواد - البياض الذى تضيع فيه كل هوية ، ابتداء من هوية الجسد الذى يكتب " (١٢٠) وبذلك يتضح لنا فارقاً جوهرياً بين الرؤية العربية والرؤية الحدائثية لم يتنبه إليه من ذهبوا إلى التوفيق بين الرؤيتين واكتفوا بالنظر فى قشور الأشياء دونما استكناه لجوهرها .

ثالثاً : ذكرنا فيما سبق أن من أخطر الأمور التى غابت عن محاولات الربط بين نظرية التناص والمقولات النقدية هو تباين الأهداف والغايات والنتائج التى كانت محصلة لهذه الرؤى ، فكل فريق صدر عن تصور وحصل نتائج ، وإذا كانت الملاحظتان السابقتان قد وقفنا على بيان وجهين من أوجه الاختلاف فإنهما قد اقتصرتا على بيان ذلك فى الرؤية العامة للمفهوم والأسس النظرية التى قام عليها ، أما التباين والاختلاف فى النتائج بين الرؤيتين - وهذا هو الأخطر - فقد جاء من الظهور والانكشاف بحيث لا يغفله الغفل الساذج ، كما جاء من الخطورة بحيث يُتجاهل أو يُغفل ، وليكن كلامنا مقتصرأ هنا على رؤية عبد القاهر ، بوصفه صاحب الرؤية المعتمد بها عند المحدثين من الكتاب العرب الذين تناولوا القضية ، ورولان بارت .

إن الأمر لم يقتصر فى القول بالاحتذاء عند عبد القاهر الجرجانى على كونه مجرد حل لقضية نقدية هى قضية السرقات ، ولكنه تجاوز هذه القضية ليتخذ منها - فقط - مقدمة للنتيجة التى يهدف إلى إثباتها ، والتى كانت من وراء تأليف كتاب " دلائل الإعجاز " ، تلك التى تتمثل فى دلائل الإعجاز ، والمتأمل فى حديث عبد القاهر المسهب عن الاحتذاء فى الرد على القاضى عبد الجبار يجده قد بنى رؤيته على أساسين ، أما الأساس الأول فيتمثل فى قوله :

" واعلم أن الاحتذاء عند الشعراء وأهل العلم بالشعر وتقديره وتمييزه أن يبتدئ الشاعر في معنى له وغرض أسلوباً – والأسلوب : الضرب من النظم والطريقة فيه – فيعمد شاعر آخر إلى ذلك الأسلوب فيجىء به في شعره " (١٢١) ، فخص هنا الاحتذاء بالأسلوب وهو الضرب من النظم ، ويتمثل الأساس الثاني في " أنه معلوم لكل من نظر أن الألفاظ من حيث هي ألفاظ وكلم ونطق لسان لا تختص بواحد دون آخر ، وأنها إنما تختص إذا توخى فيها النظم " (١٢٢) ، أى أن الخصوصية إنما تكون بتوخي النظم ، ومن ثم يؤكد فكرته التي كان مدار كتابه عليها والمتمثلة في التماس دلائل الإعجاز في توخي النظم والنسق والأسلوب ، وهذا كله موضع التمايز والتفرد والخصوصية التي تبلغ أقصى مستوياتها عنده في النص القرآني ، ولذلك يقرر عبد القاهر في منعطف من منعطفات محاورته التي أنشأها رداً على زعم المعتزلة أن يكون النسق في الألفاظ :

" أعلمت أنه لا يكون الإتيان بالأشياء بعضها في إثر بعض على التوالي نسقا وترتيباً حتى تكون الأشياء مختلفة في أنفسها ثم يكون للذي يجىء بها مضموماً بعضها إلى بعض غرض فيها ومقصود لا يتم ذلك الغرض وذلك المقصود إلا بأن يتخير لها مواضع فيجعل هذا أولاً وذلك ثانياً فإن هذا ما لا شبهة فيه على عاقل ، وإذا كان الأمر كذلك لزمك أن تبين الغرض الذي اقتضى أن تكون ألفاظ القرآن منسوقة النسق الذي تراه .

ولا مخلص له من هذه المطالبة لأنه إذا أبى أن يكون المقتضى والموجب للذي تراه من النسق المعاني وجعله قد وجب لأمر يرجع إلى اللفظ لم تجد شيئاً يحيل الإعجاز في وجوبه عليه البتة " (١٢٣) .

ليحدد بذلك النتيجة التي انطلق من قدسية النص لإثباتها ، والتي تتحدد في بيان إعجاز النص القرآني بتفرد النظم الذي هو الأسلوب والنسق ويلتمسان في توخي معاني النحو .

أما رولان بارت فقد استخلص نتيجة عرضه لفكرة التناص بقوله : " نعلم الآن أن النص لا ينشأ عن رصف كلمات تولد معنى وحيداً ، معنى لاهوتياً إذا صح التعبير (هو رسالة المؤلف الإله) ، وإنما هو فضاء متعدد الأبعاد ، تتمازج فيه كتابات متعددة وتتعارض ، من غير أن يكون فيها ما هو أكثر من غيره أصالة : النص نسيج من الاقتباسات تتحدر من منابع ثقافية متعددة ، إن الكاتب لا يمكنه إلا أن يقلد فعلاً هو دوماً متقدم عليه ، دون أن يكون ذلك الفعل أصلياً على الإطلاق " (١٢٤) .

وبذلك يصل رولان بارت إلى نفي الأصالة نفياً مطلقاً ، ومن ثم نفي اليقين في أن يكون هناك معنى محدداً مقصوداً من قبل المؤلف ، بل إن نفي المؤلف وقصده ومعناهز

" عندما يبتعد المؤلف ويحتجب ، فإن الزعم بالتنقيب عن أسرار النص يغدو أمراً غير ذي جدوى ، ذلك أن نسبة النص إلى مؤلف معناها إيقاف النص وحصره وإعطائه مدلولاً نهائياً ، إنها إغلاق الكتابة ، وهذا التصور يلائم النقد أشد ملاءمة ، إذ أن النقد يأخذ على عاتقه حينئذ الكشف عن المؤلف (أو حوامله من مجتمع وتاريخ ونفس وحرية) من وراء العمل الأدبي : بالعثور على المؤلف يكون النص قد وجد تفسيره والناقد ضالته ، فلا غرابة إذن أن تكون سيادة المؤلف من الناحية التاريخية هي سيادة الناقد ، كما لا غرابة أن يصبح النقد اليوم (حتى ولو كان جديداً) موضع خلخلة مثل المؤلف ، ذلك أن الكتابة المتعددة لا تتطلب إلا الفرز والتوضيح ، وليس فيها تنقيب عن الأسرار ، فالبنية يمكن أن ترصد وتتابع خيوطها في جميع لغاتها ومستوياتها ، ولكن ليس فيها عمق ينبغي التنقيب فيه . فضاء الكتابة فضاء ينبغي مسحه لا اختراقه . والكتابة ما تنفك تولد المعاني ولكن قصد تبخيرها : إنها لا تفتأ تحرر المعنى . بناء على هذا ، فعندما يأبى الأدب (ربما كان من الأفضل أن نتكلم بعد الآن عن الكتابة) النظر إلى النص (وإلى العالم كنص) ، كما لو كان ينطوي على سر ، أي على معنى نهائي ، فإنه يولد فعالية يمكن أن نصفها بأنها ضد اللاهوت ، وأنها ثورية بالمعنى الحقيقي للكلمة : ذلك أن الامتناع عن حصر المعنى وإيقافه ، معناه في النهاية رفض للاهوت ودعائه من عقل وعلم وقانون " (١٢٥)

وبعيداً عن حساسية الدين والعقيدة ، وبمحاولة منا لاصطناع الموضوعية العلمية الوصفية المحايدة ، فإننا نرى النتيجة تتعديان بأبعاد تتحدر في مواقف عقائدية ، لا شك في أنها مختلفة أشد الاختلاف ، متباينة أعنف تباين ، فبينما راح عبد القاهر ينطلق من قدسية النص ويسلك مسك التماس الدلائل لهذه القدسية ، نحنا رولان بارت المنحى الثوري الذي خلص منه إلى أن الامتناع عن حصر المعنى وإيقافه ، معناه في النهاية رفض للاهوت ودعائه من عقل وعلم وقانون ، فقط أردت أن أضع هذه الأوجه للاختلاف بين أيدينا .

وبعد ، فأود التنبيه إلى أن تركيزنا على بيان هذه الجوانب للاختلاف بين الرؤيتين لا يعنى سوى أن تكون هذه الفروق واضحة بين أيدينا ونحن نقيم حواراً في أذهاننا بين التراث والحداثة ، وأن هذا التركيز لا يعنى بحال أننا نرفض الحداثة لحساب التراث أو نرفض التراث لحساب الحداثة ، وأننا أيضاً لا ننطلق بهدف التوفيق ، ولكننا ننطلق من إيمان بوجود تقويم خطانا فلا تجمع نحو الحداثة

أو ترفضها ، قيل أن تكون على دراية متأنية بجوانب الاتفاق والاختلاف بين الرويتين الحدائيه والراثية إذا تشابهت الموضوعات وبعض الأفكار .
ليس ما أعنيه بالتركيز على بيان أوجه الاختلاف بين نظرية التناص الحدائيه وتناول ظاهرة السرقات الشعرية في النقد الأدبي العربي القديم هو قطع الصلة تماماً بين الرويتين ، ولكن فقط قصدت أن تكون أوجه الاختلاف حاضرة في أذهاننا ونحن ننظر إلى الرويتين ، فلا نذيب رؤية في أخرى ، ولا نمحو رؤية لحساب الأخرى ، ولا ندعى التطابق في رؤيتين مختلفتين جذرياً ، فليس ثم معنى لمحاولة المُجهضة للربط بين التناص وقضية السرقات الشعرية في النقد الأدبي ، ولعل الأجدى من محاولات الربط العقيمة هذه هو طرح الظاهرة - ظاهرة السرقات الشعرية - لا القضية - قضية السرقات الشعرية في النقد الأدبي - من جديد في ضوء نظرية التناص .

إنها رؤية تتلاقح فيها الرؤية الحدائيه مع النقد الأسلوبى ومقولات النقد الأدبي العربي القديم فيما يمكن أن نطلق عليه : " التناص الأسلوبى " ، لنقصر التناص على الظواهر الأسلوبية التى تعد - قديماً وحديثاً - مناط الإبداع والخصوصية والتميز والتفرد ، ولذلك نظر إليها النقد الأدبي القديم عند العرب على أنها موضع ادعاء الأخذ - من ناحية - وأنها موضع الأصالة ، من ناحية أخرى ، وجاءت معالجة عبد القاهر الجرجاني مستخلصة نتيجة بالربط بين التفرد فى النظم والأسلوب والنسق ، بوصفه توخى معانى النحو ، وتحديد مفهوم الاحتذاء فى ضوء هذه المصطلحات ، بالبحث فى دلائل الإعجاز .

التناص الأسلوبى

ومن ثم يكون من المقترحات التى يطرحها جدل المنهج والظاهرة هنا بعدد خاص للتناص Intertextuality ، يتمثل فى تتبع حركة التداخل النصى على مستوى الظواهر الأسلوبية برصد دخول عناصر بنائية من الصياغات والأنساق للنصوص السابقة فى نصوص أخرى لاحقة ، فإن السرقات الشعرية تقدم مادة ثرية للبحث فى هذا التتبع قد يكون فى غير هذا البحث متسع لاستقصاء القول فيه ، فهذا البحث معنى بالظاهرة الأسلوبية ، ومن ثم فإن التعرض للتناص فى هذا المنعطف من الدراسة لا يطمح إلى استقصاء القول حول هذا المصطلح الحدائى ، بقدر ما يأتى بمثابة محاولة لضبط بعض أوجه الخلط الشائع فى الكتابات الحديثة من الربط بين السرقات والتناص ، إلى حد جعلت معه بعض هذه الكتابات السرقات مرادفاً للتناص ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى استجابة لما تطرحه عملية الجدل بين المنهج والظاهرة من أفكار حول احتذاء الظواهر الأسلوبية .

والفكرة المطروحة هنا تتحدد فيما يمكن أن نطلق عليه التناص الأسلوبى أو أسلوبية التناص ، بمعنى أن الأسلوب الأول يدخل فى بنية أسلوب جديد ، وتتطلق هذه الفكرة من فرضية خلاصتها أنه : كما أن الأفكار تتوالد فإن الأساليب أيضاً تتوالد .

وتأتى هذه المعالجة شاخصة إلى مظهرى الغياب والحضور معاً ، ولأن الحضور هو الظاهرة الأعم والأوسع انتشاراً ، فسنتقف هنا عند ظاهرة الغياب ، والغياب هنا يعنى غياب الظاهرة الأسلوبية عن بعض الأبيات ، وقد تنبه عبد القاهر الجرجانى إلى هذا الظاهرة

وسنتقف هنا أمام نموذج للتوالد الأسلوبى ، لنرى كيف استحال الجذر الأسلوبى — إن صح التعبير — فى النص الأول إلى وجود مغاير فى النص الأخير فى رحلته عبر نصوص أخرى ، وإلى أى حد توارت ملامح الأسلوب الأول لتحقق للأسلوب الأخير أصالة ما ؟ وإلى أى حد ظهرت هذه الملامح لتحقيق الانتماء إلى النص الأسبق ؟

فالتناص من الوجهة الأسلوبية — إن صح التعبير — يُعنى بالظاهرة الأسلوبية السنى تتفاوت بين التراكيب والظواهر البيانية والبديع ، وقد تنبه النقاد العرب القدماء إلى هذه الظاهرة وقد اتسمت معالجاتهم بالتناثر بين مختلف التعليقات وجاءت مبنية المنهجية ، ولكنها — مع ذلك — لا تستعصى على المنهجية ، إذ يمكن ضم هذه الملاحظات لتشكل مجالاً للنقد الأسلوبى ، كما تفتح رؤية لما عُرف فى النقد الأدبى القديم بظاهرة السرقات .

الاستعارة

وقد تنبه عبد العزيز الجرجانى إلى الأخذ فى الظواهر الأسلوبية ، ولكنه قصره على الاستعارة لما فيها من خصوصية عقد علاقة جديدة بين طرفيها ، وهذه العلاقة هى مناط الإبداع فى الاستعارة ، فالاستعارة بأبعادها النفسية الشعورية واللاشعورية ، وانتهاكها للعلاقات المستقرة المألوفة تحمل بصمة صاحبها ، ومن ثم فهى موضع ادعاء السرقة ، يقول : " وإنما يُدعى ذلك فى اللفظ المستعار أو الموضوع ، كقول أبى نواس :

طوى الموت ما بينى وبين محمد
وليس لما تطوى الميتة نأش
وقول البطين البجلى :

طوى الموت ما بينى وبين أحبة، **لمر كنت أعطي ما أشاء وأمنع** (١٢٦)

فاللافت هنا هو اشتراك الشاعرين في إسناد الفعل طوى إلى الموت ،
وبهذا الإسناد تتحقق العلاقة المجازية .

وقد جاء النقات القاضى الجرجانى إلى هذا الملمح شاغلاً له عن التنبه إلى
ما أطلق عليه احتذاء المثال ، فى قول أبى نواس :

أدت دونهما الأيام حتى كألها تساقطنور من فنوق سما.

وقول جرير :

بجرى السواك على أغص كأنه **بن كألخند من مؤن غمار**

وإذا كان القاضى الجرجانى لم يول كبير اهتمام بهذا الملمح فإنه لم ينفه تماماً ،
نجد ذلك واضحاً فى تعليقه على البيتين بقوله : " ولست أرى شبيهاً يشتركان فيه إلا
إن ادعى احتذاء المثال ، فقلعه " (١٢٧)

التشبيه

والتشبيه من الظواهر الأسلوبية التى عمد الشعراء إلى احتذائها

وقال المرار الفقعسى فى وصف الأتافى :

أثرُ الوقودِ على جوانبها **بخدودِهِنَّ كأنَّهُ لَطْمٌ**

فأخذهُ أبو تمام فقال :

أتافٍ كالخدودِ لطمن حُرناً **وتوى مثل ما انفصم السوارُ**

إن تعليق الأمدى يكشف لنا عن منحاه الذوقى وأن الأبعاد التى تحكم
نهجه فى الموازنة بعدت به عن إدراك جوهر الأخذ المتمثل فى الظاهرة الأسلوبية
وهى هنا التشبيه ، فله على هذين البيتين تعليقان ، ينصف فى الأول أبا تمام بقوله :
" أورد المعنى فى مصراع ، وأتى فى المصراع الثانى بمعنى آخر يليق به فأجاد" ،
وهذا ما تجده فى مصراع أبى تمام ، ولكنك إذا حاولت تعليل إجادة أبى تمام
فى هذا الإيجاز بأنها تكثيف للدلالة ؛ لعلمك أن هذا التكثيف من أدق خصائص
القول الشعرى ، وأنه تجنب آفة التفسير التى لا يجدر الشعر بها ، وجدت الأمدى
يجعل ما هو ميزة فى نظرك عيباً ، فيخلص إلى تفضيل بيت المرار بقوله : " إلا
أن بيت المرار أشرح وأظهر معنى ، لقوله : أثر الوقود على جوانبها فأبان المعنى
الذى من أجله أشبهت الخدود الملطومة " . (١٢٨)

وعلى الرغم مما يبعث عليه تعليق الأمدى من إثارة المزيد من التساؤلات
عن تعصب الأمدى على أبى تمام ، فإنه يقدم بياناً واضحاً عن منحاه الذوقى
والإدراكى ، بحيث لا يخفى على أحد إثارة السهولة والوضوح على العمق و

الغموض حتى إذا جاء فنياً .

— وقال أبو نواس :

فَالْخَمْرُ يَاقوتَةٌ وَالْكَأْسُ لؤلؤةٌ مِنْ كَفِّ لؤلؤةٍ مَمْشوقَةٍ القَدِّ

أخذه أبو تمام فقال وأساء :

أَوْ دُرَّةٌ بِيضَاءُ بِكَرٍ أُطِيقَتْ حَبَلًا عَلَى يَاقوتَةٍ حَمراءِ

لأن قوله : " (أطِيقَتْ) حَبَلًا " كلام مستكره (قبيح) جداً .

وصف أبو نواس الخمر فشبهها بالياقوتة وشبه الكأس الذي وضعت فيه باللؤلؤة وزاد فوصف الجارية التي تحمل له الخمر بأنها هي الأخرى لؤلؤة ممشوقة القوام على سبيل الاستعارة التصريحية ، أبو تمام أراد هذا المعنى فوصف الخمر بالياقوتة والكأس باللؤلؤة لكنه أفسد المعنى حين قال حمراء لأنها ليس لها أى فائدة هنا ولا تزيد المعنى شيئاً .

وقال الطائي :

وَرَكِبَ كَأطْرَافِ الأَسِنَّةِ عَرَسُوا عَلَى مِثْلِهَا وَاللَّيْلُ تَسْطُو غِيَاهِبُهُ

لَأَمْرٍ عَلَيْهِمْ أَنْ تَتِمَّ صُدُورُهُ وَلَيْسَ عَلَيْهِمْ أَنْ تَتِمَّ عَوَاقِبُهُ

أخذ صدر البيت الأول من قول كثير :
وَرَكِبَ كَأطْرَافِ الأَسِنَّةِ عَرَجُوا

وَرَكِبَ كَأطْرَافِ الأَسِنَّةِ عَرَجُوا قَلَائِصَ فِى أَصْلَابِهِنَّ نُحُولُ

ويشبه قول البيهقي :

أَطَاقَتْ بِشُعْتِ كَالأَسِنَّةِ هُجْدِ بِخَاشِعَةِ الأَصْنَواءِ غَيْرِ صُحُونِهَا

وأخذ معنى البيت الثانى من قول الآخر :

عُلامٌ وَعَى تَقَحَّمَهَا فَأَبْلَى فَخَانَ بِلَاءَهُ الزَّمَنُ الخُؤُونَُ

فَكَانَ عَلَى القَتَى الإِقْدَامُ فِيهَا وَلَيْسَ عَلَيْهِ مَا جَنَّتِ المَمْنُونُ (١٢٩)

يذهب أبو تمام إلى وصف هذا الركب وما أصاب الإنسان والحيوان من نصب وإعياء لصعوبة الرحلة وكثرة المشاق والأهوال التى تعرض لها هذا الركب فى رحلته .

الظاهرة الأسلوبية هنا هى التشبيه ، فقد شبه كثير هذا الركب بأطراف الأسنة ليدل على شدة النحول ودقة أجسادهم ، ولقد ذكر كثير التشبيه صريحاً فقال «قلائص فى أصلابهن نحول» ولم يقل مثلاً ناحلة ، ويبدو من تشبيهه أنه يظهر عليهن بعض علامات النحول وليس نحولاً كاملاً ، وربما كان أبلغ فى وصفه وأدق أن يقول ناحلة .

ووصف أبو تمام هذا الركب وشبهه أيضاً بأطراف الأسنة وزاد على معنى كثير عمقاً للدلالة ولطفاً عندما ذكر أنهم يسترون ولكن أى راحة تلك فهم لن يستريحوا على فراش ولا أرض ممهدة ولكن على مثل تلك الأسنة سوف يستريحون فى مكان به صخر وعر ليس مكان به راحة وهذه الزيادة لم تكن فى بيت كثير ، وأيضاً كلمة تسطو فى بيت الطائي دلت على شدة إحكام ظلمة الليل وسيطرة الظلام على المكان والتي تضاعف من العناء ودلالة المشقة ، وهذا ما لم يذكره كثير على الإطلاق فى بيته ؛ ولقد شكل هذا العنصر فى استعارة . وهكذا فإن أبا تمام زاد فى عناصره وتراكيبه البلاغية وفاق كثير بكثير .
بالإضافة إلى أن أبا تمام ذكر بيتاً آخر له أن يصير مثلاً أو حكمة فقد خرج عن حدود الخبرة الذاتية .

أما السبعيث فقد شبه هذا الركب أيضاً بأسنة السيوف وقد وصفه بكلمة شعثُ وهى كلمة عادية موجودة منذ القدم ومستهلكة فى الشعر ، ووصفهم بأنهم نزلوا للراحة كأنهم عاكفون فى مسجد ، وأضفى هذا الشعور على الأحجار الموجودة فى هذا المكان فهى ساكنة لا تتحرك ، وإن كان هذا من طبيعتها لكنه أراد أن يوضح أن هذا المكان ليس به أحد ولا صوت أى كائن حى ، ونرى أن السبعيث اعتمد على الظلمة ووحشية هذا المكان أما أبو تمام فبالغ فى التدليل على عناصر هذه الظلمة .

أما الشاعر الآخر فى البيت الثانى نجده أتى به مفسراً للبيت الأول فهو بمثابة إعادة لصياغة الدلالة الموجودة فى البيت الأول .

أما أبو تمام جاء بهذا المعنى فى بيت واحد فقط .

وقد حدد الشاعر الآخر نهاية هذه المعركة بمقتل هذا الفتى فى قوله :

« وليس عليه ما جرت المنون »

أما أبو تمام فقد جعلها مفتوحة أمام القارئ فليست المنون دائماً هى نهاية المعركة بل ممكن أن تكون الخسارة مما يدفع هذا المقاتل ليعيد الكرة ثانية وثالثة حتى ينال ما يريد .

المراجع والتعليقات

- ١- جون كوين : اللغة العليا ، ترجمة د. أحمد درويش ، ط المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ١٩٩٥ ص ٣٨
- ٢- د. عيد بليغ : استنطاق النص ، ط١ دار الوفاء القاهرة ١٩٩٨ ص ١٤ - ١٧
- ٣- د. عيد بليغ : النقد الأدبي ، أعلامه وقضاياها ، حتى نهاية القرن الثالث الهجري ، ط١ القاهرة ٢٠٠٠ م ، ص ١٣
- ٤- ذكر د. جابر عصفور هذا التعريف لبياجيه ، ترجمة د. مصطفى سويف ، أنظر قراءة التراث النقدي ، ط١ دار سعاد الصباح ١٩٩٢ م ص ١٢٦
- ٥- أولمان : اتجاهات جديدة في علم الأسلوب ، ضمن كتاب : اتجاهات البحث الأسلوبى ، انتقاء د. شكري عياد وترجمته ط٣ القاهرة ١٩٩٩ م ص ١١١
- ٦- ليو شبتسر : علم اللغة وتاريخ الأدب ، ضمن اتجاهات البحث الأسلوبى ، مرجع سابق ص ٦٩
- ٧- ريفاتير ص ١٢٦
- ٨- هنريش بليت : البلاغة والأسلوبية ، ترجمة د. محمد العمرى ص ١٩
- ٩- د. شكري عياد : مدخل إلى علم الأسلوب ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ٢٦ إلى ٣١
- ١٠- د. سعد مصلوح : من الجغرافية اللغوية إلى الجغرافية الأسلوبية ص ٢٢
- ١١- د. شكري عياد : مدخل إلى علم الأسلوب ، مرجع سابق ، ص ٤٤
- ١٢- بيير جيرو : الأسلوب والأسلوبية ، ترجمة د. منذر عياشى ، ط١ مركز الإنماء القومى ، بيروت ، بدون تاريخ ص ٣٧
- ١٣- Brown . G . Yule : Discourse Analysis . P. 223
- ١٤- المرجع السابق ص ٢٢٣ وما بعدها .
- ١٥- Jef Verschueren : Understanding Pragmatics, P.75
- ١٦- هنريش بليت : البلاغة والأسلوبية ص ٥٢
- ١٧- بيير جيرو : الأسلوب والأسلوبية ، ترجمة د. منذر عياشى ط١ بيروت ص ٢٢ ، وقد تعرض د. المسدى لمقولة بيفون هذه بالتحليل عارضاً لمن تأثروا بها من أمثال شوينهاور ، وفلوبير ، وماكس جاكوب ، المسدى : الأسلوبية والأسلوب ص ٦٧
- ١٨- ميلكا إفيتش : اتجاهات البحث اللساني ، ترجمة : د. سعد مصلوح ، د. وفاء كامل فايد ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٦ ص ١٣٧
- ١٩- أحمد الشايب : الأسلوب ، دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية ط٦ القاهرة ١٩٦٦ ص ٤٠
- ٢٠- ميلكا إفيتش : اتجاهات البحث اللساني ، ترجمة : د. سعد مصلوح ، د. وفاء كامل فايد ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٤٣
- ٢١- J. Murry : The problem of style . London. 1967
- ٢٢- ميلكا إفيتش : اتجاهات البحث اللساني ، ترجمة : د. سعد مصلوح ، د. وفاء كامل فايد ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٤٥
- ٢٣- ليو شبتسر : علم اللغة وتاريخ الأدب ، ت د. شكري عياد ، منشور ضمن كتاب اتجاهات البحث الأسلوبى ص ٦٩ ، ٧٠
- ٢٤- بليت ص ٥٣
- ٢٥- بيير جيرو : الأسلوب والأسلوبية ، ترجمة د. منذر عياشى ط١ بيروت ص ٢٢ ، د. المسدى : الأسلوبية والأسلوب ص ٧٥
- ٢٦- أولمان : اتجاهات جديدة في علم الأسلوب ، منشور ضمن اتجاهات البحث الأسلوبى ترجمة د. شكري عياد ص ١١٢ ، ١١٣
- ٢٧- ليو شبتسر : علم اللغة وتاريخ الأدب ص ٧٠
- ٢٨- بليت : البلاغة والأسلوبية ص ٥٣
- ٢٩- د. عبد السلام المسدى : الأسلوبية والأسلوب ط٤ دار سعاد الصباح ١٩٩٣ م ، ص ٦٤
- ٣٠- د. عبد السلام المسدى : الأسلوبية والأسلوب ص ٦٦
- ٣١- راجع د. المسدى ص ٧٠
- ٣٢- د. لطفى عبد البديع : التركيب اللغوى للأدب ، ط١ القاهرة ١٩٩٧ م ص ١٠٨ ، ليو شبتسر : علم اللغة وتاريخ الأدب ، ص ٦٨ - ٨١ ، د. عبد السلام المسدى : الأسلوبية والأسلوب ص ٧٣ ، ١٦٧ - ١٦٩
- ٣٣- د. لطفى عبد البديع : التركيب اللغوى للأدب ، ط١ القاهرة ١٩٩٧ م ص ١٠٥
- ٣٤- البيت : حذر امرئ فصرت يدها على العدا كالدهر فيه شراسة وليان ديوان أبى نواس ص ٤٠٦
- ٣٥- ابن رشيقي : العمدة ج١ ص ٢٠٩
- ٣٦- أولمان : المرجع السابق ص ٨٥

- ٣٧ - سعيد مصلح السريحي : نكتيف اللغة الشعرية ، قراءة في مبحث السرقات ، منشور ضمن :
قراءة جديدة لتراثنا النقدي ص ٧٦٧ النادي الأدبي الثقافي بجدة ١٩٨٨ م ، ص ٥٩
- ٣٨ - د. المسدي : الأسلوبية والأسلوب ص ٧٥
- ٣٩ - أبو بكر الصولي : أخبار أبي تمام ص ٢١
- ٤٠ - Raman Selden : The theory of New york , 1988 , P 365 , 366 , criticism , from Plato to the present ,
- ٤١ - ابن الأثير : المثل السائر ج ٢ ص ٣٤٧
- ٤٢ - المرزباني : الموشح ٢٩٢
- ٤٣ - ابن قتيبة : الشعر والشعراء ص ٤٧٩
- ٤٤ - مصلوح ص ٣٨ ، ٣٩
- ٤٥ - ريفاتير : معايير لتحليل الأسلوب ، ترجمة د. شكرى عياد ضمن كتاب : اتجاهات البحث
الأسلوبي ص ١٢٦
- ٤٦ - بليت ٥٢
- ٤٧ - مصلوح ص ٤٧
- ٤٨ - مصلوح ص ٣٨
- ٤٩ - بليت ص ٥٧
- ٥٠ - ميلكا إيفيتش : اتجاهات البحث اللساني ترجمة : د. سعد مصلوح ، د. وفاء كامل فايد ،
المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٦ ص ٤١٠
- ٥١ - ريفاتير ص ١٢٨
- ٥٢ - ميلكا إيفيتش : اتجاهات البحث اللساني ، ترجمة : د. سعد مصلوح ، د. وفاء كامل فايد ،
المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٣٨ ، ١٣٩
- ٥٣ - ميكيل ريفاتير Michael Riffaterre : معايير لتحليل الأسلوب ترجمة د. شكرى عياد ،
ومشور ضمن كتاب اتجاهات البحث الأسلوبي ص ١٢٨
- ٥٤ - د. سعد مصلوح : من الجغرافيا اللغوية إلى الجغرافيا الأسلوبية ، عالم الفكر ، مجلد ٢٢ ،
العدد ٣ ، ٤ يناير : يونيو ١٩٩٤ ص ٢٠ ، ٢١
- ٥٥ - د. سعد مصلوح : من الجغرافيا اللغوية إلى الجغرافيا الأسلوبية ، ص ٢١
- ٥٦ - اتجاهات البحث اللساني : ميلكا إيفيتش ترجمة : د. سعد مصلوح ، د. وفاء كامل فايد ،
المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٦ ص ١٣٨
- ٥٧ - مصلوح ص ٤١
- ٥٨ - ابن الأثير : المثل السائر ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ١٩٩٠ م ج ٢ :
ص ٣٤٢
- ٥٩ - ريفاتير : المرجع السابق ص ١٣٠ ، ١٣١
- ٦٠ - ابن الأثير : المثل السائر ج ١ ص ٣٢٣
- ٦١ - مصلوح ص ٤٣
- ٦٢ - مصلوح ص ٤٣
- ٦٣ - د. لطفى عبد البديع : التركيب اللغوي للأدب ص ١٠٩ ، د. عبد السلام المسدي : الأسلوبية
والأسلوب ص ١٦٩
- ٦٤ - ليو شينسر : علم اللغة وتاريخ الأدب ص ٧١
- ٦٥ - د. شوقي علي الزهرة : جذور الأسلوبية ص ٣
- ٦٦ - مادة Philology , Oxford dictionary ومعجم مصطلحات الأدب لمجدى وهبة
- ٦٧ - تمام حسان ص ٢٥٦
- ٦٨ - د. محمود السعران : علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي ص ٣٣١
- ٦٩ - الزهرة ص ٩
- ٧٠ - ريفاتير : المرجع السابق ص ١٣٢
- ٧١ - ريفاتير : المرجع السابق ص ١٣٥
- ٧٢ - ريفاتير : المرجع السابق ص ١٣٥
- ٧٣ - Eco, U : A Theory of Semiotics, Indiana University Press, 1976 . P.283
- ٧٤ - ميلكا إيفيتش : اتجاهات البحث اللساني ، ترجمة : د. سعد مصلوح ، د. وفاء كامل فايد ،
المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٤١٠
- ٧٥ - ريفاتير ص ١٢٥
- ٧٦ - ريفاتير ص ١٢٥
- ٧٧ - الأمدى : الموازنة ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار المعارف القاهرة ، ط ٤ ج ١ ص ٦٥ :
٦٧

- ٧٨- دلائل الإعجاز ص ٥٠١
- ٧٩- دلائل الإعجاز ص ٥٠٢
- ٨٠- دلائل الإعجاز ص ٥٠٢، ٥٠٣
- ٨١- سعيد مصلح السريحي: تكتيف اللغة الشعرية، قراءة في مبحث السرقات، ضمن كتاب قراءة جديدة لتراثنا النقدي، كتاب النادي الأدبي الثقافي بجدة، عدد ٥٩، ١٩٨٨م الجلد الآخر ص ٧٥٦
- ٨٢- سعيد مصلح السريحي، المرجع السابق ص ٧٥٧
- ٨٣- د. حمادى صمود، فى مداخلته على بحث سعيد مصلح السريحي، المرجع السابق ص ٧٧٤
- ٨٤- سعيد مصلح السريحي، المرجع السابق ص ٧٦٣
- ٨٥- سعيد مصلح السريحي، المرجع السابق ص ٧٦٤
- ٨٦- عبد العزيز الجرجاني: الوساطة ص ٢٧٤
- ٨٧- د. تمام حسان: البيان فى روائع القرآن ص ٤٠٣
- ٨٨- د. تمام حسان: البيان فى روائع القرآن ص ٤٠٣، ٤٠٤
- ٨٩- ابن كثير تفسير القرآن العظيم، المقدمة، ومقدمة مختصر الصابوني ج ١ ص ١
- ٩٠- ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، تفسير الآية ٥٠ من سورة المؤمنون.
- ٩١- د. عبد الله الغدامي: الخطيئة والتكفير، ط ٤ القاهرة ١٩٩٨م ص ٣٢١
- ٩٢- عبد العزيز حمودة: المرايا المقعرة، عالم المعرفة، الكويت ٢٠٠١م ص ٤٥٢
- ٩٣- (عبد العزيز الجرجاني: الوساطة، تـ محمد أبو الفضل إبراهيم و على محمد الجاوى، القاهرة ١٩٦٦ ص ٢١١)
- ٩٤- دلائل الإعجاز ص: ٣٣٨، ٣٣٩.
- ٩٥- دلائل الإعجاز ص ٤٨٣.
- ٩٦- عبد العزيز حمودة: المرايا المقعرة ص ٤٥٣
- ٩٧- دلائل الإعجاز، مرجع سابق ص ٤٦٧.
- ٩٨- القاضي عبد الجبار: المعنى ج ١٦ ص ١٩٧ إلى ٢٢٢، ووردت ردود عبد القاهر فى كتاب دلائل الإعجاز ص ٦٣، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ومن ٤٦٤ إلى ٤٧٦، ومن ٤٨١ إلى ٤٨٤.
- ٩٩- (دلائل الإعجاز ص ٤٨١، ٤٨٢، وكلام الجاحظ فى كتاب الحيوان ج ٣ ص ١٣٢، والبيان والتبيين ج ٢ ص ١٧١)
- ١٠٠- محمد عزام: النص الغائب، تجليات التناسل فى الشعر العربى، دمشق - ٢٠٠١ المقدمة
- ١٠١- محمد عزام: النص الغائب، تجليات التناسل فى الشعر العربى، دمشق - ٢٠٠١ المقدمة
- ١٠٢- المرجع السابق، الفصل الأول.
- ١٠٣- المرجع السابق، الفصل الأول.
- ١٠٤- المرجع السابق، الفصل الأول.
- ١٠٥- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تـ محمود محمد شاكر، ط ٢، الخانجي، القاهرة ١٩٨٩، ص ٦٠.
- ١٠٦- جابر عصفور: مقدمات منهجية، المجلد الأول، ص ١٨٨
- ١٠٧- د. صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، ص ١٢١.
- ١٠٨- د. سعد مصلوح، ج ٢، ص ٨٢١
- ١٠٩- د. عيد بليغ: خداع المرايا، دار إيتراك، القاهرة ٢٠٠٢م ص ٤٤، ٤٥
- ١١٠- رولان بارت: نظرية النص، تـ محمد خير البقاعى، مجلة العرب والفكر العالمى العدد الثالث صيف ١٩٨٨م ص ٩٦.
- ١١١- د. خليل موسى: التناسل، جريدة الأسبوع الأدبى العدد ٨٢٨ تاريخ ١٢/١٠/٢٠٠٢، دمشق، سوريا.
- ١١٢- دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص ٦٠٢، ٦٠٣، وكلام الجاحظ فى كتاب الحيوان ج ٣ ص ١٢٧.

- ١١٣- حازم القرطاجنى : منهاج البلغاء ، تـ محمد الحبيب ابن الخوجة ، ط٣ بيروت ١٩٨٦
ص ١٩٤ .
- ١١٤- المرجع السابق ، الفصل الأول .
- ١١٥- ابن الأثير : الاستدراك ص ٥٣ .
- ١١٦- ابن الأثير : المثل السائر ج: ٢ ص: ٣٥٣ .
- ١١٧- رولان بارت : نظرية النص ، مرجع سابق ص ٩٦ .
- ١١٨- رولان بارت : نظرية النص ، مرجع سابق ص ٩٦ .
- ١١٩- حازم القرطاجنى : منهاج البلغاء ، مرجع سابق ص ١٩٤ .
- ١٢٠- رولان بارت ١٩٨٠ : درس السيميولوجيا ، تـ عبد السلام بنعبد العالى ط٣ توبقال الدار
البيضاء ١٩٩٣م ص ٨١
- ١٢١- دلائل الإعجاز ٤٦٨ .
- ١٢٢- المرجع السابق، ص ٤٧٦ .
- ١٢٣- دلائل الإعجاز ص ٤٧٣ ، ٤٧٤ .
- ١٢٤- رولان بارت : درس السيميولوجيا ، مرجع سابق ص ٨٥ .
- ١٢٥- رولان بارت : درس السيميولوجيا ، مرجع سابق ص ٨٦ .
- ١٢٦- عبد العزيز الجرجانى : الوساطة ، تـ محمد أبو الفضل إبراهيم و على محمد البجاوى ،
القاهرة ١٩٦٦ ص ٢١١ .
- ١٢٧- عبد العزيز الجرجانى : الوساطة ، تـ محمد أبو الفضل إبراهيم و على محمد البجاوى ،
القاهرة ١٩٦٦ ص ٢١١ .
- ١٢٨- الأمدى : الموازنة جـ ص .
- ١٢٩- السابق نفسه .

